الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: تدقيق محاسبي

انعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية

شركة أليانس للتأمينات الجزائرية للفترة (2018-2019).

من إعداد الطلبة:

فريد مكاوي

عثمان قريشة

ياسين ليله

تحت إشراف الدكتور:

يـونس زيـــن

أعضاء لجنة المناقشة:

.....	.....	**رئيساً**
يونس زين	**أستاذ محاضر قسم " أ " جامعة الوادي**	**مشرفاً ومقرراً**
.....	.....	**ممتحناً**

السنة الجامعية: 2019/2018 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من حملتني وهنا على وهن، وأرضعتني حولين وسهرت علي الليالي من وإلى مقامي هذا

إلى من قال فيها العزيز الرحيم " ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما "

إلى من قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم "الجنة تحت أقدام الأمهات "

إليك أنت أمي يا رمز الحنان والعطاء .....

وإلى الذي هو منبع القوة ومعلم الأمل والصبر عند الشدائد أبي أطال الله في عمره .....

إلى التي اختلطت روحها بروحي والتي قال فيها رسولنا الكريم رفقا بالقوارير زوجتي الفاضلة .....

إلى أبنائي كل بإسمه، معتز بالله، وائل ، أيوب ، جوري حفظهم الله ورعاهم .....

إلى أخوتي وأخواتي وكل الأهل، وأصدقائي وزملاء الحياة والعمل .....

إلى كل من نساهم قلمي ولم ينساهم قلبي .....

أهدي إليهم جميعا ثمرة هذا المجهود .

وأقول كما قال ايليا أبو ماضي

أنا لا أهدي إليكم ورقا ❁ غير كم يرضى بخير وورق

إنما أهدي إلى روحكم ❁ فكرا تبقى إذا الطقوس احترق

فريـــــــد

إهداء

إلى التي سهرت من أجلي الليالي وتحملت صعاب الدهر والأهوال.....

إلى التي رسمت طريقي بالورود والأزهار وعبدته لي بدعواتها في السجود آناء الليل وأطراف النهار.....

أُمي الغالية رحمك الله وغفر لكي.....

إلى نور حياتي ومحقق أحلامي إلى من أنار دربي ورسم لي الطريق أبي العزيز رحمك الله وغفر لك....

إلى أغلى ما عندي زوجتي ،أولادي وبناتي وإخوتي وأخواتي وأصدقائي.....

أهدي إليهم جميعاً ثمرة هذا المجهود.

عثمان

إهداء

إلى من علمتني حروف المناجاة....

إلى تلك الشموع التي ذابت لأجل أن تضيئ دروب الحياة وسهرت لأجلى أن تشرق علينا شمس الأمنيات أمي حفظك الله ورعاك.....

إلى الذي برء يدخلني الجنان، وحبه يزيدني إيمانا ونظرته تغمرني حنانا أبي أدامك الله ورعاك.....

إلى زوجتي الغالية، و أولادي كل باسمه.....

إلى أخوتي، أخواتي، أصدقائي، زملاء العمل.....

أهدي إليهم جميعا ثمرة مجهودي المتواضع.

ياسين

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على انجاز هذا العمل، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد ابن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

نتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان الى الأستاذ، الدكتور" زين يونس" على ما أفاض علينا من علمه ووقته وجهده، فكان عوناً لنا وناصحا أمينا ساهم بحسن توجيهاته ودقة تصويباته في انجاز هذا العمل.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان الى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة هذه الرسالة ومناقشتها.

كما نخص بالذكر كل من الدكتور محمد ضيف الله ، والدكتور محمد الدينوري سالمي ، والدكتور صالح حميداتو وكذا الدكتور زكرياء دمدوم علي مشاركتنا هذا الإنجاز العلمي و توجيهاتهم ووقتهم برغم من انشغالاتهم فهم مشكورين،

فالحمد لله الذي لا يتم عملا الا بأمره ولا توفيق الا بحكمه، فمنا الجد والكد ومنه التيسير والنجاح، فله الحمد وحده.

ملخص:

تحظى حوكمة الشركات بإهتمام كبير من قبل الشركات العالمية الرائدة في مجال الأعمال، خاصة بعد الأزمات المالية الحالية، وما نتج عنها من ضرر لمبدأ الثقة، هذا الأخير كان حلا مناسبا لقبول فكرة الحوكمة، بهدف زيادة المساءلة والمصداقية وكذا الشفافية في الإفصاح؛ وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز إنعكاس حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية في الشركات الجزائرية، من خلال تطبيق جملة من مبادئ وآليات الخاصة بحوكمة الشركات بالشكل السليم والفعّال، لعل أهمها المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة، لجنة المراجعة والمراجعة الخارجية، ذلك كي تؤدي الغرض المرجو منها، ألا وهو جودة المعلومات المحتوة في التقارير المالية، والتي تعد عاملا أساسيا في إتخاذ القرارات لمستخدميها، وتنعكس بدورها في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية وعليه توليد القيمة الحقيقة للشركة من خلال التطبيق الجيد للحوكمة خاصة علي مستوي بيئة الأعمال الجزائرية.

وفي ضوء طبيعة هذه الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي معتمدين في ذلك على أسلوب الإستبانة الذي تم توزيعه على مجتمع الدراسة المكون من موظفي شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، وخلصت الدراسة إلى وجود إنعكاس إيجابي ذا علاقة قوية، بين الحوكمة وجودة التقارير المالية في الشركة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، جودة التقارير المالية، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

Abstract :

Corporate government is highly regarded by leading global business firms, especially after the current financial crisis, resulting in damage to the principal of trust. The latter was an appropriate solution to accept the idea of government in order to increase accountability, credibility and transparency in disclosure, the study aims to highlight the reflection of corporate government on the quality of financial report in Algerian companies through applying sum of principles and mechanisms for corporate government in correct and effective manner, most important; the internal audit, the board of Directors, audit Committee and external audit, in order to achieve the desired purpose, which is the quality of the information contained in the financial reports, and it is the main factor in the decision making for users, and is reflected to stimulate the movement of the stock market, so generating the real value of the company through the good application of government, especially at the level of Algerian business environment. In the light of the nature of this study and the objective it aims to achieve, the analytical descriptive approach was used, relying on the questionnaire method that was distributed to the study community composed of the staff of ALLIANCE insurance company.

The study concluded that there is a strong positive correlation between government and the quality of financial reports in the company under study.

Key words: corporate government, quality of financial reports, Algerian economic institutions.

الفهارس

1- فهرس المحتويات:

الإهداء	-
شكر وتقدير	–
ملخص	–
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول والأشكال	**III**
قائمة الاختصارات	**IV**
مقدمة	أ
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات	27-8
تمهيد	09
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات	10
المطلب الأول: مفهوم وتطور حوكمة الشركات تاريخيا	10
المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة الشركات	13
المطلب الثالث: مبادئ وخصائص حوكمة الشركات	14
المبحث الثاني : حوكمة الشركات (آلياتها ومحدداتها ، هياكلها وأطرافها)	16
المطلب الأول: آليات ومحددات حوكمة الشركات	16
المطلب الثاني: هياكل حوكمة الشركات	20
المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات	20
المبحث الثالث : ركائز حوكمة الشركات والعوامل المساعدة علي تفعيلها	21
المطلب الأول: ركائز حوكمة الشركات	21
المطلب الثاني: معايير قياس حوكمة الشركات	23
المطلب الثالث: واقع الحوكمة في الجزائر	25
الخلاصة	27
الفصل الثاني : عموميات حول جودة التقارير المالية	52-28
تمهيد	29
المبحث الأول : نظريات أدبية حول التقارير المالية	30
المطلب الأول: مفهوم وأهداف التقارير المالية	30
المطلب الثاني: محددات التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيها	32
المطلب الثالث: محتويات التقارير المالية	35
المبحث الثاني : الخلفية النظرية لجودة التقارير المالية	41
المطلب الأول: مفهوم جودة التقارير المالية وخصائص المعلومة المالية	41

المطلب الثاني: معايير وقياس جودة المعلومات المالية والتقارير المالية	44
المطلب الثالث: حوكمة الشركات كأداة لضمان مصداقية وموثوقية التقارير المالية	51
المبحث الثالث : حوكمة الشركات وأثرها في تفعيل جودة التقارير المالية	63-52
المطلب الأول: إنعكاس الخصائص النوعية علي جودة التقارير المالية	52
المطلب الثاني: علاقة مبادئ حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية	56
المطلب الثالث: دور آليات الحوكمة في جودة التقارير المالية	59
الخلاصة	63
الفصل الثالث : دراسة ميدانية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	87-64
تمهيد	65
المبحث الأول: تقديم شركة أليانس للتأمينات	66
المطلب الأول: التعريف بالشركة وعرض هيكلها التنظيمي	66
المطلب الثاني: رأس مال الشركة ودخولها بورصة الجزائر	67
المطلب الثالث: واقع تطبيق الحوكمة في شركة أليانس للتأمينات	68
المبحث الثاني: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة	73
المطلب الأول: منهجية وعينة الدراسة وطريقة سحب العينة	73
المطلب الثاني: أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة	74
المطلب الثالث: صحة وثبات أداة الدراسة	76
المبحث الثالث: نتائج الدراسة وتحليلها	79
المطلب الأول: التحليل الوصفي للخصائص الديمغرافية لأفراد العينة	79
المطلب الثاني: عرض النتائج المتعلقة بآراء عينة الدراسة	82
الخلاصة	87
الخاتمة	92-88
المراجع	99-93
الملاحق	106-100

2–فهرس الجداول:

الرقم	العنـوان	الصفحة
2-1	نماذج قياس جودة القوائم المالية	47
3-1	جدول درجات ليكارت الخماسي	73
3-2	العدد الإحصائي الخاص باستمارة الاستبيان	75
3-3	جدول معامل ألفا كرونباخ	76
3-4	معامل إرتباط بيرسون للمحاور الكلية	77
3-5	إختبار التوزيع الطبيعي معامل كولموخروف سمير نوف	77
3-6	معامل الإرتباط بين الخصائص النوعية وجودة التقارير المالية	78
3-7	معامل الإرتباط بين مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية	78
3-8	معامل الإرتباط بين آليات حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية	79
3-9	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	80
3-10	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	80
3-11	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة	81
3-12	توزيع عينة الدراسة حسب الاخبرة المهنية	81
3-13	عرض نتائج الوسيط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الأول	82
3-14	عرض نتائج الوسيط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الثاني	83
3-15	عرض نتائج الوسيط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الثالث	85

3–فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
2-1	العلاقة المتداخلة بين الحوكمة وجودة التقارير المالية على كفاءة سوق الأوراق المالية	54
3-1	الهيكل التنظيمي لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	67
3-2	الهيكل التنظيمي لمديرية المراجعة والرقابة	72
3-3	توزيع العدد الإحصائي للاستبيان	75
3-4	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	80
3-5	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	80
3-6	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة	81
3-7	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة لمهنية	81

4-قائمة الاختصارات.

الاختصارات	الدلالـة
OECD	Organisation for Economic Cooperation and Development منظمه التعاون الاقتصادي و التنمية
GCGF	Global Corporate Governance Forum المنتدى العالمي لحوكمة الشركات
IFC	International Finance Corporation مؤسسة التمويل الدولية
ICAEW	Institute of Chartered Accountants in England and Wales معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز
FASB	Financial Accounting Standards Board مجلس معايير المحاسبة الدولية
CARE	Code algérien de gouvernance d'entreprise المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات
SPSS	Statistical Package For the Social Sciences الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

المقدمة العامة

مقدّمة

نتيجة للأزمات المالية المختلفة و فضائح كبرى الشركات التي حدثت في السنوات الأخيرة، والتي أدت إلي إفلاس العديد من الشركات وكبرى المؤسسات العالمية، وكذلك الخسائر المالية التي لحقت بالمساهمين جراء الفساد المالي والإداري؛ أثارت تلك الأزمات مسألة مهمة تتعلق بنوعية وجودة المعلومات المحاسبية المنشورة ضمن التقارير المالية، جعلت المساهمين يبحثون عن الشركات ذات الهياكل الإدارية والأنظمة المحاسبية السليمة، ومن هنا برزت حوكمة الشركات كآلية جديدة للرقابة من خلال إطار تنظيمي يكون موجهاً ومرشداً جيداً للشركات، نظرا لحالات تعارض المصالح بين المستثمرين وأصحاب رأس المال.

إضافة إلى عوامل أخرى ساعدت في ظهور حوكمة الشركات التي من أهمها: اهتزاز الثقة في الأسواق والشعور بالخداع والغش من خلال التلاعب بالمعلومات المفصح عنها في القوائم و التقارير المالية، وكذلك الركود الذى عرفته الأسواق المالية مع عدم توفر السيولة وقلة الإفصاح والشفافية؛ وعليه تعمل حوكمة الشركات كأداة لإمكانية المساءلة عن المسؤولية، وهي طريقة لقياس ورقابة عمل الإدارة، وكذلك الإشراف الفعّال من قبل مجلس الإدارة ضروري لاحترام طرق العمل المتبعة من طرف الإدارة و المراجعين الداخلين والخارجين وذلك في ما يخص جودة التقارير المالية.

ونظرا للوعي بأهمية إعداد التقارير المالية الجيدة التي تساهم في استقرار الأسواق المالية ونجاح الشركات التي تعمل في بيئتها، فقد قامت الدول والهيئات المالية بوضع أسس و إجراءات تشريعية وقانونية تجعل الشركة محل مساءلة عن نوعية معلوماتها المالية وغير المالية التي يتم الإفصاح عنها للمستثمرين وأصحاب المصالح؛ كما أن لمهنتي المحاسبة والمراجعة دورًا هاما لضمان التطبيق المتقن لقواعد الحوكمة في الشركات.

وعلى الصعيد المحلي تسعي الجزائر بتفعيل مبادئ وآليات الحوكمة في بيئة أعمالها من خلال أول مبادرة لها بإصدار ميثاق الحكم الراشد لتكون أول خطوة لدعم السوق المالي، عن طريق تقديم قوائم مالية صادقة وذات جودة عالية من قبل الشركات الجزائرية، تساهم في تعزيز الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب وتلبي احتياجاتهم من المعلومات وترشيد قراراتهم الاستثمارية والائتمانية.

ومما سبق يتراءى لنا التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة حوكمة الشركات في تحقيق تقارير مالية ذات جودة عالية بشركة أليانس للتأمينات الجزائرية؟

ويندرج من خلال التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية وهي على النحو التالي :

- ✓ ما المقصود بحوكمة الشركات؟ وفي ما تتجلي آلياتها، محدداتها والمبادئ التي تستند إليها؟
- ✓ كيف تساهم الخصائص النوعية للمعلومات كمتغير وسيطي في جودة التقارير المالية؟

✓ ماهي العلاقة التي تربط مبادئ حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية في واقع الأعمال للشركات الجزائرية؟

✓ ما هو الدور الذي تلعبه آليات حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية في شركة أليانس للتأمينات؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث واملًا في تحقيق الهدف المرجو من هذه الدراسة، وضعنا مجموعة من الفرضيات وهى على النحو التالي:

✓ تتمثل حوكمة الشركات في إدارة الشركة ومراقبتها من أجل تحقيق أهداف الأطراف المرتبطة بها، من خلال تعزيز الحرص على تطبيق جملة من المبادئ و الآليات التي من شأنها أن تزيد من فَاعِلية مصداقيتها.

✓ على الشركة مراعاة في إعداد التقارير المالية لكل من الخصائص النوعية للمعلومات التي تتبلور في جودة تلك التقارير حرصاً علي تقليل الفهم القاصر للمستثمرين و حمايتهم عند إتخاذ القرارات.

✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من قبل الشركات الجزائرية وجودة تقاريرها المالية.

✓ يساهم التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات في إعداد تقارير مالية تتميز بجودة عالية ببيئة الأعمال الجزائرية.

مبررات اختيار الموضوع :

✓ الرغبة في الاطلاع على كل ما هو جديد في التخصص.

✓ الإنتشار الواسع الذي عرفه الموضوع، ليمس كافة القطاعات العامة والخاصة وهيئات أسواق المال.

✓ أهمية الموضوع ومدى بلوغ المنفعة المتداخلة بين متبني هذه الفلسفة.

✓ التعثر الذي شهده العالم في تطبيق حوكمة الشركات، وبروز أزمة ثقة في ضل الفساد المالي والإداري.

✓ الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية ومساعدة الطلبة في فتح مجال لبحوث أخرى في هذا الموضوع.

أهداف البحث: يسعى هذا البحث لتحقيق جملة من الأهداف وهي:

✓ الوقوف على الجوانب الفكرية والأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات.

✓ إبراز دور مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه في التقليل من ظاهرة الفساد المالي والإداري.

✓ الوقوف علي العلاقة المتداخلة بين حوكمة الشركات والخصائص النوعية لجودة التقارير المالية .

✓ الوقوف علي دور العلاقة المتداخلة ومدى انعكاسها علي الأسواق المالية.

✓ الوقوف علي بعض الحلول المتخذة من الهيئات المختصة لإعادة الثقة في حوكمة الشركات بعد تعثرها.

مقدّمة

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق حوكمة الشركات، و إعادة الثقة المتضررة من خلال الأزمات التي كان من المفترض التنبؤ بها قبل وقوعها، ومدى فعّالية مبادئ وآليات حوكمة الشركات في تصحيح هذا المسار من خلال إبراز أهمية الوقوف على تلك المبادئ والآليات وكذا المعايير الفنية في إعداد التقارير والقوائم المالية، وقياس مدى فعّاليتها لتحقيق الجودة والمصداقية لتلك التقارير المالية لدى جمهور المستثمرين وأصحاب المصالح، وعليه تنعكس على الصعيد المالي من خلال تفعيل الأسواق المالية التي تزيد من فعّالية وكفاءة الشركة.

الدراسات السابقة:

لقد كان موضوع الحوكمة محل إهتمام الكثير من الباحثين، حيث تناولت العديد من الدراسات الموضوع بزوايا مختلفة نذكر منها علي سبيل التوضيح:

1- عرفات اكرم عمر الطويل، **تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح في التقارير المالية**، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2018م.

هدفت الدراسة للتعرف على أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح في التقارير المالية، وذلك من خلال دراسة ميدانية للبنوك التجارية العاملة في فلسطين، كما توصلت الدراسة إلي عدة نتائج من أهمها: أن تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة يؤثر إيجابيا على الإفصاح في التقارير المالية، وكذلك بينت النتائج أن لجنة التدقيق المستقلة تعمل على دعم استقلالية المدقق الخارجي بالإضافة إلى تحسين الممارسات الإدارية، وكما أظهرت النتائج أن توفير معلومات الحماية العادلة والمتساوية لجميع المساهمين والمستثمرين يجعل لهم الحق في المساءلة لمجلس الإدارة و اقتراح الحلول المناسبة لهم.

2- زبيدي البشير، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي**، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2016-2017م

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على أهمية تطبيق حوكمة الشركات بالشكل السليم والذي سيؤدي إلى تحقيق الغرض المطلوب منها، وهو قيمة المعلومات المتوفرة في التقارير المالية، و الأهمية النسبية التي ستتولد منها وكذلك مدى انعكاسها على الأسواق المالية والمستثمرين، الذين يمثلون ركيزة من ركائز الشركة وطريقة من طرق التمويل، ومما يضاعف رأس مالها ونشاطها وأرباحها و بالتالي تحسين أدائها المالي.

3- قسوم حنان، **أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية**، مذكرة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2016م.

هدفت الرسالة إلى دراسة أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، من خلال الوقوف على مدى تأثير تطبيق الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي على جودة القوائم المالية، نتيجة للدعوات المتزايدة لتوحيد الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي وتبني معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) التي تحظى بالقبول العام، لتكون المرشد في تحديد الطرق المناسبة لقياس الأحداث المالية وعرضها والإفصاح عنها في شكل قوائم مالية صادقة وذات جودة عالية. وعلى هذا الأساس، ركزت دراستها على قياس جودة القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي بالاعتماد على الخصائص النوعية للمعلومة المالية ونماذج الاستحقاق.

4- دراسة، Olubukola Ranti Uwuigbe & al سنة 2018 بعنوان،**" حوكمة الشركات وجودة القوائم المالية، دراسة للبنوك النيجيرية المدرجة "**.

هدفت الدراسة في البحث عن تأثير حوكمة الشركات على دقة التقارير المالية للبنوك المدرجة في بورصة نيجيريا، كما تم الإعتماد على مجموعة من التقارير السنوية للفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2015، حيث إعتمدت الدراسة على كل من حجم مجلس الإدارة و استقلال مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الأجانب في المجلس كوكلاء لحوكمة الشركات. تم تحليل القوائم باستخدام الإحصاءات الوصفية و مصفوفة الارتباط وكذا تحليل انحدار القوائم. وقد لوحظ أن حجم مجلس الإدارة له علاقة سلبية غير مهمة مع توقيت التقارير المالية، كما لاحظت الدراسة أن مجلس الإدارة أيضا كانت له علاقة سلبية غير مهمة مع توقيت التقارير المالية. وأخيرًا تم التعرف على أن المديرين التنفيذيين الأجانب في المجلس لديهم علاقة إيجابية مهمة مع توقيت التقارير المالية. لذلك توصي الدراسة بتطوير الإطار القانوني الحالي في نيجيريا الذي يحدد بوضوح حقوق والتزامات البنك وإدارته مع مراعاة لأصحاب المصالح الآخرين.

5- دراسة Edilson poulo & al سنة 2013 بعنوان " **أثر اعتماد معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية للشركات البرازيلية والأوروبية** ".

ركزت هذه الدراسة على عدة عوامل التي من شأنها أن تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ومدى تأثيرها على معايير المحاسبة وكذا نوعية الأرقام التي يتم الإفصاح عنها، من قبل المؤسسات البرازيلية والأوربية، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل اثر إعتماد IFRS على جودة الأرباح المعلنة خلال الفترة الممتدة لسنة 2000 إلى غاية 2011 من قبل المؤسسات العامة البرازيلية والأوربية، كما أظهرت النتائج أن نوعية المعلومات المحاسبية، لم تشهد تحسن ملحوظ مقارنة بالفترات ما قبل إعتماد أو تبني IFRS، ويرجع السبب إلى الأزمات المالية التى حدثت بعد

سنة 2005 بالإضافة إلى عوامل أخرى تؤثر على مستوى جودة المعلومات المحاسبية كالشفافية، البيئة الإقتصادية و كفاءة الأسواق المالية.

وتميزت دراستنا بالوقوف على مدى، إنعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، من خلال التركيز على مدى تأثير تطبيق كل من مبادئ وآليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، وهذا بالإعتماد على التركيز في قياس جودة تلك التقارير المالية المعدة من قبل الشركات، و عليه تم الإعتماد على الخصائص النوعية للمعلومات المالية وكذا نماذج الإستحقاق على سبيل المثال لاعلى سبيل الحصر، وعليه استخدمنا عينة من مجتمع الدراسة والمتمثل في أول شركة خاصة جزائرية تتبنى حوكمة الشركات، وهي شركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

الإطار الزماني والمكاني:

✓ **الإطار المكاني:** تم البحث في بيئة الأعمال للشركات الجزائرية، وعليه تم إقتناء عينة عشوائية من الشركات والمتمثلة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية كممثلة للمجتمع المدروس.

✓ **الإطار الزمني:** تمت دراستنا النظرية من نهاية السداسي الأول إلى غاية منتصف شهر ماي 2019م.

المنهج المتبع:

تحقيقا لأهداف الدراسة ووصولا لبيان انعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في الشركات الجزائرية، وكمعالجة للبحث فانه سيتم الاعتماد على العلمية التالية:

✓ **المنهج الوصفي التحليلي:**

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في شقه المتعلق بالإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات، وتحليل وتبيان مبادئ والآليات التي تقوم عليها، ومحاولة اتساع أهم الجوانب التي تتطرق إليها، بالإضافة إلى استخدام أسلوب دراسة حالة، المتمثل في تحليل استبانة موجهة إلى إدارة الشركة أليانس للتأمينات الجزائرية، وذلك لوصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة الميدانية التي سوف نقوم بها لاختبار فروض البحث والتحقق من نتائج الاختبار، وتم استخدام برنامج spss لتحليل نتائج إجابة أفراد العينة المدروسة.

صعوبات البحث:

✓ قلة تجاوب موظفي الشركات للأهمية البحثية، مما يصعب علينا الوقوف على كافة الجوانب العلمية.

✓ ضبابية مفهوم الحوكمة لدي الشركات الخاصة، وبيئة الأعمال بشكل عامة.

✓ صعوبة قياس الإفصاح والشفافية ومدى قياس تأثير الخصائص النوعية للمعلومات، بسب عدم توفر أسواق نشطة في الجزائر.

✓ نمط تملك الشركات في الجزائر حيث مزال يغلب عليه الطابع المؤسساتي وهذا مما يقلل من تفعيل لمبادئ وآليات الحوكمة.

هيكل الدراسة: لضمان الإحاطة التامة بجوانب الموضوع وللإجابة على إشكالية الدراسة وكذا الأسئلة الفرعية المطروحة منا، جاء البحث متضمن ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات:

احتوى هذا الفصل على ثلاثة مباحث، حيث خصص المبحث الأول، لمفاهيم عامة حول حوكمة الشركات بما فيه مفهوم الحوكمة وتطورها التاريخي بالإضافة إلي ذكر الأهمية والأهداف المرجوة من الحوكمة، وكذلك مبادئ وخصائها، أما في المبحث الثاني فلقد تم التطرق لحوكمة الشركات من خلال إبراز محدداتها و آلياتها بالإضافة ذكر كل من أطرافها وهياكلها، و في المبحث الأخير تم التعرض لركائز الحوكمة، ومعرفة معايير قياسها، مع التنويه لواقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية.

الفصل الثاني: عموميات حول جودة التقارير المالية:

تم التطرق في هذا الفصل وتقسيمه لثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول، نظريات أدبية حول التقارير المالية، وعرضنا فيها مفهوم وأهداف التقارير المالية ،مع ذكر محددات التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيها، وأما في المبحث الثاني، تم التطرق لمفهوم جودة التقارير وما يميز خصائص المعلومة المالية، وكذلك تم التعرف على معايير قياس كل من جودة المعلومات والتقارير المالية، وإبراز مدى تفعيل لحوكمة الشركات كأداة لضمان مصداقية وموثوقية التقارير المالية عن طريق إستقلالية المراجع الخارجي، وأخيرا أثر حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية، من خلال إبراز مدى إنعكاس الخصائص النوعية للمعلومات في جودة التقارير المالية، وكذا علاقة مبادئ، ودور آليات الحوكمة في تحقيق تقارير مالية ذات جودة عالية.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية.

يضم أيضا ثلاث مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول، بتقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية محل الدراسة، عن طريق التعرف عليها ومعرفة رأس مال الشركة وعرض الهيكل التنظيمي، مع ذكر متى تم دخولها بورصة الجزائر كأول شركة خاصة، ونخص بالذكر واقع الحوكمة داخل الشركة من خلال أول مبادرة قدمتها الشركة بتبنيها لميثاق الحكم الراشد في الجزائر خلال 2009م،أما المبحث الثاني، فلقد تم التطرق لطريقة والإجراءات المتبعة في

الدراسة والتي مكنتنا من انجاز هذه الدراسة الميدانية، ووضحنا من خلالها إطار هذه الدراسة والمنهجية المتبعة في إعدادها، أما المبحث الثالث فقد قمنا بإجراء معالجة نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها من خلال الأدوات الإحصائي المعتمدة في البحث.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات

المبحث الثاني: حوكمة الشركات (آلياتها ومحدداتها، هياكلها و أطرافها)

المبحث الثالث: ركائز حوكمة الشركات والعوامل المساعدة علي تفعيلها في البيئة الجزائرية

تمهيد:

لقد أحدثت حوكمة الشركات تغييرات جوهرية في بيئة الأعمال بشكل عام، والبيئة المحاسبة بشكل خاص، حيث يساعد نظام الحوكمة الجيد على حماية مصالح كل الأطراف المهتمة بالتعامل مع الشركة، وينظم العلاقات القائمة بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها ولجنة المراجعة فيها، مما يؤدي إلى تخفيض مخاطر الشركة، ورفع قيمة أسهمها في السوق ويحسن من جودة إنتاجها، وكما أدّت الأزمة المالية العالمية وما سببته من حالة الكساد في الأسواق العالمية إلى زيادة عدد حالات الإفلاس للعديد من الشركات الكبرى، وقد أثار جدل حول مسببات تلك الأزمة، فالبعض أرجعه إلى إنتشار حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية وعدم مصداقيتها وافتقارها إلى الشفافية، كما أرجعها البعض الآخر إلى التوسع في إستخدام القيمة العادلة عند إعداد القوائم المالية والإستخدام المفرط للحكم الشخصي وكما أرجعها آخرون إلى تراخي آليات الحوكمة وخاصة في الشركات المالية، وعليه تهدف حوكمة الشركات، إلي زيادة مساءلة مجلس الإدارة وزيادة فاعلية وظيفة المراجعة وإستقلاليتها، وخاصة بعد حالات التعثر والإنهيار المالي لكثير من الشركات الأجنبية والمحلية، مثل شركة **أنرون** في الولايات المتحدة الأمريكية وشركة **بارمالات** في إيطاليا.

ومن خلال هذا الفصل سنقوم بالتطرق إلى كل من مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات في المبحث الأول، ومحددات وآليات وهياكل وأطراف حوكمة الشركات في المبحث الثاني، وركائز حوكمة الشركات والعوامل المساعدة في تفعيلها مع واقع الحوكمة في الجزائر كمبحث ثالث.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول حوكمة الشركات

ازداد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الدول النامية والمتقدمة إثر الإنهيارات الإقتصادية الكبرى، للشركات العالمية والأزمات المالية التي شهدتها عدة دول، حيث ظهرت حتمية تبني مفهوم حوكمة الشركات لدورها المؤثر في الأداء وتقليل المخاطر والتكيف مع المتغيرات البيئية في ضل تطبيق قواعدها.

فحظي مفهوم حوكمة الشركات " Corporate Governance " بالإهتمام خاصة في الآونة الأخيرة في كثير من دول العالم حتى أصبح أحد متطلبات الإدارة الناجحة وآلية تعمل على تجديد ثقة المستثمرين، بعد الأحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي، ومن هنا برزت أهمية هذا الموضوع الذي سوف يقتصر هذا المبحث على المطالب التالية:

- ✓ مفهوم و تطور حوكمة الشركات.
- ✓ أهمية وأهداف حوكمة الشركات.
- ✓ مبادئ وخصائص حوكمة الشركات.

المطلب الأول: مفهوم وتطور حوكمة الشركات.

بعد أن أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية مصطلح الخصخصة لمعظم دول العالم، بدأ مصطلح جديد في غزو العالم، وهو ما يطلق عليه Corporate Governance ثم تعريبه إلى مصطلح حوكمة الشركات، وبدأ البنك وصندوق النقد الدوليين في قياس مدى التزام الأسواق المالية العالمية، بهذا المصطلح من خلال عدة معايير تم وضعها في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي تطبقها العديد من دول العالم[1].

1- مفهوم حوكمة الشركات:

نتيجة لارتباط حوكمة الشركات بمجالات وأطراف مختلفة كالإدارة ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح ظهرت كثير من المفاهيم المتنوعة لحوكمة الشركات.

المفهوم الأول: عرّفت حوكمة الشركات بأنها" نظام للتوجيه والتحكم والرقابة على نشاط الشركات المساهمة، مبنى على تنظيم عملية اتخاذ القرار في هذه الشركات، وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات فيما بين الأطراف الرئيسية في الشركة، وذلك لخدمة مصالح المساهمين بشكل عام[2].

---

[1] بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، **حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، جامعة محمد خيضر بسكرة، 06-07 ماي 2012، ص04.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة و حوكمة الشركات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص132.

المفهوم الثاني: كما عرّفها البعض بأنها "مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها، وذلك من خلال ايجاد الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء و الإفصاح و الشفافية و المساءلة بالشركة و تعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل، مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة "[1].

المفهوم الثالث: تم تعريفها كذلك على أنها "إستراتيجية تتبناها الشركة في سعيها لتحقيق أهدافها الرئيسية و ذلك ضمن منظور أخلاقي ينبع من داخلها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة و قائمة بذاتها و لها من الأنظمة و اللوائح الداخلية و الهيكل الإداري ما يكفل لها تحقيق تلك الأهداف بقدرتها الذاتية بعيدا عن تسلط أي فرد فيها و ذلك بالقدر الذي لا يتضارب مع مصالح الآخرين ذوي العلاقة "[2].

المفهوم الرابع: كما تعرفها **لجنة كادبري** عام 1992: بأنها نظام متكامل للرقابة المالية و غير المالية الذي يتم عن طريقه إدارة الشركة و الرقابة عليها[3].

يمكننا القول أن مفهوم حوكمة الشركات هو تعبير واسع يتضمن القواعد والمبادئ التي تحدد كيفية إتخاذ الشركات، وخاصة الشركات المدرجة أسهمها في الأسواق المالية لقراراتها و الشفافية التي تحكم عملية إتخاذ القرارات فيها، ومدي المساءلة التي يخضع لها مديرو ورؤساء تللك الشركات والموظفين بها والمعلومات التي يفصحون عنها للمستثمرين والحماية التي تقدم لصغار المساهمين.

2- التطور التاريخي لحوكمة الشركات:

في القرن التاسع عشر ساهمت القوانين الحكومية في تعزيز حقوق مجالس إدارة الشركات في أن تحكم دون أن يشترط موافقة جميع المساهمين، وفي مقابل ذلك الحصول على مزايا قانونية مثل حقوق التقييم بهدف جعل حوكمة الشركات أكثر كفاءة، ومنذ ذلك الوقت أدت مخاوف المساهمين إلى المزيد من الدعوات المتكررة لإجراءات إصلاحات، وفي القرن العشرين في الفترة التي أعقبت مباشرة وول ستريت عام 1929 فكر علماء القانون بدراسة

[1] لؤي على زين العابدين على، **الحوكمة وأثرها في تنشيط حركة الاستثمار في السوق المصرية**، مجلة المحاسب،جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، أكتوبر2004 ،العدد240، ص260.

[2] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار صفاء، عمان، الأردن،2011، ص24- 25.

[3] Ahmad Naciri، " **Corporate governance Around the world**"، (London and New york: Rout ledge، 2008)، p24.

الشركة الحديثة و الملكية الخاصة حيث رسخ **يوجين فأما**، و **مايكل جنين** قانون فكرة الفصل بين الملكية والسيطرة، ونظرية الوكالة كوسيلة لفهم حوكمة الشركات[1].

ولقد ركزت نظرية الوكالة وما ارتبط بها من إلقاء الضوء على المشاكل التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجلس إدارة الشركات وبين المساهمين، إلى زيادة الاهتمام و التفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري الذي قد يقوم به أعضاء مجالس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة، وذلك باعتبارهم الجهة التي تمسك بزمام الأمور داخل الشركات، عليه قامت العديد من دول العالم بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات عن طريق القيام كل من الهيئات العلمية بها والمشرعين بإصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير التي تؤكد على أهمية التزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا أدى تطور سوق المال و وجود هيئات رقابية فعّالة تعمل على مراقبته وتشرف على شفافية البيانات و المعلومات التي تصدرها الشركات التي تعمل بها، بالإضافة إلى التطور الذي وصلت إليه مهنة المحاسبة والمراجعة إلي زيادة الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، وفي عام 1987 قامت اللجنة الوطنية والخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية بإصدار تقريرها المسمى (Treadwa Commission) والمتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يتعلق بها من حدوث عمليات الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية[2].

قد أثار موضوع حوكمة الشركات جدلا كبيرا في المملكة المتحدة في أواخر الثمانينات وأواخر التسعينات بعد انهيار كبري الشركات وقطاع المصارف مما زاد قلق المستثمرين على استثماراتهم، الأمر الذي أدي ببورصة لندن للأوراق المالية أن تقوم بتشكيل لجنة عام 1991م، وتحددت مهامها بوضع مشروع للممارسات المالية لمساعدة الشركات في تحديد وتطبيق الرقابة الداخلية لتجنب الخسائر، وفي عام 1992م تم إصدار أول تقرير عن هذه اللجنة ركزت عن دراسة العلاقة بين الإدارة والمساهمين، ثم توالت العديد من الدول بإصدار تقاريرها لإصلاح ممارسة الشركات لأعمالها، وكذلك قامت الدول العربية بتوجه حقيقي نحو الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات ولو متأخر، وعلى سبيل المثال جمهورية مصر العربية التي كان لها دورا رِياديًا في سنة 2000م، وبذلك الموضوع فعلا تمت دراسة وتقييم مدي التزام مصر بالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات، وهناك جهود لبعض الدول العربية الأخرى التي تسعي للالتزام بقواعد حوكمة الشركات حيث تم الاتفاق بين منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية والبنك الدولي

[1] عبد الصبور عبد القوي على المصري، **التنظيم القانوني لحوكمة الشركات**، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض،2012، ص21.

[2] محمد مصطفي سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري** ، ط 1،دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 2006، ص12-14.

على زيادة التعاون والحوار في مجال حوكمة الشركات، وذلك إستجابة للحاجة المتزايدة للدول التي ترغب في تقوية هذا النظام[1].

المطلب الثاني: أهمية وأهداف حوكمة الشركات.

يعتبر مصطلح حوكمة الشركات الذي له العديد من المزايا والمنافع التي يمكن للشركة بل الدول أن تجني ما ينفع ويقوي مصالحها الداخلية والخارجية وتتبلور في.

1- أهمية حوكمة الشركات.

أثارت حوكمة الشركات اهتمام الباحثين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح وذلك نتيجة لحالات الفشل والإفلاس المالي لكثير من الشركات الكبرى في الولايات المتحدة وانهيار الأسواق في دول شرق آسيا.

ومن خلال دراسة الأسباب التي أدت لحدوث هذا الفشل المالي والإداري تبين أن انعدام أسلوب حوكمة الشركات يمكّن القائمين على الشركة من الداخل سواء كانوا مجالس إدارة أو مدراء أو موظفين عموميين من تفضيل مصلحتهم الشخصية على حساب مصلحة المساهمين والدائنين وعامة الجمهور، وعليه ونلتمس الأهمية في النقاط التالية[2]:

- ✓ تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي توجهها الشركات والدول.
- ✓ رفع مستويات الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الإقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات.
- ✓ جذب الإستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الإستثمار في المشروعات الوطنية.
- ✓ زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها.
- ✓ الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها و إعتمادهم عليها في إتخاذ القرارات.
- ✓ توفر قواعد حوكمة الشركات الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله للشركة أن تحدد أهدافها وكيفية تحقيقها.

2- أهداف حوكمة الشركات.

تساهم حوكمة الشركات في تحقيق مجموعة من الأهداف التي اشار إليها عدد من الباحثين ويمكن تلخيصها كمايلي[3]:

---

[1] زبيدي البشير، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة مسيلة، 2016، ص14-15.

[2] محمد مصطفي سليمان، **حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص15- 16.

[3] عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**، إتحاد المصارف العربية، لبنان،2007، ص23.

- ✓ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.
- ✓ تحسين الكفاءة الإقتصادية للشركات.
- ✓ إيجاد الهيكل التنظيمي الملائم لتحقيق أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الأهداف.
- ✓ عدم الخلط بين مسؤوليات المدريين التنفيذيين ومجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.
- ✓ المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشركات بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين وهما مجلس الإدارة للشركة و المساهمون ممثلين في الجمعية العمومية للشركة.
- ✓ العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة لجميع الأطراف ذوي المصلحة المشتركة.
- ✓ حماية حقوق المساهمين بصفة عامة سواء كانوا أقلية أو أغلبية وتعظيم عوائدهم.
- ✓ تحسين وتطوير الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة[1].
- ✓ تجنب حدوث أزمات حتي في الدول التي لا توجد للشركات تعامل نشط في الأسواق المالية.
- ✓ تحسين خاصية ومصداقية المعلومات وسهولة فهمها.
- ✓ الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة.

مما سبق يتضح لنا أن هذه الأهداف تتطلب مجلس إدارة قوي لتحقيق ومراقبة الأداء الأمثل، واستخدام الأسلوب الناجح للممارسة السلطة بهدف محاربة الفساد المالي والإداري بكل أنواعه، وخلق أنظمة للرقابة ذو فعالية وحسن تسيير موارد الشركة للحرص على استمرار قدرتها التنافسية، وتعميق وتفعيل دور السوق المالي وجلب الاستثمارات لخلق تنمية قوية واستقرار نسبي للدول.

المطلب الثالث: مبادئ وخصائص حوكمة الشركات.

عادة ما تعتبر التشريعات و القوانين واللوائح الأصل الأساسي في استنباط كافة المبادئ التي تساعد وتقوي تطبيق أي نظام لتعزيز فعّالِيته ورسم إطاره العام.

1- مبادئ حوكمة الشركات

لقد ظهرت العديد من المبادرات الهادفة لوضع مبادئ حوكمة الشركات، تهدف إلى تعزيز الإصلاحات والتطبيق السليم لها، ولعل أهم هذه المبادئ منها ما صدر عن مجلس منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) وتضمنت تلك المبادئ العديد من التعديلات الهامة التي صدرت بعد العديد من المشاورات العامة والمكثفة وقد

[1] زبيدي البشير، مرجع سبق ذكره، ص21.

وافقت دول الأعضاء في المنظمة (OECD) على هذه الصياغة المعدلة للمبادئ في 22 أفريل 2004. وتتمثل هذه المبادئ من ستة مبادئ أساسية وهي[1] :

1-1 ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

لابد من وجود إطار عام لحوكمة الشركات يحقق الإفصاح والشفافية عن كل المعلومات لكافة الأطراف، مع ضمان الالتزام بكافة القوانين واللوائح، وضرورة أن تتسم الجهات الاستشرافية بالنزاهة و الموضوعية، و اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة التي تحقق الإفصاح والشفافية لكافة الأطراف ذات المصلحة في الوقت المناسب.

1-2 حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية:

يجب أن يحمي إطار حوكمة الشركات حقوق المساهمين، وتشمل حق نقل ملكية الأسهم، وحق اختيار أعضاء مجلس الإدارة، وحق التصويت في الجمعيات العمومية، وحق الحصول على القوائم المالية وأي معلومات ذات أهمية في الوقت المناسب، وحق الحصول على عائد من الأرباح ومنح الأسهم.

1-3 المعاملة المتساوية والعادلة بين المساهمين:

يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات توفير المساواة بين كافة المساهمين (صغار المساهمين والمساهمين الأجانب...وغيرهم) ، وتجنب التحيز ضد أو مع فئة من المساهمين للحصول على حقوقهم القانونية و الإطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

1-4 احترام حقوق أصحاب المصالح:

وتشمل احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، و كذلك آليات مشاركتهم الفعالة على الرقابة على الشركة ويقصد بأصحاب المصالح والبنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.

1-5 الإفصاح والشفافية:

يجب أن يتضمن إطارحوكمة الشركات تقديم إفصاحات كافية وملائمة وفي توقيت مناسب وتكون دقيقة وموثوقة وشاملة لكل الأمور الهامة بشأن الشركة و خاصة المتصلة لتأسيس الشركة وبيان الموقف
المالي و الملكية و العناصر التي تمس الأداء الإداري و أسلوب ممارسة السلطة.

1-6 مسؤوليات مجالس الإدارة:

وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضاءه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

[1] بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، مرجع سبق ذكره، ص07.

2- خصائص حوكمة الشركات:

تتصف حوكمة الشركات بعدة خصائص التي تلعب دورا هام وقاعدة تنص عليها لوائح الحوكمة التي تصدرها هيئات السوق المالية من أجل توحيد نظام يعمل بحرية التداول وحق امتلاك المعلومة وعليه تضيف مؤسسة Truth للاستشارات الاقتصادية أن الحوكمة الجيدة تستدعي توافر الخصائص التالية[1]:

- ✓ **الشفافية:** وتعني الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل، وجعل كل شيء قابلاً للتحقق.
- ✓ **المساءلة:** مسؤولية الإدارة التنفيذية أمام مجلس الإدارة ومسؤولية المجلس أمام المساهمين.
- ✓ **المسؤولية:** وتعني المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في الشركة.
- ✓ **العدالة :** يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في الشركة.
- ✓ **المساواة:** وهي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية .
- ✓ **الانضباط:** ويعني إتباع السلوك الأخلاقي الملائم الذي يتماشى والمسؤولية المعطاة.
- ✓ **المسؤولية الاجتماعية:** أي النظر إلى الشركة كمواطن جيد.

المبحث الثاني: حوكمة الشركات (آلياتها ومحدداتها، هياكلها واطرافها).

من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الشركات هو عدم إظهار البيانات والمعلومات المعبرة في الأوضاع المالية لهذه الشركات، وكنتيجة لذلك زاد الاهتمام بحوكمة الشركات، حيث أصبحت من الأساسيات التي يجب أن تقوم عليها الشركات اليوم عن طريق تأكيد محددات وآليات والأطراف المستخدمة لهذه المعلومة في اتخاذ القرارات وبناء الاستراتيجيات.

المطلب الأول: آليات ومحددات حوكمة الشركات.

تتمثل آليات حوكمة الشركات في مايلي[2]:

1-آليات حوكمة الشركات: المقصود بآليات حوكمة الشركات هو مجموعة الوسائل التي يتم تصنيفها وتنفيذها بهدف ترشيد وتوجيه ورقابة سلوك الإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تحقيق مصالح الملاك ومن ثم التخلص من حدة مشكلة الوكالة وهناك عدة تصنيفات لآليات الحوكمة.

1-1 الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية على المنوال التالي[3]:

---

[1] فاتح غلاّب، **تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة**، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2011، ص11.

[2] بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، مرجع سبق ذكره، ص08.

[3] زيدي البشير، مرجع سبق ذكره، ص32.

1-1-1 مجلس الإدارة:

يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع استراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويصحح أداءها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة، ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه و المراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من أعضائه غير التنفيذين، أبرزها ما يلي[1]:

1-1-1-1 لجنة التدقيق:

يتمثل دورها في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال إعدادها التقارير المالية، وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي، وزيادة استقلاليتها، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

1-1-1-2 لجنة المكافآت:

تتشكل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين حيث تتركز وظائف لجنة المكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا.

1-1-1-3 لجنة التعيينات: يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهارتهم وخبراتهم مع المهارات و الخبرات المحددة من الشركة، وتتمثل واجبات هذه اللجنة في تحديد أفضل المرشحين المؤهلين وتقييم مهاراتهم باستمرار وتوخي الموضوعية في عملية التوظيف، وكذلك الإعلان عن الوظائف المطلوب إشغالها.

1-1-2 التدقيق الداخلي:

تساعد المراجعة الداخلية في نجاح الحوكمة وبالتالي تحقيق أهداف الشركة من خلال الرقابة الداخلية، والتي تعمل على تقييم الأداء من الجانب المحاسبي والمالي للشركة، خاصة فيما يتعلق بإدارة المخاطر والرقابة عليها، فالمراجعة الداخلية يساعد في حماية أموال الشركة والخطط الإدارية الموضوعة، من خلال ضمانه دقة البيانات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسة العامة للشركة، والمساهمة في إدخال تحسينات. على الأساليب الإدارية والرقابية المعتمدة[2].

---

[1] سليماني رشيدة **دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين**، مذكرة ماستر تخصص مالية و حوكمة الشركات، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013، ص09.

[2] عمر اقبال توفيق المشهداني، **تدقيق التحكم المؤسسي في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الإقتصادية والإدارية العدد 02، جامعة جرش، الأردن، 2012، ص227-228.

1-2 الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

تتمثل آليات حوكمة المؤسسات الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجين على الشركة و الضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة، ومن أمثلة ذلك مايلي[1]:

1-2-1منافسة سوق المنتجات وسوق العمل الإداري:

تعد منافسة سوق المنتجات أو الخدمات أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، وذلك لأنها إذا لم تتم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح، فإنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، و بالتالي تتعرض للإفلاس، فمنافسة سوق المنتجات تهذب سلوك الإدارة، وخاصة إذا كانت هناك سوق فعّالة للعمل الإداري للإدارة العليا.

1-2-2 الإندمجات و الإكتسابات:

مما لاشك فيه أن الاندماج والاكتساب من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم، لأن الاكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعّال، حيث غالبًا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتساب أو الاندماج.

1-2-3 التدقيق الخارجي:

يؤدي المدقق الخارجي دورًا مهمًا في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات، ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق، في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه، حيث أن لجان التدقيق المستقلة والنشيطة، سوف تطلب تدقيقا ذا نوعية عالية، وبالتالي اختيار أفضل المدققين والمختصين في مجال الاختصاص الذي تعمل فيه الشركة.

1-2-4 التشريع والقوانين:

غالبًا ما تشكل وتؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، و لقد أثرّت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية فقط، بل أيضا على كيفية تفاعلهم في ما بينهم[2].

---

[1] سليماني رشيدة، مرجع سبق ذكره، ص30.

[2] بوقرة رابح، غانم هاجرة، **الحوكمة المفهوم الأهمية**، الملتقى الوطني الأول حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 07- 06 فيفرى 2012، ص15.

2- محددات حوكمة الشركات:

لكي تتمكن الشركات بل الدول من الاستفادة من مزايا تطبيق مفهوم حوكمة الشركات يجب أن تتوفر مجموعة من المحدّدات والعوامل الأساسية التي تضمن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة، وتشمل هذه المحدّدات على مجموعتين[1]:

2-1 المحدّدات الداخلية:

وهذه المحدّدات تمثل البيئة أو المناخ الذي تعمل من خلاله الشركات والتي قد تختلف من دولة إلي أخري وهي عبارة عن:

- ✓ القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين الشركات وقوانين سوق المال.
- ✓ وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل للازم للمشروعات الذي يكون الحافز في التوسع والمنافسة الدولية.
- ✓ كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال والبورصات من خلال متابعة والتحقق من البيانات التي تصدرها الشركات.
- ✓ دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والأخلاقية التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة ونجدها تتجسد في الجمعيات المحاسبين والمراجعين ونقابات المحامين.

2-2 المحددات الخارجية:

تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل مثلا " القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي "مثل: قوانين سوق المال للشركات وتنظيم المنافسة مع المنع للممارسات الاحتكارية والإفلاس، وكفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص[2].

---

[1] محمد مصطفي سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة**..، مرجع سبق ذكره، ص19-20.

[2] هوام جمعة، لعشوري نوال، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، ملتقى وطني حول الحوكمة المحاسبية واقع، رهانات، وأفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي،07-08 ديسمبر2010، ص11.

المطلب الثاني: هياكل نظام حوكمة الشركات.

من خلال مفهوم حوكمة الشركات، يتضح لنا أنه عند تطبيق نظام الحوكمة داخل أي شركة يجب أولا الأخذ في الإعتبار طبيعة الشركة و الظروف التي تعمل بها و هيكلها التنظيمي و الثقافة الإدارية لدي أعضاء مجلس إدارتها و المديرين التنفيذيين بها، وذلك قبل البدء في تطبيق مبادئ الحوكمة بها، وهذا بالضرورة يؤدي إلي القول بأن قواعد حوكمة الشركات التي تنص عليها لوائح الحوكمة التي تصدرها هيئات السوق المالية هي قواعد عامة يجب الإلتزام بها وعليه فإن هيكل حوكمة الشركة يجب أن يقوم على المبادئ المعروفة التالية[1]:

- ✓ المساءلـة.
- ✓ العدالــة.
- ✓ الشفافيـة.
- ✓ المسؤولية.

وهناك نوعان شائعان لهياكل الشركات والمعروفان بالهيكل المركز والهيكل المشتت وهما كالآتي[2]:

1- الهيكل المركز (نظام الداخليين):

تتركز الملكية أو الإدارة في أيدى عدد قليل من الأفراد أو العائلات أو المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة ولأنّ هؤلاء الأطراف يؤثرون بشدة على تشغيل وعمل الشركة يطلق عليهم الداخليون ومعظم الدول، وخاصة التي يحكمها القانون المدني لديها ملكية مركزة ونجدهم يتمتعون بملكية أغلبية أسهم الشركة ولهم أغلبية حق التصويت عن طريق التمثيل المباشر في مجلس الإدارة.

2- الهيكل المشتت (نظام الخارجيين):

في ظل هذا الهيكل يكون عدد كبير من أصحاب الأسهم يملك كل منهم عددًا صغيرًا من أسهم الشركة، وعادة ما يكون هناك حافز لدي صغار المساهمين لمراقبة نواحي نشاط الشركة عن قرب كما أنهم يميلون إلى عدم المشاركة في القرارات أو السياسات الإدارية، وتميل الدول ذات القوانين القائمة على العرف مثل المملكة المتحدة و الولايات المتحدة إلى هيكل الملكية المشتتة في الشركات.

المطلب الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات.

هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في تطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتدل إلى درجة كبيرة مدي النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وتتمثل تلك الأطراف في التالي[3]:

---

[1] محمد مصطفي سليمان، **حوكمة الشركات ودور** ، مرجع سبق ذكره، ص24.

[2] كاترين ل، وآخرون، **غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ط3،الفصل1،ترجمة سمير كريم، واشنطن، 2003، ص09.

[3] محمد مصطفي سليمان، **حوكمة الشركات ودور**..، مرجع سبق ذكره، ص16-17.

1- المساهمين Shareholders:

وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة، عن طريق ملكيتهم للأسهم، وذلك مقابل الحصول على تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، ولديهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

2- مجلس الإدارة Board of Directors:

وهو يمثل المساهمين، وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، يقوم باختيار المدرين التنفيذيين (توكل إليهم السلطة اليومية لأعمال الشركة)، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم برسم السياسة العامة للشركة، وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

3- الإدارة Management:

هي المسؤولة عن الإدارة اليومية للشركة، وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة، و زيادة قيمتها، إضافة إلى مسؤوليتها إتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

4- أصحاب المصالح Stockholder:

هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة، مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين، ومن الملاحظ أن مصالح هؤلاء قد تتعارض مع بعضها البعض، فالدائنون يهتمون بقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين، بمدى مقدرة الشركة على الاستمرار.

المبحث الثالث: ركائز حوكمة الشركات والعوامل المساعدة في تفعيلها.

تعتبر الركائز من الأسباب التي تعمل على زيادة مصداقية وشفافية تطبيق حكومات الشركات.

المطلب الأول: ركائز حوكمة الشركات.

تتمثل ركائز حوكمة الشركات في ثلاث ركائز أساسية وهي السلوك الأخلاقي، الرقابة والمساءلة، وإدارة المخاطر، وتعتبر الركائز ذات أهمية شديدة لما لها من تدعيم لحوكمة الشركات[1]:

1- السلوك الأخلاقي: تتعلق بالالتزام بالسّلوك والقيم الأخلاقية داخل الشركة، من نزاهة، أمانة، مصداقية، إفصاح، عدل وشفافية، وذلك للحفاظ على السّمعة الاقتصادية للشركة.

2- إدارة المخاطر: لحماية الشركة ومختلف أصحاب المصالح فيها، ولرفع أدائها المالي.

[1] راشدي أمين، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتورة، جامعة سطيف، تخصص مالية،2017، ص27-28.

3- الرقابة والمساءلة: تتعلق بتفعيل دور المساهمين وأصحاب المصالح في حوكمة الشركات من خلال قيامهم بالرقابة والمساءلة، حيث أن الأطراف الخاضعة للمساءلة المحاسبية امام المساهمين وأصحاب المصالح تتمثل أساسًا في مجلس الإدارة، واللجان التبعة له كلجنة التدقيق، و الإدارة العليا وإدارة التدقيق الداخلي والخارجي. وتعتبر لجنة المراجعة ذات الأهمية البالغة لتفعيل مبادئ الحوكمة، حيث أنها مرتبطة مباشرة بمجلس الإدارة وتعمل على تقديم تقاريرها الدورية له، ولزيادة كفاءة هاته اللجان أصبح من الضروري على المنظمات والمجالس المحاسبية الدولية إصدار ووضع معايير تفعل من مبدأ الإفصاح والشفافية وزيادة ثقة المساهمين في مبادئ الحوكمة حيث أصدر معهد المراجعين الداخلين معايير حديثة لمواكبة المستجدات الاقتصادية وتتمثل معايير المراجعة الحديثة في مجموعتين وهما[1]:

1- معايير الصفات Teail Standards

هي معايير تتناول صفات وسمات وخصائص الشركات والأفراد الذين يؤدون أنشطة المراجعة الداخلية فيها وتتكون من:

1-1 المعيار 1000 الأهداف و الصلاحية والمسؤولية: أي تحديد الأهداف والصلاحيات ومسؤوليات نشاط المراجعة الداخلية، بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للممارسة المهنية وميثاق الأخلاقيات.

1-2 المعيار 1100 الاستقلالية والموضوعية: أي أن نشاط المراجعة الداخلية يكون مستقلا، وعلى المراجعين أن يتسموا بالموضوعية أثناء تأدية عملهم.

1-3 المعيار 1200 البراعة وبذل العناية المهنية: يجب تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية ببراعة وعناية مهنية.

1-4 المعيار 1300 الرقابة النوعية وبرامج التحسين: أي أن إدارة المراجعة الداخلية تضع برنامج للرقابة النوعية، والتحسين، الذي يغطي جميع أعمال المراجعة الداخلية، ويراقب مدى فعّالتها بشكل مستمر.

2- معايير الأداء performance standards

وهي عبارة عن سبعة معايير رئيسية صادرة من معهد المراجعين الداخليين والتي تصف أنشطة المراجعة الداخلية، والمعايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة وهي:

2-1 المعيار 2000 إدارة نشاط المراجعة الداخلية : على مدير المراجعة الداخلية إدارة نشاط المراجعة الداخلية بفعالية، للتأكد من أنه يضيف قيمة لشركة.

2-2 المعيار 2100 طبيعة عمل المراجعة الداخلية : يقوم نشاط المراجعة الداخلية بتقييم والمساهمة في تحسين أنظمة إدارة المخاطر و الرقابة الداخلية و الحوكمة.

[1]The Institute of Internal Auditors Standards and Guidance , International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing, translated by Naji Fayyad, Lebanon, 2017، p04.

2-3 المعيار 2200 التخطيط المهمة العمل: على المراجعين الداخليين وضع وتكوين خطة لكل مهمة.

2-4 المعيار 2300 تنفيذ المهمة: يجب على المراجعين الداخليين تعريف، تحليل، تقييم وتدوين المعلومات الكافية لتحقيق أهداف المهمة.

2-5 المعيار 2400 توصيل النتائج: على المراجعين توصيل النتائج المهمة مباشرة الى من يهمه الأمر .

2-6 المعيار 2500 متابعة التقدم : على مدير قسم المراجعة الداخلية وضع والمحافظة على نظام لمراقبة ومتابعة النتائج التي تم التقرير عنها للإدارة[1].

2-7 المعيار 2600 قبول الإدارة للمخاطر: عندما يعتقد مدير قسم المراجعة الداخلية أن الإدارة قد قبلت مستوى من المخاطر غير مقبول، عليه مناقشة الأمر مع الإدارة التنفيذية، وإذا لم يتم حل هذه المسائل المتعلقة بالمخاطر، فإنه على مدير القسم التقرير عن ذلك لمجلس الإدارة لإيجاد الحل.

3- معايير التنفيذ:

وهي معايير تتولى تطبيق معايير الصفات ومعايير الأداء على أنواع وحالات محددة مثل فحص التدليس والغش والتقييم الذاتي للرقابة[2].

لقد زادت أهمية دور وظيفة المراجعة الداخلية مع المتطلبات الجديدة التي فرضها قانون الذي أصدرته الولايات المتحدة في 2002 " **Sarbanes -Oxley Act** "، الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي يواجه العديد من التحديات للشركات، وذلك عن طريق تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة وتفعيل مبدأ المساءلة مع التأكيد على إستقلالية لجان المراجعة[3].

المطلب الثاني: معايير قياس حوكمة الشركات.

هناك مجموعة من المعايير التي يتم بموجبها قياس مدي فعالية حوكمة الشركات، وذلك من خلال معايير تعكس و توضح بصفة عامة القيم التي تسود وتؤثر على حوكمة الشركات، وتتمثل هذه المعايير في[4]:

1- وجود بيان بالتشريعات والقوانين:

---

[1] IBID، pp 04-20.

[2] عمر على عبد الصمد، **دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات**، رسالة ماجستير في المالية والمحاسبة،كلية العلوم الإقتصادية ،جامعة المدية 2009، ص56.

[3] محمد مصطفي سليمان، **حوكمة الشركات ودور**، مرجع سبق ذكره، ص14.

4 محمد جلّاب، **دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس،2014، ص46.

ونعني بذلك وجود بيئة قانونية وتشريعات توفر درجة عالية من الحماية للمستثمرين ومتمثلة في نظام قانوني يوضح حقوق حملة الأسهم ومختلف أصحاب المصالح، بالإضافة إلي نظام ضريبي واضح ومرن مع نظام قضائي مستقل. وتعد اللوائح والقوانين والتشريعات التي تصدرها الشركة من أفضل أساليب ممارسة سلطة الإدارة في مجلس الإدارة للشركة، ولكي تكون أكثر فعالية يجب توافر جملة من الشروط الضرورية منها:

- ✓ سهولة الحصول على هذه النصوص القانونية وإمكانية الإطلاع عل مضمونها في أي لحظة.
- ✓ واضحة وسهلة الفهم، ولا تترك أي مجال للشك أو الإجتهاد.
- ✓ متسقة مع حزمة التشريعات الأخرى والمكملة لها.

2- مشاركة غير المديرين في صنع القرار:

مدى المشاركة النسبية لغير المديرين التنفيذين في صنع القرارات وفي توجيه مسار العامل وتحديد مجالات النشاط أصبح أمر في غاية الأهمية، حيث من شأنه أن يوفر أداة جيدة للتوجيه والرقابة وتحقيق الإشراف المناسب وأكثر شفافية، فضلا على أن هذه المشاركة ستوضح الحقائق وتظهرها وتعمل على معالجة أي قصور أو إنحراف، و بشكل سريع و جعله يتماشى مع الغايات والأهداف المرسومة للشركة.

3- الفصل بين المهام والوظائف:

عادة ما يؤدي الفصل بين المهام وتقسيم العمل والأدوار بين المسؤولين التنفيذين إلى خلق جو من الحيوية والفعالية في العمل، وتساعد على تحديد الرؤية الإستراتيجية، ورسم السياسات المستقبلية والتكتيكات التنفيذية المختلفة والتي يتم من وقت إلى أخر في العمل، ومدى اتساقه مع احتياجات ومتطلبات مصالح العمل وأصحاب رؤوس الأموال المستثمرة في الشركة.

4- وجود لجان متخصصة:

وهي لجان تابعة لمجلس الإدارة وتقوم بالأعمال التي تحتاج إلى بحث ودراسات تفصيلية، وتتناول الأنشطة التي تحتاج لتطوير والتي من شأنها خلق أفكار ومناهج جديدة وعمليات إصلاح لفائدة الشركة، هذا سينجر عليه دعم الكفاءة والفعّالية داخل الشركة وقدرتها على تحقيق أهدافها، تتميز هذه اللجان في أنها تحل محل وظائف مجلس الإدارة[1]، فهي تقوم برفع تقرير مفصل لمجلس الإدارة وهو صاحب الكلمة النهائية وعلية تلعب اللجان الدور الإستشاري للمجلس، ويتحمل المسؤولية الكاملة في إصدار التقارير المرفوعة والتي تساعد في فهم حقيقة ما يجري داخل الشركة، ومما يزيد اللجان مسؤولية الرقابة الداخلية وتحمل إدارة المخاطر التي تهدد كيان الشركة[2].

[1] محمد جلّاب ، مرجع سبق ذكره، ص47.

[2] محمد مصطفي سليمان، **حوكمة الشركات ودور**، مرجع سبق ذكره ص86.

5- درجة الإفصاح عن المرتبات و المكافآت:

من مؤشر فاعلية حوكمة الشركات، درجة الإفصاح عن المرتبات والمكافآت لكبار المديرين، وما يتصل بها من إنجازات وأعمال تم القيام بها، ودرجة ما حققه كل منهم من نتائج، ومدى إتساقها مع ما يتم التعاقد عليه معه ودرجة الأداء والتحسين والتطوير الذي تم على يديهم ومدي تناسب الدخل الذي يحصلون عليه مع النتائج المقدمة للشركة ومن ثم الحكم على مدي كفاءة مجلس الإدارة مع إمكانية إحلالهم أو إستمرار شغل هذه المناصب للأعضاء الحالين[1].

المطلب الثالث: واقع حوكمة الشركات في الجزائر.

تشكل حوكمة الشركات أهم الموضوعات التي تستقطب اهتمام الجزائر في الوضع الراهن، حيث أصبح أولوية استراتيجية، ومرد ذلك يعود للحاجة الماسة والمتنامية لمؤسساتنا قصد توطيد قدراتها التنافسية الداخلية والخارجية للفوز برهانات وتحديات سوق مفتوحة ومتطورة، وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المعنية الأول بهذا الميثاق، في ضل التحديات، باعتبار المكانة التي نأمل أن تحتلها كمحرك لخلق الثروة خارج المحروقات وإحداث مناصب شغل دائمة ولقد عملت الجزائر على تكييف القوانين وإصدار تشريعات من أجل تفعيل حوكمة الشركات فأصبحت أحد الرهانات للخروج من الإقتصاد الريعي الموجه نحو إقتصاد متوازن بمعايير ومقايس دولية على النمط الجزائري.

1- ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة الجزائرية:

في مطلع شهر جويلية 2007 انعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول "الحكم الراشد للمؤسسات" و حدد لهذا الملتقى هدف اشكالية حوكمة الشركات، من زاوية جوهرية يتمثل في تحسيس المشاركين قصد الفهم الموحد والدقيق لمصطلح الحوكمة و الممارسة في الواقع وسبل تطوير الأداء ببلورة الوعي بأهمية حوكمة الشركات في تعزيز تنافسية المؤسسات في الجزائر وكذا الإستفادة من التجارب الدولية وخلال فعاليات هذا الملتقى تبلورت فكرة "إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة"، كأول توصية وخطوة عملية تتخذ[2].

2- إنشاء مجموعة عمل لحوكمة المؤسسات.

ولقد تبلورة الجهود المبذولة في جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لإكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع حوكمة الشركات في مجتمع الأعمال، ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص بإنشاء

[1] محمد جلّاب ، مرجع سبق ذكره، ص47.

[2] منشورات لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر**، إصدار 2009، ص13.

فريق عمل ومؤسسة التمويل الدولية (GCGF) لحوكمة الشركات بالعمل جنبًا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (IFC)[1] كبرنامج لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسمي فريق العمل هذا ب:" فريق العمل للحكم الراشد بالجزائر 2008 (GOAL 08)[2].

3- إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري.

لقد تم إصدار أول دليل حوكمة الشركات الجزائري من خلال عقد مؤتمر وطني في 11مارس 2009 أعلنت فيه كل من جمعية كيير (Care) واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في الجزائر، عن أول إصدار لهم لتفعيل مبادئ الحوكمة، وتم إعداده بمساعدة كل من المنتدي العالمي لحوكمة الشركات ومؤسسة التمويل الدولية[3].

4- إطلاق مركز حوكمة الجزائر.

وبعد النتائج المترتبة عن تبنى الحوكمة و أول صدور لدليل حوكمة الشركات، قامت مجموعة عمل حوكمة الشركات الجزائرية بإطلاق مركز حوكمة الجزائر في أكتوبر 2010 بالجزائر العاصمة، حيث تأسس المركز ليكون بمثابة منبر لمساعدة الشركات الجزائرية على الالتزام بمواد الدليل، و اعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية، و رفع الوعي الجماهيري بحوكمة الشركات، و يعتبر إطلاق المركز فرصة جديدة لمجتمع الأعمال لإظهار التزامه بتحسين البيئة الاقتصادية في البلاد، و تحسين قيم الحوكمة الديمقراطية، بما فيها الشفافية و المساءلة و المسؤولية[4].

5- برنامج الاتحاد الأوروبي لتعزيز الحوكمة في الجزائر: تبني الاتحاد الأوروبي برنامجا بمبلغ 10 ماليين يورو لدعم الحوكمة في الجزائر في إطار برنامج دعم الشراكة و الإصلاح والنمو الشامل، ويرمي البرنامج الجديد إلي تعزيز مؤسسات الحكم في المجالين الاقتصادي والسياسي، و يهدف هذا البرنامج إلي تعزيز سيادة القانون بما في ذلك الوصول إلي العدالة، وتعزيز مكافحة الفساد المالي و الإداري*، وتشجيع مشاركة جميع المواطنين في التنمية، وتحسين متابعة إدارة المالية العامة.

---

[1] على عبد الصمد عمر، **إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر –دراسة مقارنة مع مصر**، مجلة الباحث، العدد12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية. وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2013، ص41.

[2] منشورات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص13.

[3] زبيدي البشير، مرجع سبق ذكره، ص58.

[4] بن الشيخ سارة، بن عبدالرحمان نريمان، **واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية**، مداخلة في الملتقي الدولي ، آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،25-26 نوفمبر 2013، ص05.

* لقد تم تأسيس هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومقاومته في 2006 تهدف إلي إقتراح سياسات وتوجيهات وإعداد برامج للتوعية والوقاية من خطر الفساد لتعزيز مبدأ النزاهة وبرغم من مجهودات الدولة إلا انه تحتل الجزائر المرتبة 97 عالميا في ظاهرة الفساد خلال سنتي 2004-2005 حسب تقرير المنظمة الدولية للشفافية، وحتلت المرتبة 99 عالميا خلال السنة 2007، وخلال سنة 2018 إحتلت المرتبة 112من أصل 180دولة.

خلاصة الفصل:

تعد فلسفة حوكمة الشركات من الرهانات الحديثة والمواضيع، الهامة التي لاقت قبولاً كبيرًا من طرف كبرى الشركات فهي نتيجة حتمية لرغبة المساهمين وأصحاب المصالح في تفادي تكرار الفضائح المالية التي مسّت الاقتصاد العالمي خلال القرن الماضي وبداية القرن الحالي، فأصبحت حوكمة الشركات من النظم الحتمية للقضاء على الأثار السلبية المترتبة عن الفساد المالي والإداري.

وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الهيئات والمنظمات العالمية ومجالس المحاسبة الدولية وكل الأطراف التي تسعي إلي إرساء هذه الفلسفة عالميا، من خلال المبادئ وأليات وركائز حوكمة الشركات، بتفعيل أفضل المعايير المحاسبية والرقابية، والقيم الإنسانية من الشفافية والعدالة والمساءلة وحتي الإفصاح الموجه لخدمة المساهمين وأصحاب المصالح إلا أنه تعثر بنتائج غير موضوعية، كما حدث في بعض الدول من بينها الجزائر التي تبنت فكرة حوكمة الشركات وبالرغم من التحديات والرهانات المنوطة على الآليات والمحددات الداخلية والخارجية والنظام الاقتصادي لها من أجل حماية الأطراف المعنية بحوكمة الشركات، إلا أنه شهد بعض الثغرات وقد يرجع السبب الوحيد في التعثر الواقع لهذه الفلسفة في من يقوم بالإشراف والرقابة والمتبنى لهذه المبادئ ، وهذا متجسد في ما نراه ماليا ومحاسبيا في مخرجات النظام، من الإفصاح عن القوائم المالية والتقارير المالية التي أصبحت من الوسائل التي تبني عليها عمليات إتخاذ القرارات ورسم خطط إستراتجية، مستوحاة من ثقة المستخدمين بحوكمة الشركات.

الفصل الثاني: عموميات حول جودة التقارير المالية.

المبحث الأول: نظريات أدبية حول التقارير المالية.

المبحث الثاني: الخلفية النظرية لجودة التقارير المالية.

المبحث الثالث: حوكمة الشركات وأثرها في جودة التقارير المالية.

تمهيد الفصل:

تعتبر التقارير المالية من ضمن مخرجات النظام المعلومات المحاسبي وأنها ليست غاية في حد ذاتها، وهي وسيلة لإمداد المستفيدين منها بالمعلومات المالية الملائمة التي تساعدهم على إتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة، ونظرا للجهود المبذولة من طرف المنظمات ومجالس المحاسبة في إرساء مبادئ الحوكمة وخاصة مبدأ الشفافية والإفصاح إلا أنه توالت أزمات أنقصت من ثقة المستثمرين والأطراف المعنية بالمعلومة المالية التي تعد من المحتويات التي يتم بها إعداد القوائم المالية، وعليه فان أهداف التقارير المالية تنبع بالضرورة من احتياجات هؤلاء الذين يحتاجون الى المعلومات والتي تعتمد على طبيعة الأنشطة الاقتصادية والقرارات التي تتخذها هذه الفئات كما تتأثر عملية تحديد أهداف التقارير المالية بالعوامل البيئية المتعلقة بالمناخ الاقتصادي والقانوني والسياسي والاجتماعي للدولة و بالخصائص والقيود على طبيعة المعلومات التي يمكن ان تتضمنها تلك القوائم فضلاً عن تأثره بوجود الأسواق المالية التي تؤدي دوراً هاماً في توفير الوفر المالي الذي يلزم لممارسة الأنشطة الاقتصادية، وهنا تظهر مسؤولية كل من مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية وكذا أهمية تقرير المراجع الخارجي الذي يلعب الدور المهم في المعادلة، ومدى التهاون أو عدم الإلتزام بالمهام المنوطة إليه يؤدي إلي خلق فجوة توقعات كبيرة بين المساهمين وأصحاب المصالح والشركة في حد ذاتها.

ومن خلال هذا الفصل سنلقي الضوء على ماهية التقارير المالية وأهدافها ومحدداتها ومحتواها في المبحث الأول، وجودة التقارير المالية والمعايير التي تزيد من نفعيتها المعلوماتية من خلال دعم المصداقية وتفعيل دور المراجع الخارجي في المبحث الثاني، وسنتطرق للأثر الذي ينجر من تفعيل الحوكمة في تحقيق جودة التقارير ومدى العلاقة القائمة بين الحوكمة و جودة التقارير المالية في المبحث الثالث.

المبحث الأول: نظريات أدبية حول التقارير المالية:

لاشك أن هناك إتفاق عام بين المحاسبين ومستخدمي التقارير المالية على أن هذه التقارير عبارة على مخرجات النظام المحاسبي بعد المعالجة لها وتقدم تصور للأحداث السابقة والتي حدثة في الشركة، لإمداد المستفيدين منها بالمعلومات الملائمة التي تساعدهم على إتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف التقارير المالية.

يتضح مفهوم التقارير المالية في فك ومعرفة مدلول المعني الحقيق لها، من خلال عرض مفهومها.

1- مفهوم التقارير المالية:

عرّف مجلس معايير المحاسبة الدولي التقارير المالية بأنها عبارة عن تصوير بالأرقام والكلمات لنتائج الأنشطة الاقتصادية في نهاية الفترة المالية، بحيث تمثل معلومات مفيدة للمستثمرين الحالين والمتوقعين والمقرضين والدائنين وغيرهم من الأطراف الخارجية، الذين لا يستطيعون الحصول على المعلومات التي يحتاجونها بشكل مباشر لاتخاذ قراراتهم بشأن تقديم الموارد للشركة، وتقييم أداء المدراء ومجلس الإدارة لتلك الشركة في استغلال الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية[1].

ويمكن القول أن التقارير المالية تشمل معلومات مالية وغير مالية تمثل المنتج النهائي للنظام المحاسبي في نهاية الفترة المالية، وهي وسيلة لتوصيل المعلومات إلى البيئة المحيطة بالشركة، وللتواصل مع أصحاب المصلحة في الشركة وتشمل التقارير المالية الأساسية عادةً القوائم المالية التالية : قائمة الدخل الشامل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وكذلك الإيضاحات التفسيرية والسياسات المحاسبية المرفقة بتلك القوائم؛ كما تتضمن أيضا تقرير مجلس الإدارة، وتقرير مراقب الحسابات، وتقرير الإدارة التنفيذية[2].

قد يصعب وضع حد فاصل بين القوائم المالية والتقارير المالية، حيث يمثل كل منهما مخرجات للنظام المحاسبي، فضلاً عن كليهما يعد وسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين منها، و كما أنه من ناحية أخرى هناك بعض المعلومات المهمة التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية قد تحتاج إلي معلومات تفصيلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية، وهو الأمر الذى يعنى أن التقارير المالية مكملة للقوائم المالية مفصلة للمعلومات الواردة بها.

[1] عمر يوسف عبدالله الحياري، **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية** ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط،2017، ص20.

[2] محمد سامي راضى، **تحليل التقارير المالية**، ط1، دار الكتب المصرية، الإسكندرية، 2015، ص15.

وفي هذا الصدد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية إلي أن القوائم المالية تعتبر عصب التقارير المالية وهي تحتوي على معلومات يراد توصيلها للمستفيدين من خارج الشركة، وبالرغم من أن القوائم المالية تمثل المكون الرئيسي والفعّال في التقارير المالية، إلا أن هذه التقارير بالإضافة إلي القوائم المالية تحتوي على كثير من المعلومات المالية وغير المالية والتي لا توجد بالقوائم المالية مثل: معلومات النشاط الإنتاجي والتسويقي للشركة، و العوامل الإقتصادية أو السياسية التي قد تؤثر فيه مستقبلاً، كما تحتوي على تقارير مجلس الإدارة وتقرير الإدارة التنفيذية وتقرير مراقب الحسابات، وعليه يعتبر المراجع الخارجي المسؤول على فحص وصدق القوائم المالية بخلاف محتويات التقارير الأخرى، التي تعد بمعرفة الإدارة وتحت مسؤوليتها[1].

وعليه يمكننا القول بأن التقارير المالية هي تصور شامل لأحداث إقتصادية تحتوى على مجموعة من المعلومات المالية وغير المالية لفترة زمنية سابقة، من أجل تقريب وتوضيح نشاط لوضعية الشركة في الفترة الحالية والمستقبلية، وتعد التقارير المالية بمثابة وسيلة تواصل بين الشركة والبيئة المحيطة بها.

2- أهداف التقارير المالية:

تتميز أهداف التقارير المالية بعدم الثبات، وتتغير بتغير الظروف والحاجة للمعلومات اللازمة لمتخذي القرارات، وكذا مستخدمي التقارير المالية ومن أهم المعلومات المفيدة التي يجب أن تكون متوفرة في التقارير المالية لتحقيق أهدافها تتمثل في خصائص المعلومات المحاسبية والتي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية والتي يجب أن تتضمنها التقارير المالية على النحو التالي[2]:

✓ يجب أن توفر التقارير المالية معلومات مفيدة لكل من المستثمرين والدائنين الحاليين و المستخدمين الأخرين، في إتخاذ القرارات السليمة و العقلانية المتعلقة بالاستثمار والاقتراض.

✓ يجب أن توفر التقارير المالية المعلومات مفيدة تساعد المستثمرين والدائنين و المستخدمين الأخرين في تقييم قيمة ووقت عائد الإستثمار ودرجة عدم التأكد من صافي التدفق النقدي المستقبل للشركة، لأن آفاقهم مرتبطة بالعائد الحاصل من الإستثمارات في القروض أو المشاركة الأخرى على مستوي الشركة، وتعتمد بشكل كبير على آفاق التدفق النقدي.

[1] محمد سامي راضى، مرجع سبق ذكره، ص14.

[2] Statement of Financial Accounting Concepts No. 5، **Recognition and Measurement in Financial Statements of Business Enterprises**، December 1984، pp،07-09.

✓ يجب أن توفر التقارير المالية المعلومات حول الموارد الإقتصادية للشركة والحقوق على تلك الموارد والنتائج المترتبة على المعاملات والأحداث التي تؤدي إلي التأثير في هذه الموارد والحقوق على تلك الموارد.

✓ يجب أن توفر التقارير المالية معلومات حول أداء الشركة، التي يتم توفيرها من خلال مقاييس الأرباح والنتائج الشاملة ومكوناتها المقاسة بواسطة المحاسبة على أساس الاستحقاق.

✓ يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن كيفية قيام إدارة الشركة، بمسؤولياتها تجاه الملاك أي حملة الأسهم، بالنسبة لإستخدام الموارد التي أؤتمنت عليها.

✓ يجب أن توفر التقارير المالية معلومات مفيدة للمديرين وأعضاء مجلس الإدارة بما يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: محددات التقارير المالية والعوامل المؤثرة فيها.

إن المعلومات المحاسبية والمالية المفصح عنها في التقارير المالية لها محددات وعوامل تتأثر بها يجب أخذها بعين الإعتبار عند الإفصاح عنها في التقارير المالية.

1- محددات التقارير المالية:

تتمثل محددات التقارير المالية في النقاط التالية[1]:

1-1 محددات المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية:

قد تتصف المعلومات المالية المصرح بها في التقارير المالية، بالخصائص النوعية لكنها لا تعتبر ذات فائدة لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية أو قد تكون تكلفة الحصول عمليها أكبر من منفعتها، وبالتالي هناك محددات أساسية يجب أخذها بعين الاعتبار وهي:

1-1-1 الموازنة بين التكلفة والمنفعة:

إن تقييم المنافع و التكاليف عملية اجتهاديه تعتمد بشكل رئيسي على التقدير، فالمعلومات المالية ليست سلعة مجانية بلا تكلفة، فالوحدات لمحاسبية تتحمل بصورة مباشرة تكاليف إعداد و توزيع التقارير المالية، غير أن منافع استخدام هذه التقارير المالية تعود معظمها إلي المستخدمين الخارجيين، وبالرغم من ذلك فإن التكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع، ومع ذلك فإن واضعي المعايير بشكل خاص، ومعدي ومستخدمي القوائم المالية يجب أن يكون على دراية تامة بالعلاقة بين قيد المنفعة والتكلفة.

[1] زيدي البشير، مرجع سبق ذكره، ص68.

1-1-2 الأهمية النسبية:

تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وأهميتها النسبية، ففي بعض الحالات فإن طبيعة المعلومات تعتبر كافية لتحديد ملائمتها. فعلى سبيل المثال، الإفصاح عن قطاع جديد تعمل فيه الشركة يؤثر على المخاطر والفرص المتاحة للشركة بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي أحرزها القطاع خلال فترة وضع التقارير المالية، وفي بعض الحالات يكون لطبيعة المعلومات وأثرها أهمية نسبية مثل مبالغ المخزون بأنواعه المختلفة[1].

وعليه يمكن القول أن الأهمية النسبية على أنها حالة تقدير نسبي لما هو مهم، فمن حيث الأساس يجب الأخذ بنظر الإعتبار إذا كان من المحتمل أن يكون للمعلومة تأثير جوهري أو ملموس على القرارات[2].

1-1-3 ممارسات الصناعة:

يجب على الشركة أن تفصح عن البنود في القوائم المالية المنشورة بم لا يتعارض مع العرف أو الممارسة العامة في القطاع الذي تنتمي إليه وبما لا يتعارض مع المبادئ المحاسبية المعروفة والمقبولة قبولا عام، حتي لا تفقد القوائم إمكانية مقارنتها بقوائم أخري لشركات تنتمي لنفس القطاع[3].

1-1-4 سياسة التحفظ (الحيطة والحذر):

تحتوي الكثير من القرارات التي يتخذها المحاسبون في مجال تقييم الأصول وتحديد النتيجة على بعض التقديرات وممارسة الحكم الشخصي مع مراعاة حالات عدم التأكد، ويعني الحيطة أنه في الحالات التي يتوفر للتقديرات والطرق المختلفة أدلة معقولة ينبغي إختيار القيمة التي يكون تأثيرها أقل بالنسبة تحسين الربح أو المركز المالي للشركة في السنة الجارية،[4] ولا بد أن يواجه معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد، مثل: قابلية الديون المشكوك في تحصيلها وتقدير العمر الإنتاجي المتوقع لتجهيزات والمعدات، لكن ليس المقصود بالتحفظ هو خلق إحتياطيات سرية أو مخصصات مبالغ فيها أو التخفيض المتعمد لموجودات والدخل أو التضخيم المتعمد للمطلوبات والمصروفات حيث سيؤدي ذلك إلى عدم . حيادية المعلومات المالية ومن ثم فقدانها لخاصية الموثوقية وإمكانية اعتماد عليها[5].

---

[1] طارق عبد العال حماد، **موسوعة المعايير المحاسبية**، ج1، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 2016، ص50-51.

[2] **Statement of Financial Accounting Concepts No. 5,**op.cit, p18.

[3] غسلان فلاح المطارنة، مؤيد راضي خنفر، **تحليل القوائم المالية**، ط1، دار المسيرة، عمان،2006 ، ص27.

[4] هوام جمعة، **تقنيات المحاسبة المعمقة وفقا لدليل المحاسبي الوطني**، ج1، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص18.

[5] محمد الهادي ضيف الله، **جودة المعلومات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية**، رسالة ماجستير، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2010، ص19-20.

2- العوامل المؤثرة في التقارير المالية:

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية وقانونية وسياسة وعوامل أخرى خاصة بالبيئة التي أعدت فيها هذه التقارير، وتتأثر التقارير المالية بكمية المعلومات التي تحتويها ونوعيتها ومدى حاجة المستفيدين منها إلى المعلومات المالية لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، من أهم هذه العوامل التي تؤثر في تحديد الهدف الذي من أجله تم صياغة وعمل التقارير المالية ومقارنتها مع واقع الحال، و فيمايلي أهم العوامل المؤثرة في تحديد الهدف من التقارير المالية[1]:

2-1 أثر المنظمات المهنية:

إن قيام لجنة المبادئ المحاسبية (APB) بإصدار الآراء المحاسبية، وتبع ذلك قيام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بإصدار نشرات بالمعايير المحاسبية توضح أهم المبادئ والإجراءات التي يجب إتباعها عند إعداد التقارير المالية بالإضافة إلى جهود المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين التي تتمثل في إصدار النشرات والمطبوعات والأبحاث في مجال المحاسبة، وبالمثل فقد أصدر معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا و ويلز (ICAEW) مجموعة من النشرات و التوصيات تتعلق بالمبادئ وتطوير المعايير المحاسبية عن طريق لجنة المعايير المحاسبية بالاشتراك مع عدد من الجمعيات المهنية الأخرى، وعليه يتضح لنا الأثر الذي ستحتوي التقارير المالية عند الإعداد وطريقة عرضها من طرف الشركة.

2-2 أثر الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية:

تلعب هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية دورًا كبيرًا في إصدار المبادئ و الأوراق المالية المعايير المحاسبية الملزمة للشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية بنيويورك، وهذا إضافة إلى التزام هذه الشركات بتقديم القوائم المالية السنوية الدورية إلى هيئة تنظيم سوق الأوراق المالية، بإنجلترا لمراجعتها والتأكد من التزامها بالمبادئ المحاسبة المقبولة، وبالمقابل تقوم الهيئة المشرفة على سوق الأوراق المالية بإنجلترا بدور مماثل في الإشراف والرقابة على القوائم المالية للشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في سوق لندن للأوراق المالية.

2-3 النظام الاقتصادي القائم:

إن النظام الاقتصادي القائم على التقارير المالية يأخذ اتجاهات مختلفة، ففي الدول الصناعية يتم الاعتماد على

[1] نجم الدين إبراهيم حسن محمد، آثر **الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرار منح التمويل المصرفي في المصارف**، مذكرة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية الدارسات العليا، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا، 2014، ص84-85.

النظام المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرين والدائنين وغيرهم، و ببنما يقوم النظام المحاسبي في الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيًا يتقديم المعلومات المحاسبية للمسؤولين عن برامج التنمية وخططها لإعداد الإحصائيات اللازمة للتخطيط القومي.

2-4 التضخم وارتفاع الأسعار:

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار المحاسبة رقم (29)*، والذي يعالج التقارير المالية في الإقتصاديات ذات التضخم المرتفع، حيث أدى انخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من بلدان العالم، إلى إعادة النظر في التقارير المالية لشركات المساهمة في هذه البلدان وإعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة.

2-5 أثر تدخل الدولة:

تقوم الدولة بدور رئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي، والقوائم المالية والمعلومات التي توفرها للمستفيدين منها، هذا في مختلف الأجهزة سواء الضريبة أو الرقابة المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة ومصروفاتها ومراجعة القوائم المالية للشركات التي تساهم فيها الدولة أو لها حد أدنى من الأرباح، والتأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة[1].

المطلب الثالث: محتويات التقارير المالية.

تعتبر التقارير المالية السنوية المنشورة من قبل الشركات المادة الأساسية ومصدر مهماً من مصادر المعلومات المالية، التي يلجأ إليها المحلل المالي ويعتمد عليها متخذو القرارات والمستفيدون منها، وهي الإطار العام والأوسع الذي يضم القوائم المالية والمعلومات غير المالية التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية، كما تحتوي هذه التقارير المالية على تقارير مجلس الإدارة و المدقق الخارجي للحسابات، بالإضافة إلي الإيضاحات والتفصيلات لمكملة للقوائم المالية، سنوضح محتويات هذه التقارير كما يلي:

1-القوائم المالية:

تمثل القوائم المالية الجزء الرئيسي في مكونات التقارير المالية، وتعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية عن نشاط الشركة خلال فترة زمنية معينة، بالإضافة إلي المركز المالي والتغيرات التي حدثت خلال هاته الفترة وتشمل القوائم المالية على عدة قوائم كما تطرق لها النظام المحاسبي المالي وهي[2]:

---

[1] نجم الدين إبراهيم حسن محمد، مرجع سبق ذكره، ص85.

***معيار29، التقرير المالي في الإقتصاديات ذات التضخم المرتفع**: ويهدف إلي بيان كيفية عرض القوائم والتقارير المالية عن الأحداث الإقتصادية للشركات تعمل في ظل إقتصاد مفرط التضخم، وبالتالي يمكن لمستخدمي القوائم المالية من الحصول على معلومات مالية تعكس الظروف الإقتصادية الحقيقية لتلك الشركات العاملة في بيئة تضخمية مرتفعة جدًا.

[2] الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر2007 **يتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية، العدد74، المادة 25، ص05.

- ✓ حساب النتائج.
- ✓ الميزانيـة.
- ✓ جدول تدفقات الخزينة.
- ✓ جدول تغير الأموال الخاصة.
- ✓ الملاحـق.

1-1 جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل):

تعرض قائمة الدخل نتائج أعمال الشركة من ربح أو خسارة لفترة مالية محددة، وقد تطرق لها معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، ضمن التعديل الذي تم إدخاله عام 2003م، مصطلح الربح أو الخسارة بدلا من صافي الربح أو الخسارة للدلالة على الرقم الأخير الذي يظهر في قائمة الدخل، وتهدف قائمة الدخل إلي تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات حول الأداء المالي للشركة وتساعدهم بالتنبؤ بالتدفقات النقدية، إضافة إلي المعلومات الأخري المفيدة لإتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة[1]، وعليه يمكن القول أن قائمة الدخل عبارة عن تقرير يقيس مدي نجاح أعمال الشركة خلال فترة زمنية معينة، أي بمثابة قياس وتقويم للأداء الإقتصادي للشركة عن تلك الفترة بما تظهره من القدرة الكسبية[2]، ولقد اهتم بها المحللون الماليون نظرًا لأهميتها في بيان المقدرة الكسبية للشركة ومدى إستمرارها في تحقيق هذه الأرباح كما اهتم بها المستثمرون لتحديد العائد من وراء إستثماراتهم وكذا الدائنون والبنوك لتحديد مقدرة الشركة على سداد إلتزاماتها سواء في الأجل القصيرة أو الطويلة الأجل.

1-2 قائمة المركز المالي (الميزانية):

وهي عبارة على قائمة توضح من جهة مصادر الأموال في الشركة (حقوق الملكية و الإلتزامات) وإستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الأصول) في تاريخ إعداد القوائم المالية (N/12/31)، مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للشركة في ذلك التاريخ، أي تعتبر ملخصًا تاريخيًا لكل من الأصول أو المنافع المستقبلية أو الحقوق التي تمتلكها الشركة، نتيجة لبعض العمليات السابقة والإلتزامات أو التضحيات المستقبلية التي نشأت نتيجة تعهد الشركة للغير، وكذا حقوق الملكية التي هي عبارة عن الفرق بين أصول وإلتزامات الشركة[3].

---

[1] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص45-47.

[2] محمد سامي راضى، مرجع سبق ذكره، ص15-16.

[3] نفس المرجع، ص17.

وتعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية التي يعتمد عليها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، وهذا بسبب أهميتها المتمثلة في[1]:

- ✓ توضيح المركز المالي للمؤسسة من خلال تقديم ما لها من حقوق وما عليها من إلتزامات.
- ✓ التعرف على مدى قدرة الشركة على سداد ديونها المستحقة الدفع.
- ✓ مدى اعتماد الشركة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها، أو التمويل الخارجي بنسبة الديون إلي حقوق الملكية.
- ✓ القيام بعمليات التحليل المالي مثل، تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي.
- ✓ بيان مدى التزام الشركة بالقوانين والتشريعات المحلية ومعايير المحاسبة الدولية.

يمكن إبراز أهم المكونات الأساسية لعناصر قائمة المركز المالي في النقاط التالية:

1-3 جدول تدفقات الخزينة (قائمة التدفقات النقدية):

تعتبر قائمة التدفقات النقدية إحدي القوائم المالية المنشورة التي تعدها الشركة، والتي يوليها مستخدمو القوائم المالية أهمية خاصة لما تحتويه من معلومات تساعد على فهم محتوي القوائم المالية وتفسيره، الأمر الذي يترتب عليه إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة و رسم خطط استراتيجية للشركة، وتمثل قيمة هذه القائمة في بعض النقاط[2]:

- ✓ تساعد المستخدمين على تقييم درجة السيولة، وهي قدرة الشركة على توفير وتوليد المبالغ النقدية الكافية لأغراض معينة.
- ✓ كما تشير إلي مدى سهولة تحويل الأصول إلي نقدية و القدرة على الوفاء بالديون الذي يعبر عن قدرة الشركة على تعديل أوضاعها في فترات التعثر المالي.
- ✓ المرونة المالية والتي تشير إلي قدرة الشركة على التكيف مع الأزمات المالية والاحتياجات والفرص غير المتوقعة.
- ✓ تفيد قائمة التدفقات النقدية عن المعلومات التي توفرها في تقدير مدى جودة الأرباح ومدى ارتباطها بالتدفقات النقدية.
- ✓ تعزيز قابلية المقارنة لنتائج الأنشطة التشغيلية بين الشركات المختلفة نظرًا لتحديد آثار اختلاف السياسات المحاسبية المطبقة[3].

---

[1] زبيدي البشير، مرجع سبق ذكره، ص80-81.

[2] محمد سامي راضى، مرجع سبق ذكره، ص18.

[3] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص57.

1-4 جدول تغير الأموال الخاصة (قائمة الأرباح المحتجزة):

وتمثل قائمة الأرباح المحتجزة تصويرًا شاملاً لأي تغيرات يمكن أن تحدث في الأرباح خلال الفترة المعدة عنها، وبحيث تكون وسيلة للإفصاح عن التغيرات التي تطرأ على رصيد الأرباح المحتجزة في بداية الفترة وصولاً إلي رصيد الأرباح المحتجزة في نهاية الفترة، مثل التعديلات التي أدخلت على رصيد بداية الفترة الخاصة بالتسويات المتعلقة بفترات محاسبية سابقة، أو التوزيعات السنوية للدخل في صورة أرباح ومسحوبات مدفوعة لحقوق الملكية خلال العام. وغني علي التعريف أن رصيد حسابات الأرباح المحتجة يظهر في قائمة المركز المالي ضمن القسم الخاص بحقوق الملكية بإعتباره صافي أرباح أو صافي خسارة السنوات السابقة بعد إستنزال التوزيعات التي دفعت للمساهمين، وما ينطوي عليه ذلك من إمكانية كونه رصيداً دائنًا أو مدينًا[1].

1-5 الملاحق (الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية):

تعنبر الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية جزءاً لا يتجزأ منها، إذ لها أهمية كبيرة في المساعدة علي فهم القوائم المالية، وتوضيح المعلومات المبهمة والصعب إدراجها في تلك القوائم، وغالبا ما تتضمن الإشارة إلى الالتزامات المحتملة غير المؤكدة أو الطرق التقويمية والسياسات المحاسبية المتبعة وكذا العقود التجارية والتعهدات والأحداث اللاحقة أو التالية علي تاريخ الميزانية[2]، وبحسب المعيار المحاسبي الدولي فإن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية تساهم في تحقيق جملة من الأهداف منها[3]:

- ✓ توفر معلومات عن الأسس و السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل الشركة في إعداد القوائم المالية.
- ✓ الإفصاح عن أي معلومات تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية ولا تظهر في صلب قائمة الدخل و الميزانية وقائمة التغير في حقوق الملكية قائمة التدفقات النقدية، ويعتبر نشرها ضروري لتوفير العرض العادل للقوائم المالية و المساعدة في فهم محتويات هاته القوائم.

إن هذه المضامين المتعددة التي تندرج مع القوائم المالية مجتمعة أعطت لهذه التقارير شمولية أكثر مما أعطتها القوائم المالية فعند إنتاج المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، تستوجب الالتزام بالإطار النظري للمحاسبة أو القواعد المحاسبية المتعارف عليها.

[1] محمد سامي راضى، مرجع سبق ذكره، ص20.

[2] نفس المرجع ، ص21.

[3] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص58.

2- تقرير مجلس الإدارة:

وهو تقرير الذي عادة ما يبدأ به التقرير السنوي للشركة، ويقوم فيه مجلس الإدارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة عن أنشطة الشركة خلال فترة مالية معينة، حيث يتضمن التقرير معلومات عن الإنتاج ومركز المالي والتسويقي للشركة، بالإضافة إلى حجم المبيعات ونموها وتطورها ومخطط المشاريع التي أنجزت أو قيد الإنجاز خلال العام، بإضافة إلى بعض المعلومات التكميلية التي قد يحتاجها مستخدمو التقرير والقوائم المالية[1].

يعتبر تقرير مجلس الإدارة وسيلة هامة للإتصال بهدف اتخاذ القرارات، أو وضع سياسات وخطط وبرامج على أساس معلومات غير مؤكدة وغير كاملة، ولكي تتحق كفاءة وفعالية العملية الإدارية، يجب أن يكون هناك نظام فعال وجيد للاتصالات في الشركة، لدعم الشفافية والإفصاح من خلال تقريب المعلومات وتقليل الفجوة بين المساهمين والإدارة، و إنتاج معلومات مفيدة لكل الأطراف المعنية بهذه القوائم المالية.

3- تقرير الإدارة التنفيذية:

وهو تقرير تقوم الإدارة بإعداده بحيث يتضمن معلومات أكثر تفصيلاً عن تقرير مجلس الإدارة، مثل الإفصاح على ما تحتويه الأحداث الإقتصادية لجملة من التغيرات:

- ✓ معلومات عن الأصول والتغيرات التي طرأت عليها خلال الفترة المالية.
- ✓ معلومات عن الإلتزامات وحقوق الملكية.
- ✓ معلومات عن التعاقدات الجديدة والتوسعات المرتقبة.
- ✓ معلومات عن توزيعات للأرباح.
- ✓ معلومات عن العاملين وتكلفة الرعاية الإجتماعية والخدمات المقدمة من الشركة للعاملين.
- ✓ معلومات عن علاقة الشركة بالمجتمع والتكاليف الإجتماعية إن وجدت[2].

4- تقرير مراقب الحسابات (المراجع الخارجي):

يعتبر بلورة نتائج الفحص والتحقق والتقييم و الإفصاح عن القوائم المالية بطريقة فنية محايدة، لتوضيح مدى دقة وعدالة نتيجة الأعمال والمركز المالي في نهاية فتره مالية للوحدة المالية محل المراجعة و يتضمن هذا التقرير الرأي الفني المحايد لمراجع حسابات الشركة حول مدى تمثيل القوائم المالية و الإيضاحات المرفقة بها لمركز الشركة المالي ولنتائج أعمالها، وأنها قد أعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها[3].

[1] غسلان فلاح المطارنة، مؤيد راضي خنفر، مرجع سبق ذكره، ص50.

[2] محمد سامي راضى، مرجع سبق ذكره، ص22.

[3] نجم الدين إبراهيم حسن محمد، مرجع سبق ذكره، ص86.

ولهذه التقارير أهميته لمستخدمي البيانات المالية لما قد بتضمنه من تحفظات ذات أثر مادي على بيانات الفترة الحالية للشركة أو على بيانات الفترات اللاحقة، الأمر الذي قد تؤثر في اتخاذ القرارات المختلفة، ولعل أهم ما يوفره هذا التقرير للمستخدمين هو إمكانية الوثوق والاعتماد على التقارير المنشورة بشهادة طرف خارجي محايد كالمدقق وهذا ما يزيد من تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح في صفوف مستخدمي هذه التقارير[1].

5- التقارير المالية المرحلية:

تعتبر القوائم المالية و الإيضاحات الملحقة بها وسيلة الإبلاغ الرئيسة التي يعتمد عليها مستخدمو التقارير المالية، لأن المتغيرات المتسارعة و الأحداث المتلاحقة التي تمر بها الشركة، تجعل الحاجة متزايدة لوجود معلومات تغطي فترات أقصر من سنة، وهذا لتعزيز كل من نفعية و وقتية المعلومات التي تخدم مستخدمو تلك القوائم والحد من حالات عدم التأكد وتعزيز الثقة في ظل نظرية الوكالة بغية التقليل من فجوة التوقعات، ومن هنا تستمد التقارير المالية المرحلية أهميتا والتي تبقي مستخدمو التقارير المالية على إطلاع مستمر على نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي إما بشكل ربع سنوي أو نصف سنوي أو حتى شهري[2]، وترجع العناية بهذا النوع من التقارير إلى الضغوط التي يمارسها حملة الأسهم وغيره من متخذي القرارات الاقتصادية بهدف التعرف على نتيجة النشاط والمركز المالي للشركات المستثمر فها بشكل دوري، بدلا من الانتظار حتى نهاية السنة المالية للحصول على المعلومات اللازمة لتلك القرارات[3].

وكما يهدف المعيار المحاسبي الدولي رقم (34)*، إلى وصف وتحديد الحد الأدنى من محتوى هاته التقارير المالية المرحلية، وكذلك وصف مبادئ الإعتراف والقياس في القوائم المالية المختصرة أو الكاملة لفترة مالية مرحلية معينة، مما يساهم في تعزيز إستخدام مستخدمي المعلومات لمالية في إتخاذ القرارات الرشيدة، مع إلزمية إعداد ونشر تقارير مالية مرحلية أو عدد مرات نشر تلك التقارير أو الفترة التي يجب نشر فيها هذه التقارير خلالها بعد نهاية الفترة المرحلية[4].

---

[1] غسلان فلاح المطارنة، مؤيد راضي خنفر، مرجع سبق ذكره، ص51.

[2] جمعة حميدات، **خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، ينشر عن طريق المجمع الدولي العربي للمحاسبين، عمان، 2014، ص144.

[3] زيتو عولا أبوبكر، وأخرون، **أثر الافصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد، 37، جامعة تكريت، العراق، 2017، ص357.

[4] جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص144.

* **وتعرف التقارير المالية المرحلية**: بانها تلك التقارير المالية التي تعد على فترات تقل عن السنة المالية وغالباً ما تشمل هذه التقارير على قائمة الدخل، قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية، والغرض منها هو الافصاح عن المعلومات لصالح مستخدمو هاته التقارير لزيادة الموثوقية وتعزيز الشفافية لديهم.

المبحث الثاني: أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية.

إن الحوكمة الجيدة هي نقطة بداية لأي مناقشة حول المعلومة المحاسبية والمالية، وإذاً تُعتبر الشفافية المالية والمحاسبية ماهي إلّا جُزء من الإطار الأكبر لحوكمة الشركات، لذا لابد من وجود آليات وأدوات يعتمد عليها لضمان جودة المعلومات المالية، إضافة إلى مبدأ الإفصاح والشفافية الذي يمكن تطبيقه من توفير معلومات تتميز بالجودة وتنعكس مباشرة علي السوق المالي بصفة خاصة.

المطلب الأول: مفهوم جودة التقارير المالية وخصائص المعلومة المالية:

تعتبر جودة المعلومات المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركة لتحقيقه، بغية الوصول إلى مستوي عالي من الشفافية والإفصاح للتقارير المالية، التي تعنبر أخر إنتاج للمعالجة المحاسبية بهدف توصيل معلومات مفيدة لمستخدميها، في إتخاذ القرارات الرشيدة ، أي أنها المحور الأساسي هو نفعية المعلومات التي تتسم بخصائص تزيد من نفعيتها وأدائها المرجو منها لتأكد الدعم الممكن لمبدأ المصداقية و الثقة لدي عامة المستخدمين.

1- مفهوم جودة التقارير المالية:

تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن يتم إعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية ، بما يحقق الهدف من استخدامها[1].

وعليه تميزت الجودة علي أنها الوجه الشفاف للتقارير والقوائم المالية والتي تعكس طبيعة عمل الشركة بما يّمكن أصحاب المصالح من إتخاذ القرارات الرّشيدة[2].

وتعتبر الجودة أيضا بأنها أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية وإدارة الشركة، وعليه فإن النظام المحاسبي يعتبر أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية هذا ويبرز دور النظام المحاسبي كنظام للمعلومات من خلال المراحل التالية:

- ✓ حصر العمليات والأحداث المتعلقة بنشاط الشركة في صورة مواد خام (بيانات) تمثل مدخلان النظام المحاسبي.
- ✓ تشغيل ومعالجة البيانات المدخلة كمواد خام أي البيانات وفق المبادئ والفروض المحاسبية المتعارف عليها للحصول علي معلومات محاسبية.

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام، **اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص54.

[2] م.م. زهراء ناجي عبيد، **دور المحاسبة القضائية في تحسين جود التقارير المالية**، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد107، المجلد24، بغداد، 2018، ص674.

✓ توصيل المعلومات المحاسبية والمالية إلى الأطراف المستفيدة ذات المصلحة في صورة تقارير مالية.

✓ الرقابة والمتابعة للبيانات من خلال المراجعة والتقييم وقياس ردة فعل المستفيدين من هذه المعلومات.

2-خصائص جودة المعلومات المالية في التقارير المالية:

حاولت عدة جهات محاسبية متخصصة تحديد ماهية خصائص جودة المعلومات، ومن أفضل النتائج التي تم التوصل إليها كانت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، وذلك حين قام بإصدار المفهوم المحاسبي رقم (2)، وتمثل بيان ذلك في[1]:

2-1 خصائص تتعلق بمتخذي القرارات:

من أجل التوصل إلى حكم عادلاً علي المعلومات المحاسبية والمالية ، فإنه هناك مجموعة من الصفات التي يجب ان يتسم بها متخذ القرار الذي يستخدم تلك المعلومات ومن هذه الصفات[2]:

✓ قدرة المستخدمين علي فهم محتوي المعلومات.

✓ القدرة علي الإستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات المناسبة و الملائمة التي أُعدّت من أجلها المعلومة.

✓ الخبرة النوعية والزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعلومات المحاسبية خلال فترة زمنية سابقة.

2-2 خصائص جودة المعلومات المالية:

إن تحقيق فائدة المعلومات يتطلب توافر خاصيتين أساسيتين وها الملائمة والموثوقية، فإذا فقدت المعلومات أي من هاته الخاصيتين، فلن تكون مفيدة بالنسبة للمستخدمين في فهم و إتخاذ القرارات الرشيدة.

2-2-1 الملائمة:

المعلومات المالية ذات الصلة قادرة على إحداث فرق في القرارات عن طريق مساعدة المستخدمين على تشكيل تنبؤات حول نتائج الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية أو لتأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة، وحتى تكون المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ملائمة لا بد من توافر خصائص فرعية تمثل مكونات الملائمة وهي:

✓ **التوقيت المناسب:** أي إتاحة المعلومات لصانعي القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير علي القرارات المتخذة، لذلك لابد من مراعاة الوقت في عداد وعرض القوائم المالية تصبح ذات أهمية نفعية.

✓ **القيمة التنبؤية:** تساعد المعلومات الملائمة المستخدمين في عمل التنبؤات عن الماضي والحاضر والمستقبل، فالمعلومات المالية يمكن أن تؤثر في القرار من خلال تحسين قدرة متخذ القرار في التنبؤ.

[1] م.م. زهراء ناجي عبيد، مرجع سبق ذكره، ص675.

[2] Statement of Financial Accounting Concepts No. 2، **Qualitative Characteristics of Accounting Information**، May 1980، PP 01-02.

✓ **التغذية العكسية:** وهذا يعني أن تكون للمعلومات المالية القدرة على تقييم الأداء ودراسة مدى الرشد الذي أستخدم في إتخاذ القرارات الماضية، أي مدى صحة توقعاته السابقة ومنه إمكانية تقييم نتائج القرارات التي تم اتخاذها بناء على هذه المعلومات.

2-2-2 الموثوقية:

تتسم المعلومات المالية و المحاسبية بالموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه ، ولكي تتسم المعلومات بالموثوقية يجب أن تتوافر على الخصائص التالية[1]:

✓ **التمثيل الصادق:**

حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي من المفروض أن تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول وموضوعي[2]، ويقصد بالموضوعية تمثيل المضمون والجوهر وليس الشكل، و يجب تجنب نوعين من التحيز **أولهما** التحيز في عملية القياس والذي ينشأ نتيجة إستخدام سياسة معينة كتقييم الأصول بالتكلفة التاريخية أو إتباع سياسة الحيطة والحذر، **وثانيهما** التحيز القائم بعملية القياس وهو إما أن تكون مقصوداً من قبل المحاسب أو غير مقصود نتيجة لقلة خبرته[3].

✓ **القابلية للتحقيق:**

تعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص إذا تم إستخدام نفس الطرق والأساليب التي أُسْتخْدِمَة في قياس المعلومة المحاسبية، فهي تتطلب أن تحتوي التقارير المالية على معلومات مؤكدة بحيث يستطيع المستخدمون الإعتماد عليها[4].

✓ **الحياد:**

إن أهداف التقرير المالي تلبى احتياجات العديد من مستخدمي المعلومات الذين لديهم مصالح متباينة، وخاصة أنه لا توجد نتائج محددة مسبقا تناسب كل مستخدم، فالمعلومات المعروضة في القوائم المالية يجب أن تكون محايدة أي خالية من التحيز ، ولا تعتبر المعلومات المالية محايدة إلا إذا كانت طريقة اختيار وعرض المعلومات تؤثر على اتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة محددة سلفا[5].

---

[1] قسوم حنان، **أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية**، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة فرحات عباس، سطيف01، 2015، ص29.

[2] المرجع نفسه، ص29.

[3] غسلان فلاح المطارنة، مؤيد راضي خنفر، مرجع سبق ذكره، ص19-20.

[4] عمر يوسف عبدالله الحياري، مرجع سبق ذكره، ص26.

[5] قسوم حنان، مرجع سبق ذكره، ص30.

✓ **القابلية للمقارنة:**

إن إستخدام المعلومات في إجراء المقارنات يشكل أمرًا هاماً و أساسياً للمستخدم، وذلك لعدم توفر مقاييس مطلقة لتقييم الأداء، ويسعي المستخدمون من خلال توفر هذه الخاصية إلى إمكانية مقارنة المعلومات الخاصة بالشركة بمعلومات مماثلة عن شركات أخرى وبمعلومات مماثلة عن نفس الشركة في فترات أخرى، بحيث تمكن المستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف الأساسية في الظواهر الاقتصادية طالما أنه لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية غير متماثلة. فقرارات تخصيص الموارد تتضمن عمليات تقييم البدائل، ولا يمكن إجراء تقييم دقيق للبدائل إلا إذا كانت هناك معلومات قابلة للمقارنة[1].

✓ **الثبات في السياسات المحاسبية:**

وتعرف أيضًا بالتماثل وهي خاصية إن توفرت مكنت المستخدم من إجراء المقارنات علي مستوى الشركة أو بين الشركات الأخرى، ويقصد بالثبات تطبيق نفس الطرق والأساليب المحاسبية في الشركة الواحدة لسنوات متعددة أو تطبيق هذه الطرق والأساليب في شركات متعددة[2]، في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى، وإذا ما دعت الحاجة إلي أي التغير فيجب التنويه عن ذلك لكي يتم إتخاذ الإجراءات اللازمة من طرف مستخدمي المعلومات وأصحاب المصالح بعين الإعتبار من تعزيز الثقة والإفصاح لمستويات تقوي الرابط بين الشركة و الأطراف المهتمة بالقوائم والتقارير المالية لهذه الشركة[3].

المطلب الثاني: معايير وقياس جودة المعلومات المالية و التقارير المالية:

لإعداد قوائم وتقارير مالية تمتاز بجودة عالية تخدم الأهداف التي وضعت من أجلها، وأيضًا لخدمة أصحاب المصالح لا بد من وجود معايير تزيد من قيمتها آلية قياس تحسن من نفعيتها وعليه تكون الشركات أمام حتمية السهر على تحقيق جودة عالية الأداء والفعالية للمعلومات المالية في إتخاذ القرارات وتعكس هذه الجودة في ظهور أسواق مالية ذات كفاءة عالية ومستوى جيد من الشفافية.

1- معايير جودة المعلومات المالية والتقارير المالية:

تعد المعلومات الطريق الرشيد للوصول إلى قرارات وخطط مستقبلية خالية نسبياً من حالة عدم التأكد، وعليه فالمعلومات المالية تصبح ذات أهمية نسبية تخدم الأطراف المعنية إتجاه الوحدة الإقتصادية، وفي ذات الوقت تعكس ثقة الأطراف الأخرى في الوحدة الإقتصادية وادارتها وتزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية، وتحقيق جودة المعلومات من خلال توافر المعايير التالية[4]:

[1] قسوم حنان، مرجع سبق ذكره، ص35.

[2] غسلان فلاح المطارنة، مؤيد راضي خنفر، مرجع سبق ذكره، ص20.

[3] م.م. زهراء ناجي عبيد، مرجع سبق ذكره، ص676.

[4] ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سبق ذكره، ص58-59.

1-1 معايير قانونية:

تسعى العديد من المجالس والهيئات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه الشركات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في الشركة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

1-2 معايير رقابية:

يمثل دور عنصر الرقابة محور رئيسي بالنسبة لمجلس الإدارة و المستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدي الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

وما يميز دور الرقابة هنا من خلال تفعيل دور المراجع الخارجي كعامل أساسي وجوهري في إضفاء الجودة على مستوي التقارير المالية ودعم لمبدأ المصداقية والثقة لدي مستخدمي هاته التقارير وتقليص من حدة فجوة التوقعات الواقعة بين الإدارة والمساهمين.

1-3 معايير مهنية:

تتأثر جودة ونوعية المعلومات المالية بالممارسات المحاسبية المطبقة و التي يتم تحديدها من خلال إختبار معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، و بالتالي فإن تلبية احتياجات معينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية يتطلب اختيار معايير محاسبية تؤدي هذا الغرض، مما تبرز مسؤولية الإدارة اتجاه الملاك للاطمئنان على إستثماراتهم والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

ولتأكيد مبدأ المساءلة وتفعيله تم إنشاء مجلس المراقبة في عام 2009م، وهو هيئة جديدة تهدف لتحسين المساءلة العامة وفي الوقت نفسه المحافظة علي الإستقلال التشغيلي لشركة معايير التقارير المالية الدولية ومجلس معايير المحاسبة الدولية[1].

[1] أحمد حلمي جمعة، **معايير التقارير المالية لدولية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص39.

1-4 معايير فنية:

إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة و يؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار[1].

2- قياس جودة المعلومات المالية والتقارير المالية:

يعتبر القياس من الأدوات التي تزيد من فعالية وكفاءة المعلومات وتعطي صورة واضحة لكل مستخدم مهتم لهذه المعلومة، وعليه تضيف العدالة في معرفة محتويها ومدى جاهزيتها للإستخدام في تحقيق الأهداف المرجوة.

2-1 قياس جودة المعلومات المالية:

يتم إعداد وإنتاج المعلومات المالية لتصبح جاهزة لمتخذي القرارات و ذلك لقيمتها لصنع القرار الحالي، أو الإستخدام المستقبلي، ولكي تكون المعلومات ذات فائدة لابد أن تكون ذات جودة عالية، إلا انه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات على النحو التالي[2]:

2-1-1 الدقة كمقياس لجودة المعلومات:

كلما زادت دقة المعلومات المحاسبية والمالية زادت جودتها وزادت معها قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية في الماضي أو الحاضر أو عن التوقعات المستقبلية.

2-1-2 المنفعة كمقياس لجودة المعلومات:

تتمثل المنفعة للمعلومات في عنصرين هما كمية المعلومات وسهولة استخدامها، ويمكنها أن تكون المنفعة في أحد الصور الآتية:

- ✓ **المنفعة الشكلية:** ويقصد بها تطابق شكل المعلومات مع متطلبات اتخاذ القرار.
- ✓ **المنفعة الزمنية:** وهي توفر لمتخذ القرار المعلومات في الوقت المناسب.
- ✓ **المنفعة المكانية:** أي سهولة الحصول عليها.
- ✓ **المنفعة التقييمية والتصحيحية:** أي قدرة المعلومة علي تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكذا قدرتها علي تصحيح إنحرافات هذه النتائج.

2-1-3 الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات:

تتحدد الفعالية بالنسبة للمعلومات بمدى تحقيق المعلومات لأهدافها أو تحقيق متخذ القرار لأهدافه من خلال استخدام موارد محددة[3].

---

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سبق ذكره، ص59.

[2] ناصر محمد علي الجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخذ القرارات**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2009، ص73.

[3] عبد الرزاق حسن الشيخ، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص45.

2-1-4 التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات:

هو إيجاد الوسيلة التي يمكن من خلالها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه المعلومات في التخطيط واتخاذ القرارات، مما يزيد من جودة المعلومات، وعليه تخفيض حالة عدم التأكد.

2-1-5 الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات:

يقصد بها تحقيق أهداف الشركة بأقل إستخدام ممكن للموارد، وبتطبيق مبدأ تعظيم جودة المعلومات بأقل تكاليف ممكنة، والتي لا يمكن أن تزيد تكلفة المعلومة عن قيمتها.

2-2 قياس جودة التقارير المالية:

تعد أهمية جودة المعلومات المالية بالأمر الغير كافي والصورة غير المكتملة في إنتاج تقارير المالية ذات جوهر فعال، إذ يعد نظام المعالجة الأمر الفاصل بين جود المعلومة والمعالجة الخاصة بها بغية إنتاج تقارير نموذجية، وعليه تتبلور أهمية التقارير المالية في أدوات القياس التي تطرق إليها بعض الباحثين من بين الباحثين الذين وضعوا صورة عن بعض نماذج قياس التقارير المالية على سبيل المثال لا على سبيل الحصر للباحثين : Ferdy van Beest و Suzanne Boelen و Geert Braam

جدول رقم (02-01): نماذج قياس جودة القوائم المالية

الدراسات	الطريقة	الايجابيات	السلبيات
نماذج الإستحقاق	يدرس مستوى ادارة الأرباح كبديل لجودة الأرباح	طريقة سهلة نسبيا لجمع البيانات من أجل قياس إدارة الأرباح	– تركز على جودة الأرباح؛ – طريقة غير مباشرة لقياس جودة القوائم المالية؛ – من الصعب قياس جودة المستحقات
قيمة الملاءمة	يدرس العلاقة بين عوائد الأسهم وأرقام الأرباح بهدف قياس مدى ملاءمة وموثوقية معلومات القوائم المالية	سهلة نسبيا للقياس	– تركز على جودة الأرباح؛ – طريقة غير مباشرة لقياس جودة القوائم المالية؛ – لا يتم المفاضلة بين الملاءمة والموثوقية
البنود الخاصة في التقارير المالية	يدرس البنود الخاصة في التقارير السنوية في متنها من خلال اجراء تجارب	تركز على جودة القوائم المالية	– تركز على عناصر محددة فقط؛ – صعوبة القياس
الخصائص النوعية	يدرس فعالية وفائدة قرارات القوائم المالية عن طريق تفعيل الخصائص النوعية	تركز على جودة القوائم المالية	من الصعب الاعتماد على هذه الطريقة بسبب صعوب قياس الخصائص النوعية.

Source : Ferdy van beest & al ، Quality of financial reporting: measuring qualitative characteristic، Nice working paper 09-08، April 2009، P 27.

نستنتج من الجدول رقم(01/02)، أنه هناك أربعة نماذج مختلفة لقياس جودة التقارير المالية تتمثل في: طريقة الإستحقاق، قيمة الملاءمة، البنود الخاصة في القوائم المالية وطريقة الخصائص النوعية.

وتتحدد جودة القوائم و التقارير المالية من خلال التعرف على مدى تحقق الخصائص النوعية للمعلومة المالية، بالإضافة إلى وجود طرق أخرى يتم من خلالها قياس الموثوقية والملاءمة لتحديد جودة القوائم المالية، كالتركيز على جودة المحاسبة من خلال دراسة مدى قيام المؤسسات بإدارة الأرباح وما إذا كان الاعتراف بالأرباح والخسائر تم في الوقت المناسب أو لا.

و توضيح أهم المؤشرات التي تساعد في قياس جودة التقارير المالية على ضوء تبني معايير التقارير المالية ما يلي:

2-2-1 الخصائص النوعية Qualitative characteristics:

و تدرس فعالية وفائدة قرارات القوائم المالية عن طريق تفعيل الخصائص النوعية، التي تميز المعلومات الأكثر فائدة من المعلومات الأقل فائدة، هذا لتعزيز الهدف الرئيسي للتقارير المالية وهو تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين ومستخدميها[1]، ويتم ذلك من خلال إعداد استبيان يتضمن مجموعة من المحاور، يتعلق كل محور بخاصية من الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، وتندرج ضمن كل محور مجموعة من الأسئلة تتم الاجابة عنها من طرف مختلف المستخدمين الداخليين والخارجيين للقوائم المالية لمعرفة مدى تحقق الخصائص النوعية في القوائم المالية المفصح عنها[2].

وعليه يتضح أن طريقة الخصائص النوعية تهدف إلى تقييم جودة المعلومة بأبعاد مختلفة في وقت واحد لتحديد فائدة معلومات القوائم المالية، من خلال تقييم أثر تقديم معلومات محددة في القوائم السنوية على القرارات التي يتخذها مختلف المستخدمين[3].

2-2-2 نماذج الإستحقاق Accrual models:

تدرس مستوي إدارة الأرباح كبديل لجودة الأرباح، وهذا ما يراه العديد من الباحثين من بينهم Barth et al سنة 2008م، أن الشركات التي تتبع مبادئ المحاسبة الدولية المتعارف عليها و المقبولة قبولا عام هي أقل ممارسة لإدارة الأرباح وأقل ممارسة لتمهيد الدخل و تنظيف القوائم المالية.

2-2-2-1 تعريف إدارة الأرباح:

واحدة من أكثر التعريفات المذكورة في إدارة الأرباح هو ما قدمه Healy and Wahlen (1999). ذكر أن "إدارة الأرباح تَحْدُثَ عند المديرين بإستخدام الحكم الشخصي في التقارير المالية وفي تنظيم المعاملات لتغيير التقارير المالية إما تضليل لبعض أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي الأساسي الشركة أو التأثير على النتائج

[1] Vera Palea، **IAS/IFRS and financial reporting quality**، Lessons from the European experience، China Journal of Accounting Research ، Production and hosting by Elsevier، 2013، p 04

[2] قسوم حنان، مرجع سبق ذكره، ص165.

[3] Van Ferdy beest and al، Op.cit ، pp 7-8.

التعاقدية، التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية[1]، كما تجدر الإشارة إلى أن ممارسات إدارة الأرباح تكون متوقعة بشكل كبير في البيئات التي تحتوي معايير محاسبية مرنة وخاصة فيما يتعلق باختيار الطرق والسياسات المحاسبية، فالمرونة تؤدي إلى غموض في تطبيق المعايير المحاسبية الأمر الذي يسمح للإدارة بالتلاعب في رقم الربح المصرح به في القوائم المالية[2].

2-2-2-2 طرق الكشف عن إدارة الأرباح:

انطلاقا من مفهوم إدارة الارباح الذي يشير إلى الممارسات التي تقوم بها الإدارة للتلاعب في الأرباح يهدف تحقيق مكاسب معينة أو تحقيق مستوى ربح يتوافق مع توقعات المحللين الماليين، ولقياس اثر تلك الممارسات قام عدت باحثين بوضع نماذج لقياس مدى إستعمال الإدارة لهذه الطرق بالتلاعب في أرباحها من أجل خلاق مكاسب حيث ركزوا على إدارة المستحقات الكلية للتأثير على الدخل المعلن عنه في القوائم المالية، وقدموا عدة نماذج لتقدير المستحقات الاختيارية نذكر أهمها فيما يلي:

- ✓ **نموذج جونز (The Jones Model) سنة1991:**

يستخدم نموذج جونز الانحدار بطريقة المربعات الصغرى لقياس المستحقات الاختيارية بفرض أن المستحقات غير الاختيارية ثابتة من فترة إلى أخرى. وفي هذا النموذج يتم إدراج التغير في الإيرادات والآلات والمعدات والملكية الكلية للسيطرة على التغيرات في المستحقات غير الاختيارية، النابجة عن تغيير القرارات الاقتصادية؛ كما يتم تضمين إجمالي حقوق الملكية والمعدات لحساب جزء من إجمالي المستحقات المتعلقة بحساب الاستهلاك غير الاختياري، فالتغيرات في الإيرادات تستخدم للسيطرة على التغيرات في حسابات رأس المال العامل كالمخزون وحسابات المقبوضات وحسابات المدفوعات. ويمكن القول أن نموذج جونز قام بإدخال عاملين لتقدير المستحقات غير الاختيارية هما: رقم الأعمال واجمالي الأصول الثابتة بفرض أنهما أقل عرضة للتلاعب من طرف الإدارة.

- ✓ **نموذج Kothari & al سنة 2005 :**

لقد كان أكثر دقة في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح حسب آراء معظم الباحثين، وهو نموذج المستحقات الاختيارية المعدلة بالأداء ويشير هذا النموذج إلى أنه يمكن تحسين فعالية النماذج السابقة المستخدمة لقياس

[1] Alicia Ramírez-Orellana & al، **Measuring fraud and earnings management by a case of study**، European Journal of Family Business، RESEARCH PAPER، 2017،(41 -53) P03.

[2] قسوم حنان، مرجع سبق ذكره، ص166.

المستحقات الاختيارية من خلال التحكم في العائد على الأصول والذي يمكن أن يكون له تأثير على قياس المستحقات الاختيارية خلال فترة الدراسة[1].

وعليه يجدر الإشارة إلى أنه عند تقدير المستحقات الكلية يمكن استخدام طريقة الميزانية العامة أو طريقة قائمة التدفقات النقدية، لكن عند استخدام طريقة الميزانية العامة من المحتمل الحصول على نتائج متحيزة وغير دقيقة بسبب وجود أخطاء في القياس عند حساب قيمة المستحقات الكلية، لذلك فإن اعتماد طريقة لتدفقات النقدية يكون أكثر دقة وخاصة عند توفر معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية خلال فترة الدراسة[2].

✓ **نموذج تمهيد الدخل:**

وهو عبارة عن الإجراءات التي تقوم بها الإدارة من خلال استغلال المرونة المتاحة لها في اختيار للسياسات والإجراءات المحاسبية للحد من تقلبات الدخل عبر السنوات المتتالية، أي لمحاولة إظهار الدخل أكثر استقراراً. وعلى الرغم من أن البيانات المالية المحتوية على معلومات ممهدة تصبح أقل موثوقية إلا أن هذه الحسابات ليست مخالفة للإجراءات المحاسبية. وبناء عليه فإن مستخدمي البيانات المالية قد يضللون باتخاذهم قرارات مبنية على أرقام محاسبية ممهدة، مما يجعل البيانات المالية محدودة الفائدة وأقل موثوقية[3].

لقد لقت ممارسة إدارة الأرباح إهتمام كبير من طرف الباحثين وبرزت عدت نماذج لقياس مدى جودة القوائم المالية وخلوها من هذه الممارسة بالإضافة لما ذكرنه من نماذج هناك نماذج أخرى لا يسعنا هنا ذكرها جميعاً مثل، نموذج Raman & Shahrur سنة 2008 الذي أدخل متغير القيمة الدفترية والقيمة السوقية لقياس المستحقات الاختيارية، والنماذج التي ركزت على تقسيم المستحقات الكلية إلى مستحقات قصيرة الأجل و مستحقات طويلة الأجل، فالمستحقات طويلة الأجل تعتبر أكثر عرضة لإدارة الأرباح مقارنة بالمستحقات قصيرة الأجل.

2-2-3 البنود الخاصة في التقارير المالية Specific Elements in Annual Report:

تدرس البنود الخاصة في التقارير المالية وذلك بإجراء بعض الدراسات أو البحوث التي ترتكز على الجزئيات و تشمل المعلومات المالية وغير المالية من خلال تقييم تأثير تقديم معلومات محددة في التقارير السنوية على القرارات المتخذة من طرف مختلف المستخدمين، كالتركيز على العلاقة بين تقرير مدقق الحسابات وفائدة القرار المتخذ على أساس القوائم المالية، التركيز على الرقابة الداخلية ومخاطر الإفصاح عن المعلومات بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين

---

[1] Stefano Azali et autre، **The value relevance of earning management industries before and during the financial crisis**، European journal accounting: finance & business ،ISSN 2324-102X، 2013، P16.

[2] قسوم حنان، مرجع سبق ذكره، ص167-168.

[3] آمنه خميس حمد، محمد أبو نصار، **أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية**، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 40 ،العدد 2 ، عمان، 2013، ص330-331.

آليات تطبيق حوكمة الشركات وجودة القوائم المالية، و التركيز على استخدام محاسبة القيمة العادلة وإعداد التقارير المالية، وبالتالي لا يوفر أي نظرة عامة شاملة على جودة التقارير المالية الإجمالية و الأساليب التي تعمل على تفعيل الخصائص النوعية لتقييم الجودة للأبعاد المختلفة للمعلومات في وقت واحد لتحديد القرار الصائب[1].

2-2-4 قيمة الملاءمة Value Relevance:

تدرس العلاقة بين عوائد الأسهم وأرقام الأرباح من أجل قياس مدى ملاءمة وموثوقية معلومات القوائم المالية. أي دراسة الارتباط الحاصل بين الأرقام المحاسبية والتغيرات الناتجة عنها في سوق المال ذلك باعتبار أن سعر السهم يمثل القيمة السوقية للشركة بينما الأرقام المحاسبية تمثل قيمة الشركة على أساس الإجراءات المحاسبية التي أعدت بموجبها تلك القوائم المالية كما تعتبر التغيرات في المعلومات المحاسبية تتوافق مع التغيرات في القيمة السوقية للشركات، وعليه فمن المفترض أن المعلومات حول الأرباح توفر معلومات ملاءمة وموثوقة، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تدرس قيمة الملاءمة مدى استمرارية تحقق الأرباح، أي القدرة على التنبؤ بها وتقلباتها بالإضافة إلى جودته، وهذا يجدر التنبيه إلى أن معظم الأدبيات التي درست قيمة الملاءمة لم تميز بين الملاءمة والموثوقية، بالإضافة إلى أن السوق المالي يمكن أن يكون غير فعال الأمر الذي سيؤثر على صدق نتائج الدراسة[2].

المطلب الثالث: حوكمة الشركات كأداة لضمان مصداقية وموثوقية جودة التقارير المالية:

إن السبب الإهتمام المتزايد بحوكمة الشركات هو كسب ثقة المستثمرين والمستفيدين بسبب عدم شفافية ودقة التقارير المالية، ونظرا لمبادئ الحوكمة التي تركز على الإفصاح والشفافية وضمان حقوق المساهمين وغيرها، فإن تطبيقها يؤدي إلى جودة التقارير المالية طبقا للمعايير المطلوبة إضافة إلى التَّركيز على التدقيق والمساءلة والرقابة، وهذا من أجل ضمان العلاقة بين جميع مبادئ فلسفة الحوكمة وجودة التقارير المالية لخدمة الأطراف المستخدم للمعلومات، وخلق بيئة فعالة تتبلور في كفاءة أسواق تداول عالمية، في ضوء العدالة و مستوى من الثقة المستقرة، و عليه قامت العديد من المنظمات الدولة وخاصة بعد الأزمات العالمية، بوضع قواعد تزيد وتقوى الرابط بين المساهمين ومجلس الإدارة و الإدارة من أجل تقليل فجوة التوقعات.

ومن أجل دعم المصداقية والثقة لدى مستخدمي التقارير المالية، يتجسد دور المراجع الخارجي كعامل أساسي وجوهري في إضفاء الجودة. ويمثل المراجع الخارجي دورًا مهم وفعّال في إنجاح حوكمة الشركات لأنه يقلص أو يقضي على التعارض بين المساهمين و الإدارة، كما أنه يقضي على عدم تماثل المعلومات المحاسبية المحتوة بالقوائم

[1] VAN FERDY BEEST & al, Op. cit, p7.
[2] IBID،P07.

المالية. فالمدقق الخارجي يضفي ثقة و مصداقية على المعلومات المحاسبية من خلال المصادقة على القوائم المالية التي تعدها الشركة، و ذلك بعد مراجعتها و التأكد من صحة البيانات و المعلومات الواردة بها، بحيث يقوم بإعداد تقارير مفصلة ترفق بالقوائم المالية[1]، ويتبين دعم المراجع الخارجي عن طريق المعايير الموضحة والداعمة لعمله التي بينتها المنظمات العالمية والمجالس الدولية ولجان المعايير التقارير الدولية في الفروض والمبادئ عمل المراجع ،وخاصة في الجزائر وحسب النظام المحاسبي المالي فقد نصت المواد من 22 إلى غاية 40 على تنظيم لممارسة مهنة محافظ الحسابات من خلال القانون 01-10 المؤرخ في 29/07/2010 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي والمحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، فحددت شخص محافظ الحسابات ومهامه وشروط تعيينه وحقوقه[2].

وعليه يتبين لنا الجهود المبذولة في تفعيل دور المراجع من خلال المعايير الداعمة لعمله، ومدى مسئوليته أمام الجهات الموكلة له العمل فهو مسؤول مسؤولية كاملة على الصدق وشهادته في إصدار الحكم الفاصل لتبين للأطراف المعنية لإتخاذ قرارات إستراتيجية والحفاظ علي ممتلكاتهم وحقوقهم، وهذا يؤكد أن الحوكمة تسهر علي تعزيز ودعم المصداقية والثقة أمام مستخدمي التقارير المالية.

المبحث الثالث: حوكمة الشركات و أثرها في جودة التقارير المالية:

إن مفهوم حوكمة الشركات لا يمكن تطبيقه بمعزل عن عناصر أخرى تتداخل معه، ولا يمكن لمبادئ الحوكمة أو آلياتها قد تؤثر فيها إيجابياً وتتمثل تلك العناصر في عنصرين مهمين، **أولهما** الثقافة الإدارية المتراكمة حول مفهوم الحوكمة و اهميته لدى أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين بالشركة وكذلك أهدافها وطرق تطبيقها، أما العنصر **الثاني** فيتمثل في الجانب الأخلاقي للأشخاص أنفسهم وأعني بهم أعضاء مجالس الإدارة كبار التنفيذيين في الشركة وهذا العنصر الأهم والأخطر، لأنه يتجسد في أفعال الفرد في المخرجات الإدارية من سوء علي مستوي التقارير والقوائم المالية المشبوهة نسبياً.

المطلب الأول: إنعكاس الخصائص النوعية للمعلومات علي جودة التقارير المالية:

تعتبر الخصائص النوعية من الأدوات الفعّالة في قياس جودة التقارير من خلال تقييم جودة المعلومة بأبعادها المختلفة، في وقت واحد لتحديد فائدة المعلومات المحتوة في القوائم والتقارير المالية، من خلال تقييم الأثر المفصح عنه في القوائم المالية السنوية لمستخدمي هذه التقارير المالية، ونلتمس الأثر في جودة التقارير المالية من خلال

[1] علي عبد الغني اللايذ، يونس عليان الشوبكي وأخرون، **اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية**، مجلة التقني، المجلد26، العدد04، جامعة الشرق الاوسط، الأردن، 2013، ص106.

[2] الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم10-01 المؤرخ في 29 جويلية2010 يتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد42، ص7- 8 .

الأهمية الممنوحة للخصائص الأساسية (الملائمة والموثوقية) التي تتجلي بها التقارير من إعداد وعرض المعلومة الملائمة والموثوقة بين الشركة ومستخدمي تلك التقارير.

1- مدى تأثير الملائمة علي جودة التقارير المالية:

الملائمة خاصية أساسية حيث لها أثر كبير على جودة التقارير المتخذة حيث أن المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في إتخاذ القرار، وبالتطبيق على التقارير المالية تكون عن طريق مساعدة مستخدمي هذه التقارير على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية. و يتجلى أثر خاصية الملائمة على جودة التقارير المالية عن طريق تظافر كل من الخصائص الداعمة من القدرة عن التنبؤ و الوقتية في الحصول علي المعلومة وأخيراً التغذية العكسية ويمكن أن نرى الأثر فيمايلي[1]:

- ✓ إذا كانت التقارير المالية تقدم فوراً لحلول التاريخ المحدد في النصوص القانونية.
- ✓ القدرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدم.
- ✓ إعداد وتقديم تقارير مالية دورية، مما تساعد المستخدمين علي المعرفة المستحدثة لفترات محددة.
- ✓ قدرة احتواء المعلومة على قيمة تنبؤيه أو قيمة تأكيدية لتقليل من مخاطر التفاعلات المستقبلية.
- ✓ تمكين متخذ القرار من تحسين توقعات المستقبل لنتائج الأحداث أي القدرة على التنبؤ بالمستقبل.

2- مدى تأثير الموثوقية علي جودة التقارير المالية:

إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بُنيت عليها تلك المعلومات، ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية، ويمكن أن نلتمس الموثوقية في:

- ✓ حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تمثل بصدق الأنشطةّ الاقتصادية.
- ✓ أن تكون العمليات المالية عرضت طبقاً لجوهرها وليس شكلها القانوني فقط.
- ✓ أن تكون المعلومات المالية غير منحازة لجهة ما سواء كانت الإدارة أو أي جهة أخرى.
- ✓ يجب أن تكون المعلومات المالية خالية من حالات عدم التأكد في إتخاذ القرارات.

[1] هلالي فوزية وعمران خديجة، **جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2016، ص53.

✓ موثوقية المعلومات الواردةّ في القوائم المالية تفترض أن المعلومة المفصح عنها تكون كاملة لإتخاذ القرارات من الناحية المادية و الإقتصادية.

إن اختلاف الأساليب المحاسبية في إعداد القوائم المالية ورغبة الإدارة في إظهارها يؤدي إلى إستمرار عملها وزيادة ثقة المالكين أدى إلى ضرورة التأكيد على موثوقية المعلومات الواردة في القوائم المالية و مدى قدرتها على التعبير الحقيقي عن نشاط الوحدة الإقتصادية ومدى تأثير استعمال أساليب المحاسبة الإبداعية في التأثير على نتائج الأعمال عن طريق تضليل متخذي القرارات الاستثمارية وبما يحقق الهدف من التلاعب، بات لزاما على مدققي القوائم المالية إتخاذ إجراءات تزيد من ثقة أصحاب المصالح بما يتم تقديمه من معلومات مالية تتمتع بالموثوقية والتمثيل الصادق للإعتماد عليها في التحليل المركز المالي والتنبؤ بالمستقبل المالي للوحدة الإقتصادية[1].

وللإعتماد على المعلومات والوثوق بها يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر والأحداث، وأن تكون قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها، وأن تكون حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق كاملة غير منقوصة، وتكون قابلة للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية وكذلك قابليتها للفهم، والشكل التالي يبين العلاقة المتداخلة بين قواعد الحوكمة والإفصاح المحاسبي لجودة التقارير المالية وانعكاساته على قرار المستثمرين عن طريق سوق الأوراق المالية:

الشكل رقم (02/01): العلاقة المتداخلة بين الحوكمة وجودة التقارير المالية على كفاءة سوق الأوراق المالية

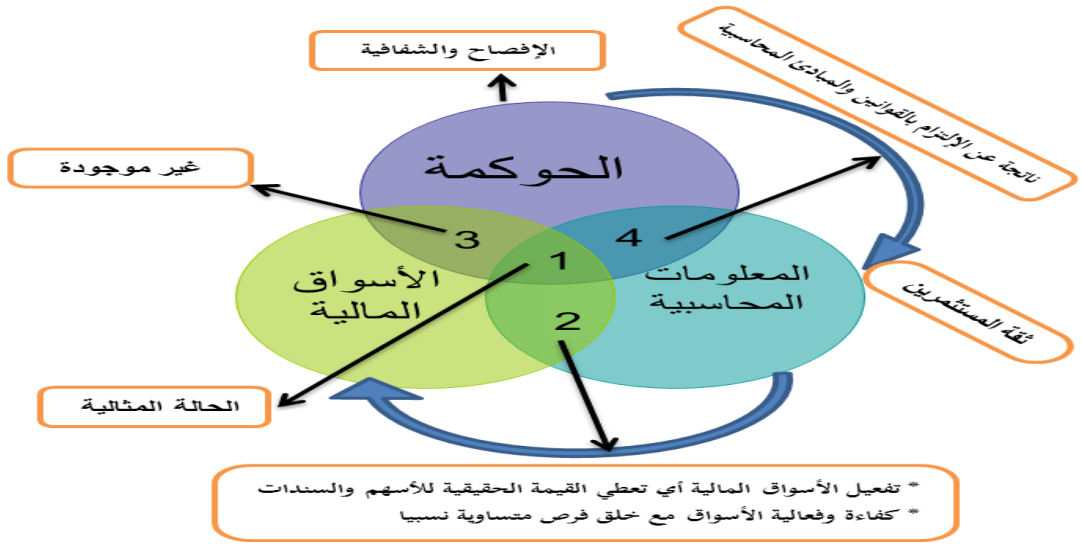

المصدر: إعداد الطلبة بالإعتماد على ذكر محاضرات مقياس نظم المعلومات المحاسبية للدكتورة بكوش لطيفة2017-2018 .

انطلاقا من الشكل الذي يوضح العلاقة المتداخلة بين الحوكمة وجودة المعلومة المحاسبية وانعكاسها على كفاء الأسواق المالية، و الهدف من تطبيق حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية، علاوة على ذلك

[1] علي خلف كاطع الجبوري، **موثوقية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية إتخاذ القرارات الاستثمارية**، مجلة جامعة ذى قار، المجلد12، العدد3، الناصرية،2017، ص85.

فإن لهذه المعلومات تأثير مباشر أو غير مباشر على كفاءة سوق الأوراق المالية ونلاحظ من الشكل بعض النقاط التالية:

النقطة(4): إن أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية ، لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية وما يحمله في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق مع المعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة،كما أن دقة وموضوعية التقارير المالية تتطلب الالتزام بالتشريعات والقوانين ،كل ذلك أدّى إلى وجود علاقة متينة بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية.

النقطة(2): يتفق الكثير من الكتاب والباحثين بأن هناك تأثير مباشر وصريح للمعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين، الحاليين والمرتقبين، في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة، كما أشار الباحث Capstaff Jones بأن المعلومات الموجودة في التقارير والقوائم المالية هي من أهم المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل: مخاطر معدل الفائدة، مخاطر السوق، مخاطر السيولة و مخاطر سعر الصرف، كما نجد أن لأثر المعلومات المحاسبية على كفاءة سوق الأوراق المالية له شقان هما[1]:

الشق الأول: الدور التيسيري وذلك عن طريق إمداد المستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.

الشق الثاني: الدور التأثيري على وظيفة إدارة محفظة الأوراق المالية بشكل يحقق التوازن المطلوب بين الخواطر والعوائد، بما يحقق للمستثمرين الربحية المستهدفة ويحفظ لسوق الأوراق المالية التوازن بقدر الإمكان.

و يعتمد نجاح سوق الأوراق المالية في تحقيق الكفاءة على مجموعة من النقاط هي:

- ✓ أهمية الإفصاح المالي ودوره في ضبط حركة سوق الأوراق المالية.
- ✓ توفر المعلومات المالية التي تعكس المركز المالي للوحدات الاقتصادية التي تتداول أسهمها في سوق رأس المال، بحيث يتم تقدير القيمة الحقيقية لأسهم الشركات وتقييم الموقف المالي للشركات ذاتها.

[1] بولرباح غريب وخيرة الداوي، **علاقة كفاءة سوق الأوراق المالية بالمعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد07، 31ديسمبر2017، ص160-162.

✓ توفر نوعيات مختلفة من الأوراق القابلة للتداول، بحيث يكون لكل منها خصائصه ودرجة المخاطرة المرتبطة به بما يلبي احتياجات المستثمرين.

✓ وضع التشريعات والقواعد والأحكام المنظمة لعمليات الإفصاح، وإلزام المستثمرين على احترام المبادئ الأساسية في عملية الإفصاح عند إعداد القوائم المالية.

النقطة(1): الحالة المثالية وهي حالة نموذجية عندما تتظافر فيها جهود كل من الحوكمة وجودة المعلومات لتفعيل الأسواق المالية، و ذلك عن طريق كل من أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح والشفافية في جودة التقارير المالية، والأثر بين المعلومات المالية والمحاسبية على كفاء الأسواق المالية، وعليه سوف نشهد مثالية في الإفصاح والشفافية من خلال الآليات المتخذ في تطبيق مبادئ الحوكمة التي تزيد من ثقة المستثمرين في المعلومات المقدمة لهم في إتخاذ القرارات، ونري إنعكاس هذه العمليات في خلق أسواق نشطة وذات فعّالية وكفاءة عالية المتمثلة في أسواق الأوراق المالية، التي تدفع لرفع مستوى التنمية الشخصية والاقتصادية للدولة.

المطلب الثاني: علاقة مبادئ حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية:

تعتبر مبادئ حوكمة الشركات من منظور منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية علي أنها حافز مناسب لمجلس الإدارة التنفيذية للشركة، بغيه متابعة الأهداف التي تتمشي مع مصلحة المساهمين والشركة، وتوفر أيضاً المتابعة الفعّالة التي يمكن عن طريقها قيام الشركات باستثمار مواردها بصورة أكثر كفاءة بالإضافة إلي زيادة قدرتها علي جذب الإستثمارات الخارجية بالشكل الذي يمكنها من التوسيع و المنافسة العالمية[1].

1- علاقة ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الشركات بجودة التقارير المالية:

وينبغي أن يتم وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الإقتصادي الشامل، ونزاهة الأسواق، والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعّالية، وعليه نلتمس الأثر في النقاط التالية[2]:

✓ ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي أي متوافقة مع حكم القانون، وذات شفافية وقابلة للتنفيذ.

✓ ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي و محددا بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.

[1] محمد مصطفي سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة**..، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2] المرجع نفسه، ص45-46.

✓ ينبغي أن تكون لدى الجهات الإشراقية والتنظيمية والتنفيذية السلطة والنزاهة والموارد، للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، فضلا عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وشفّافة، مع توفير الشرح التام لها.

ويرسم هذا المبدأ الجديد الإطار العام المهم للمبادئ الأخرى، ويحقق أسواقا تتمتع بالشفافية والكفاءة وسيادة القانون وفصل للمسئولية بين السلطات، بحيث يسمح بتحقيق مناخ سليم للحوكمة ويسمح بالتنافس، مع ضرورة إقامة بعض الشركات بتفعيل ودعم اقتصاد السوق.

2- علاقة حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية بجودة التقارير المالية:

يدرك المساهمين احتمال حصولهم على عائد أكبر من الشركات التي تُدار بشكل جيد، وهذا يحفزهم على الاستثمار، كما أنهم يدركون قيمة حماية استثماراتهم من التعرض للخسارة بسبب الجشع والإهمال واستهتار المديرين أو محاباتهم لذوي الصلة بهم، فالحوكمة تحمي حقوق المساهمين وخاصة حقوق الأقلية من حملة الأسهم، بما في ذلك حقهم في إبداء رأيهم في شأن إدارة الشركة، إضافة إلى حقهم في معرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم. وتتركز حقوق المساهمين في الشركة علي موضوعات أساسية، وعليه هناك مجموعة من الإرشادات التي يجب الأخذ بها عند الإلتزام بتطبيق المبدأ الثاني*و المتعلق بحقوق المساهمين و الوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية نذكر منها وهي[1]:

2-1 ينبغي أن تتضمن الحقوق الأساسية للمساهمين الحق في:

✓ طرق مضمونة لتسجيل الملكية.

✓ إرسال أو تحويل الأسهم.

✓ الحصول على المعلومات المادية وذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب و على أساس منتظم.

✓ المشاركة والتصويت في الجمعية العامة للمساهمين.

✓ انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.

✓ نصيب من أرباح الشركة.

2-2 ينبغي للمساهمين الحق في المشاركة، وأن يحصلوا على المعلومات الكافية، عن القرارات التي تخص أي تغييرات أساسية في الشركة مثل[2]:

---

[1] محمد مصطفي سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة..**، مرجع سبق ذكره، ص46.

* المبدأ الثاني الذي تنص عليه مبادئ منظمة التعاون والتنمية " ينبغي علي إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم"

[2] خالد الخطيب، عصام قريط، **مفاهيم الحوكمة وتطبيقاتها** "حالة الاردن ومصر"، ورقة بحث، المؤتمر الثالث للحوكمة، القاهرة، 2009، ص05.

- ✓ تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس أو ما يماثلها من المستندات الحاكمة للشركة.
- ✓ الترخيص بإصدار أسهم إضافية.
- ✓ العمليات الاستثنائية التي تؤدي إلي التأثير علي الشركة.

2- 3 ينبغي أن تكون للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة، والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة وأن يحاطوا علمًا بالقواعد التي تحكم اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين بما في ذلك إجراءات التصويت[1].

- ✓ ينبغي تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب فيما يتعلق بتاريخ، ومكان وجدول أعمال الجمعية العامة، وكذلك المعلومات الكاملة وفى الوقت المناسب عن الموضوعات التي سيجرى اتخاذ قرارات بشأنها في الاجتماع.
- ✓ ينبغي أن تتاح الفرصة للمساهمين لتوجيه الأسئلة إلى مجلس الإدارة، بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بالمراجعة الخارجية السنوية، ووضع بنود على جدول الأعمال الخاص بالجمعية العامة، واقتراح قرارات في نطاق معقولة.

3- دور مسؤولية مجلس الإدارة في تحقيق جودة التقارير المالية:

يؤدي أعضاء مجلس الإدارة عملهم، على أسس مبنية على معلومات وافية تقدمها الإدارة لهم أو أية مصادر موثوقة أخرى مثل المراجع الخارجي، ويتصرفون بمسؤولية وبحسن نية، وجدية وإهتمام، والمجلس مسؤول أمام المساهمين عن التوجيهات الإستراتيجية للشركة، والرقابة الفعلية على الإدارة التنفيذية[2]، وتعمل الحوكمة على جعل مجلس الإدارة مسئولاً امام الجمعيات العمومية و ان تجعل جميع قراراته محل تقييم و مراقبه و من ثم تعمل على[3]:

- ✓ تحديد صلاحيات وواجبات مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين.
- ✓ تحديد مؤهلات و خبرات اعضاء مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين.
- ✓ تحديد طرق اختيار اعضاء مجلس الإدارة و المديرين من التنفيذيين.
- ✓ تحديد الدور الرقابي و الإشرافي لمجلس الإدارة على أعمال المديرين التنفيذيين.

ومن خلال هذه النقاط يتضح لنا التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يساعد على تحقيق معدلات مناسبه من الأرباح بما يساعد الشركة على تدعيم رأسمالها و زيادة احتياطاتها مما يؤدي إلى نموها و اتساعها و ازدياد حجمها.

---

[1] أحمد على جعفر، **حوكمة الشركات** ، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص115-117.

[2] محمد مصطفي سليمان، **حوكمة الشركات ودور**..، مرجع سبق ذكره، ص32.

[3] أشرف حنا ميخائيل، **تدقيق الحسابات و اطرافه في اطار منظومة حوكمة الشركات**، مداخلة في المؤتمر العربي الأول حول: التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات، فندق شيراتون القاهرة، 24-26سبتمبر2005، ص09.

4- دور الإفصاح والشفافية في تفعيل جودة التقارير المالية:

إن الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات يحتاج دائما لإرادة المشرع ليتدخل من أجل تطبيق لمبدأ الإفصاح والشفافية، في التقارير المالية التي هي مصدر المعلومات المالية التي يعتمد عليها المتعاملون في سوق الأوراق المالية في اتخاذ القرارات، كما يؤدي إلى منع حالات الفساد. وإنجاح هذه القرارات يتوقف بدرجة كبيرة على مدى سلامة وملائمة المعلومات التي توفرها هذه المصادر، لذلك من الأهمية أن تظل التقارير المالية في تطوير دائما لحل المشاكل التي تواجه المستثمرين في بورصة الأوراق المالية في مجال توفير المعلومات و الإفصاح المحاسبي لمعلومات الملائمة التي يحتاج إليها المستثمر عند اتخاذ قراراته[1].

يشجع وجود نظام إفصاح قوي وجودة للمعلومات المحاسبية على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق المالي، ويعتبر أمراً رئيسياً لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية أداه قوية للتأكد من سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن لنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات في الوقت المناسب أن يساهم في جذب رأس المال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضا من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح يعد شرطاً أساسياً لتأسيس أسواق مالية، و التي غالباً ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي بإتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحددها المهنة، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدي المستخدمين والمساهمين وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها[2].

المطلب الثالث: دور آليات حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية:

نظرا لأهمية آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية وبيان أثرها علي أداء المجلس الإدارة من خلال التعرف علي مسؤوليات ومهام كلا من لجان المراجعة ولجان التدقيق والمكافآت واللجنة التنفيذية وآليات الرقابة لمجلس الإدارة وانعكاسها علي كفاءة الأسواق المالية عن طريق تفعيلها لضمان جودة المعلومات المالية والتقارير المالية.

1-علاقة مجلس الإدارة بجودة التقارير المالية:

إن الفاعلين في مجال حوكمة الشركات والباحثين والممارسين يعدون مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي حقوق وممتلكات أصحاب المصالح في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وكما أنه

[1] زيدي البشير، مرجع سبق ذكره، ص95.

[2] ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سبق ذكره، ص60-61.

تشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة و تراقب سلوكها وتقوم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة ولكي تكون هذه المجالس فعّالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في المراقبة يلجأ إلى إنشاء مجموعة من اللجان من بين الأعضاء من غير التنفيذيين، والميزة الرئيسية لهذه اللجان أنها لا تحل محل مجلس الإدارة فهي تقوم برفع تقرير مفصل للمجلس بالتالي فالمجلس هو صاحب القرار النهائي والمسؤولية الكاملة[1]؛ وتكمن فعالية مجلس الإدارة في ضمان جودة التقارير الملية من خلال اللجان المساعدة والمكملة لعمل المجلس مثل: لجنة المراجعة التي تعمل علي زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية عن طريق المساءلة من أجل تقليل مخاطر الفساد المالي والإداري، وكذا لجنة المكافآت و لجنة التعينات اللذان تُركزان علي تشكيل أعضاء المجلس والسهر علي وضع الأفراد المؤهلين وتحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا، وتعتبر لجنة المراجعة أهم لجنة حظيت في الوقت الحالي من الهيئات المختصة، وخاصة بعد الإخفاقات و الإضطرابات المالية، وتعتبر لجنة المراجعة قناة اتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي للشركة، وفي نفس الوقت لها الدور الرقابي علي جميع عمليات الشركة ومن أهم وظائفها مايلي[2]:

- ✓ العمل على تحسين نوعية التقارير المالية الأولية والسنوية قبل عرضها علي مجلس الإدارة.
- ✓ تقييم وتحسين وتقويم بيئة الرقابة مع إستعراض نظام تحليل إدارة المخاطر بالشركة.
- ✓ مساعدة الإدارة في تصميم إستراتيجية إدارة المخاطر تبعا لأنواع المخاطر المختلفة.
- ✓ الإلتزام بالقوانين واللوائح والإرشادات.
- ✓ فحص نظم الرقابة الداخلية والعلاقة مع المراجعين الداخليين.
- ✓ دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.
- ✓ الإشراف علي إدارة المراجعة الداخلية من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال التي حددها لها مجلس الإدارة.

2- العلاقة بين سوق العمل والتدقيق الخارجي في جودة التقارير المالية:

في ظل نظرية الوكالة بهدف تقليل من الفجوة بين المالك والمسير، و إهتمام حوكمة الشركات بالحرص علي حماية كل من المساهمين وأصحاب المصالح بتوفير معلومات قيمة وملائمة، من أجل تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية، وخلق فرص متساوية عن طريق تسخير كل الجهود لضمان أسواق ذات كفاءة وفعّالية بزرع الثقة المستمدة من

[1] كنزة عبابسة، **متطلبات إرساء الحوكمة في القطاع البنكي الجزائري**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة أم البواقي،2017، ص12.

[2] محمد مصطفي سليمان، **حوكمة الشركات ودور..**، مرجع سبق ذكره، ص88-91.

صدق وشهادة طرف محايد عن الشركة الذي يُعرّف بالمراجع الخارجي لإضفاء المصداقية والشفافية في التقارير المالية والقوائم المالية.

2-1 دور المراجع الخارجي في تفعيل جودة التقارير المالية:

تعرضت مهنة المراجعة الخارجية للعديد من الانتقادات المتعلقة بفاعليتها وذلك في ضوء الانهيارات المالية في بداية القرن الحالي، وهو الأمر الذي أدى إلى قيام الهيئات العلمية العالمية بتقديم حلول من شأنها تفعيل الدور الذي تلعبه، ومن هذه الحلول الاهتمام بالدور الذي تلعبه لجان المراجعة في تدعيم استقلالية المراجع الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيام المراجع الخارجي بمهامه دون ضغط أو تدخل من إدارة الشركة، وحددت مجموعة من المسؤوليات للجان المراجعة تجاه المراجع الخارجي منها[1]:

- ✓ دور لجان المراجعة في تعيين المراجع الخارجي.
- ✓ دور لجان المراجعة في تحديد أتعاب المراجع الخارجي.
- ✓ دور لجان المراجعة في حل المشاكل التي تنشأ بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة.
- ✓ دور لجان المراجعة في زيادة تفاعل المراجع الخارجي بقسم المراجعة الداخلية بالشركة.
- ✓ أهمية قيام لجان المراجعة بمراجعة القوائم المالية المرحلية والسنوية وذلك قبل توقيعها من قبل مجلس الإدارة.

وعليه تزيد أهمية المراجع الخارجي عن طريق فعّالية لجان المراجعة بزيادة حرية وإستقلالية المراجع الخارجي بالشكل الذي يمكنهم من تنفيذ مسؤوليتهم الرقابية، ومن ناحية أخرى فإن وجود لجان لمراجعة سيزيد من تفاعل العلاقة بين المراجع ولجنة المراجعة هو التنسيق والاتصال بين كل من المراجع الداخلي والخارجي بالشكل الذي يؤدي إلي مساعدة كل من الطرفين بالوفاء بمسؤولياته وزيادة إمكانية الإعتماد علي المعلومات والتقارير المحاسبية والمالية التي تصدر من الشركة.

ويكمن دور آليات الحوكمة في السعي إلي تقليص فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومسؤوليات المراجع الخارجي في إعداد الفحص والشهادة علي صدق وموثوقية تلك التقارير، وتسعى الهيئات المهنية لإمكانية فرض الرقابة الذاتية وزيادة جودة الأداء المهني في المراجعة وزيادة المساءلة المهنية للمراجعين مما ينتج عنه زيادة الثقة في عملهم على أن يتم الإعلام جيًدا عن هذا الدور لجمهور المستفيدين من خدمات المراجعة وهذا يوجب على تلك المنظمات وضع معايير المحاسبة والمراجعة ومعايير السلوك المهني ومراقبة الالتزام بها من جانب الممارسين للمهنة من خلال برامج لمراقبة الجودة للأداء المهني لمكاتب المراجعة[2].

---

[1] محمد مصطفي سليمان، **حوكمة الشركات ودور..**، مرجع سبق ذكره ، ص93.

[2] ليندة صولي، **أثر جودة المراجعة في تضييق فجوة التوقعات بين المراجع الخارجي ومستخدمي القوائم المالية**، مذكرة مقدم يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، 2013، ص66-67.

2-2 أثر جودة التقارير المالية علي كفاءة الأسواق المالية:

يعتبر السوق المالي المحور الرئيسي في عملية تنشيط الاستثمار، وذلك بأنه يشكل الوعاء الذي تصب فيه المدخرات، التي يتم توجيهها لخلق طاقات إنتاجية جديدة، ولمّا كانت الشركات الشريان الرئيسي للأداء الاقتصادي في أسواق المال، فإن ما توفره من معلومات عن مركزها المالي يشكل أساس الاستثمار في الأوراق المالية.

وتستند كفاءة الأسوق المالية إلى مدى توافر المعلومات ومنها المعلومات المحاسبية والمالية التي تعد أحد المصادر الرئيسة التي يستند إليها حملة الأسهم والآخرون من أصحاب المصلحة في الشركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية عند اتخاذ القرارات الاقتصادية ولا سيما القرارات الاستثمارية ، إذ يتوقف نجاح السوق المالية في أداء وظائفها على مدى تحقيق أصحاب المصلحة ولا سيما المستثمرين لرغباتهم عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، لذلك تؤدي المعلومات المحاسبية والمالية بعدها للمحتوى الإعلامي للتقارير المالية دورا مهما في تنشيط تلك الأسواق وتحقيق كفاءتها، ويتجسد التأثير المباشر والصريح للمعلومات المالية على سوق الأوراق المالية سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين الحاليين والمرتقبين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة أو من جانب تأثيرها على أسعار الأسهم أو العائد عليها أم من جانب تأثيرها على حجم التداول وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية[1].

تعتبر المعلومة المالية الواردة في التقارير المالية لما لها من أثر إيجابية في سلوك أصحاب المصلحة ولا سيما المستثمرين في أسهم الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية شرط أن تكون تلك المعلومات مفيدة ويتم الإعلان عنها في التوقيت الملائم بمعنى أن تتوافر فيها الخصائص النوعية المتعارف عليها وهي كل من خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية.

[1] بشرى نجم عبد الله المشهداني، **دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد26، العراق، 2009، ص306.

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا لهذا الفصل والذي كان يتمحور حول محاولة معرفة علاقة جودة التقارير المالية بحوكمة الشركات فتبين لنا أن جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية، تساعد في القضاء على سلبية هذه المعلومات والقيام بدورها تجاه تنشيط حركة سوق الأوراق المالية، والسماح لمستخدمي التقارير المالية بممارسة حقوقيهم على أسس مدروسة، ويرتكز أثر الحوكمة في جودة التقارير المالية من خلال ضمان الحرص على وضع إطَار فعّال ومعايير قياس لجودة المعلومات والتقارير المالية مما يدعم ثقة المستخدمين بالشركة وبالتالي تقاريرها المالية، وزاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الإفصاح والشفافية الذي يعتبر مبدأ أساسي من مبادئ حوكمة الشركات، وتعتبر قوة حوكمة الشركات في إيجاد الأنظمة والقوانين ومتطلبات نظام الشركات والمعايير المهنية الصادرة من جهة وبين مجالس إدارات الشركات ولجان المراجعة من جهة أخري التي أصبحت الشركات ملزمة بإرفاق التقارير المالية بتقرير لجنة المراجعة وهو إحدى الأدوات التي زادت من مصداقية وموثوقية التقارير المنشورة من طرف الشركة وهذا من الأهمية المنوطة بها حيث تعتبر حلقة الوصل بين الإدارة والمراجع الداخلي والخارجي، ومما يزيد من توحيد شمولية المعلومة ودقتها من حيث ملائمتها ومدى موثوقيتها التي أصبحت أمنية كل مستخدم وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف المرجو منها.

وفي حين تطبيق هذه المبادئ وآليات الحوكمة والخصائص النوعية التي تمتاز بها المعلومة نكون أمام علاقة متداخلة يسودها جو ممزوج بتعزيز لمبدأ المصداقية مع إمكانية الحرص على التقليل من فجوة التوقعات، وقد ثبت يقيناً انه من الضروري أن تعمل الحوكمة علي زيادة الجودة، وقياسها ليس فقط لتعريف وتحديد ومعالجة أسباب الانهيارات المالية التي أصابت بعض الشركات، ومنع حدوثها مره أخرى ومعرفة نقاط الضعف التي قد تؤدي إلى تقليل كفاءة الإدارة والمحللين والماليين واهتزاز قدرتهم على الحكم و تقدير واقع السوق بل ايضاً تعمل من أجل تحديث و تطوير الأداء اعتماداً على البيانات و المعلومات الحقيقية.

ومن خلال العلاقة المتداخلة سنحاول دراسة مدى إنعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في الشركات الجزائرية من خلال الدراسة الميدانية.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

COMPAGNIE ALLIANCE ASSURANCES , spa

المبحث الأول: تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية محل الدراسة

المبحث الثاني: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة

المبحث الثالث: نتائج الدراسة وتحليله

ALLIANCE
ASSURANCES

Société par Actions au Capital Social de 800 000 000 DA

تمهيد الفصل:

بعد الانتهاء من الدراسة النظرية لحوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، وحتى تكون دراستنا واقعية ارتأينا أن ندعمها بدراسة تطبيقية، فاخترنا شركة أليانس للتأمينات الجزائرية لتكون حقلا لهذه الدراسة، إذ تعتبر هذه الشركة أول شركة خاصة تدخل بورصة الجزائر ومن بين الشركات التي تلتزم بتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة، إذ تلتزم بميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر وهذا لكسب ثقة صغار المستثمرين وعامة المكتتبين في رأس مال الشركة، وذلك بتطبيق الدراسة بتصميم استبيان وتوزيعه على مجموع أفراد العينة المدروسة، ونتيجة لأهمية هذه الدراسة كان لابد من ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي وذلك بهدف التحقق من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها.

ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية محل الدراسة.

المبحث الثاني: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة وتحليلها.

المبحث الأول: تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية محل الدراسة.

سنحاول من خلال ها المبحث تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية محل الدراسة، ولهذا سوف يتم تقديم شركة أليانس، وكذلك رأس مالها ودخولها بورصة الجزائر، وسنعطي بطاقة فنية حول شركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

المطلب الأول: التعريف بشركة أليانس للتأمينات الجزائرية:

أليانس للتأمينات هي شركة مملوكة للقطاع الخاص ذات أسهم برأسمال وطني، تأسست في 30 جويلية 2005 بموجب الأمر رقم95-07 المؤرخة في 25 جانفي1995 والصادر عن وزارة المالية، والمتعلقة بفتح سوق التأمينات، وبعد الحصول على موافقة الجهات المختصة المرسوم رقم (05\122) انطلق نشاط الشركة سنة 2005، بواسطة القيام بجميع عمليات التأمين وإعادة التأمين، حيث تقدم شركة أليانس منتجات وخدمات تأمينية حسب الطلب وحاجة التأمين[1].

وتعتبر شركة أليانس أول شركة خاصة تلتزم بميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر وكان هذا في 11مارس2009 من خلال الكلمة التي ألقاها الرئيس المدير العام للشركة بإحدى الملتقيات، حيث صرح بأن هذا الميثاق هو ضمان الشفافية بالنسبة للشركات، وأن الشركات الخاصة تتعهد أن تكون شفافة في حساباتها وإدارتها لعملائها والحكومات وجميع الجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية[2].

تتواجد شركة أليانس للتأمينات عبر جميع مناطق التراب الوطني، حيث تم فتح أكثر من 263 وكالة تجارية، موزعة على 44 ولاية، وتلتزم الشركة نحو زبائنها والبالغ عددهم أكثر من 400000 زبون مع إنتهاج خطة إستراتيجية تضع عملائها بشكل ملموس في قلب اهتماماتها عن طريق تقديم المشورة عن قرب، وتقديم المشورة الجيدة لهم[3].

ولقد وصل إجمالي القوي العاملة لدى شركة أليانس خلال 30جوان 2018، إلى 425 موظف، تمثل قرابة 166 موظف من الإطارات التنفيذيين والمديرين و المديرين الأواسط، و78 موظف لفئة وكلاء التنفيذين[4].

---

[1] زلاسي رياض، **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة تدخل ضمن شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة جباية، جامعة ورقلة، 2012، ص106.

[2] Revue de presse، Alliance Assurances، 2009، p21.

[3] Communiqué de presse Résultats semestriel، 2018 , (Digitalisation , croissance et efficience) ,Chéraga, 3o septembre 2018, p 02.

[4] Rapport Intermédiaire 1er Semestre 2018, p12.

و يمكننا توضيح الهيكل التنظيمي للشركة من خلال الشكل التالي:

الشكل الرقم (03-01): الهيكل التنظيمي لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

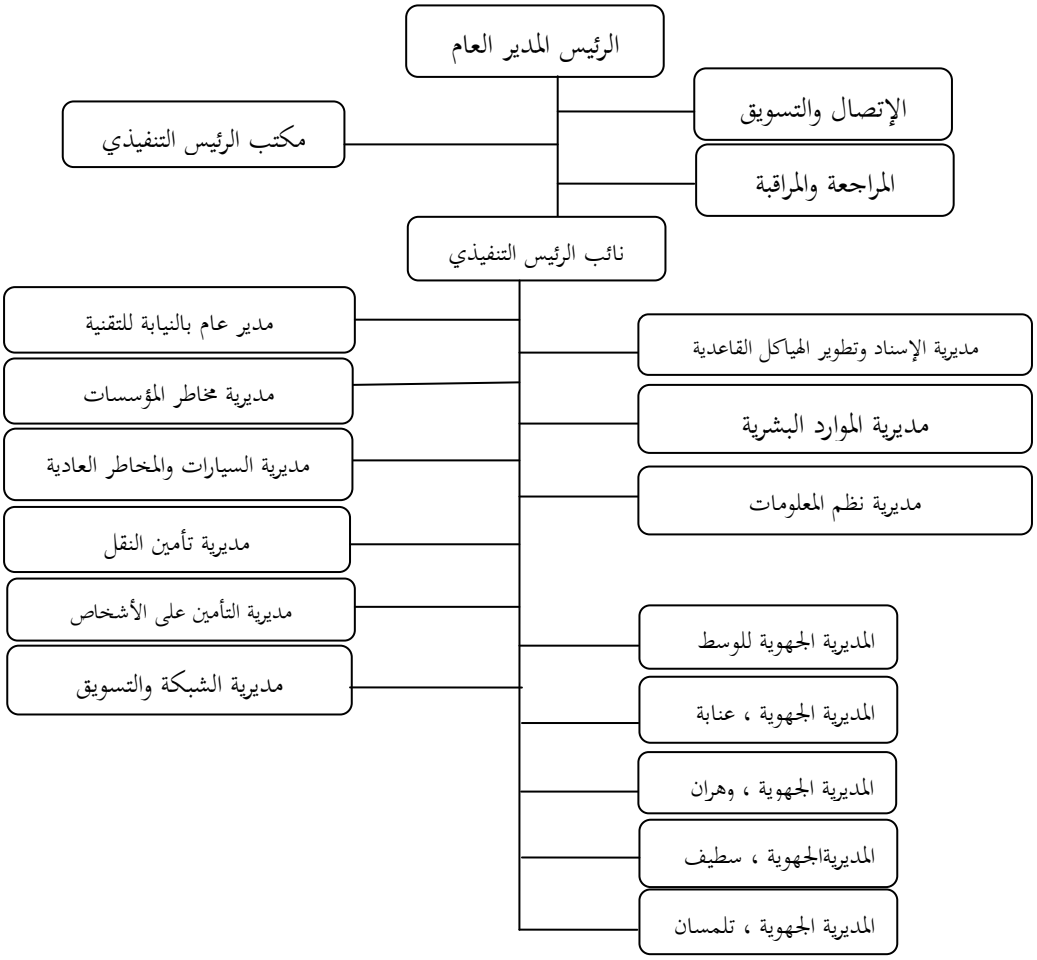

Source: http://www.allianceassurances.com.dz.

نلاحظ أن شركة أليانس ركزت على إظهار مديريات للمختلف منتجاتها بإضافة إلى مديريات أخرى خاصة بالإدارة، وهناك أيضا مديريات خاصة بالإدارة العليا، كما نلاحظ أن الشركة احتَرمت الجانب المعياري والنظري للتموضع وظيفة المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي، والشيء الملاحظ أيضا هو أن المراجعة الداخلية اقترن تسميتها بالرقابة كذلك لإمكانية القيام بعمليات التفتيش.

المطلب الثاني: رأس مال شركة أليانس ودخولها بورصة الجزائر:

بدأت شركة أليانس للتأمينات الجزائرية بمزاولة نشاطها برأس مال إبتدائي قدره:500 مليون دج، مقسمة إلى 100000سهم، قيمة السهم الواحد الإسمية 5000دج، وفي أواخر سنة 2009 بلغ رأس المال الاجتماعي للشركة800 مليون دج[1]، ونتيجة لرغبة الشركة في رفع رأس مالها إلى 2.2 مليار دج لجأت إلى عملية اكتتاب عام

[1] Alliance assurance, notice d'information، p18-20.

تمهيدا لإدراج حصة من أسهما في بورصة الجزائر، على أن تبدأ فترة الاكتتاب من الثاني نوفمبر2010 إلى غاية01 ديسمبر، وتأتي هذه العملية بعد منح لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها ومنحها الضوء الأخضر من خلال موافقتها يوم الثامن أوت 2010 تحت رقم،02/2010 وقد حدد سعر الاكتتاب بـ 830 دينار للسهم الواحد[1]؛ خلال سنة 2010 تم منح شركة أليانس للتأمينات تأشيرتها لرفع رأسمالها عن طريق الطلب العلني على الادخار، من طرف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، وتندرج هذه العملية ضمن إطار المطابقة مع أحكام المرسوم التنفيذي رقم375-09 المؤرخ في16نوفمبر سنة 2009 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم344-95 المؤرخ في 30أكتوبر سنة1995و المتعلق بالرأسمال الأدنى لشركات التأمين[2]، الذي تم النظر فيه من خلال الموافقة على إجتماع الجمعية العامة لشركة Alliance Insurance في جلسة غير عادية بتاريخ 21 جوان2010[3]، وتعد الشركة من خلال توجهها لسوق المال، أول مؤسسة من القطاع الخاص تدخل إلى البورصة وقد اشترك في عملية جمع بطاقات الإكتتاب البنوك التالية وبرعاية البنك القرض الشعبي الجزائري كمسؤول فريق[4]:

1-القرض الشعبي الجزائري، مسؤول الفريق.
2-البنك الوطني الجزائري.
3-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.
4-ب. ن. ب. باريبا الجزائر.
5- بنك الجزائر الخارجي.
6- بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
7- بنك التنمية المحلية.
8- بنك سوسيتي جينرال الجزائر.

المطلب الثالث: واقع تطبيق الحوكمة في شركة أليانس للتأمينات:

سيتم التطرق في هذا المطلب لواقع الحوكمة في الشركة، من خلال تشخيص الواقع العملي لبعض المبادئ الحوكمة بشركة أليانس وكذلك آلياتها.

1- مبادئ حوكمة الشركة في شركة أليانس للتأمينات:

سنقوم بالوقوف على بعض مبادئ حوكمة الشركات في شركة أليانس للتأمينات.

1-1مبدأ ضمان وجود أسس و إطار فعال لحوكمة الشركات:

[1] Alliance assurance, notice d'information, p28.

[2] لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، **تقرير لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها السنوي 2010**،ص28.

[3] Alliance assurance, notice d'information,op.cit, p28.

[4] لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، مرجع سبق ذكره،ص28.

يجب وضع إطار قانوني رقابي على ممارسة حوكمة الشركات داخل التشّريع مع القوانين وقواعد الشفافية والالتزام بتطبيقها وتمتع الهيئات الرقابية والمشرفة بالسلطة والنزاهة والموارد اللازمة للقيام بالمهام على أعلى مستوى، كما يمكننا أن نلتمس لجهود المشّرع الجزائري بتبنيه للحوكمة من خلال ميثاق الحكم الراشد سنة 2009 الذي ينص على جملة من المبادئ: الشفافية والإنصاف، المسؤولية والمحاسبة، مما يجعل ممارسة حوكمة الشركات في نطاق تشريعي يتوافق مع الأحكام القانونية، وشركة أليان س للتأمينات ليست بمعزل عن ذلك فهي تعمل في بيئة ونطاق تشريعي يُمكِّنُها من ممارسة وتطبيق حوكمة الشركات.

1-2 حفظ حقوق المساهمين:

كما أشرنا بأن شركة أليانس تنشط في بيئة جزائرية فهي ملزمة بتطبيق التشريعات والقوانين الخاصة بالشركات المساهمة التي ينص عليها القانون التجاري الجزائري للحفاظ على حقوق المساهمين في أهم مواده التالية:

✓ **المادة 678**: يجب على الشركة أن تُبلغ المساهمين أو تضع تحت تصرفهم كل المعلومات الكافية والتي تخص عمل الشركة وإدارتها مثل: أسماء القائمين بالإدارة والمديرين العامين وتقرير مجلس الإدارة و غيرها...إلخ[1].

✓ **المادة 680** (معدلة): يحق لكل مساهم أن يطلع خلال الخمسة عشر يوما السابقة لانعقاد الجمعية العامة العادية على ما يلي:

* جرد جدول حسابات النتائج والوثائق التلخيصية والحصيلة وقائمة القائمين بالإدارة وبمجلس الإدارة ومجلس المديرين أو مجلس المراقبة.

* تقارير مندوبي الحسابات التي ترفع للجمعية.

* المبلغ الإجمالي المصادق على صحته من مندوبي الحسابات، والأجور المدفوعة للأشخاص المتحصلين على أعلى أجر، مع العلم أن عدد هؤلاء الأشخاص يبلغ خمسة عشر.

✓ **المادة 715مقرر4** (معدلة): فإنه يتحقق مندوبو الحسابات إذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين، كما يتم التحقق في الوثائق المرسلة إلى المساهمين حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها، دون التدخل في التسيير، كما يدققون في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة[2].

✓ **المادة 715مقرر42**(معدلة): يحق للمساهم كل من:

* الحق في المشاركة في الجمعيات العامة.

[1] للإطلاع انظر المادة 678 من القانون التجاري الجزائري، 2007،ص173.

[2] للإطلاع انظر المادة 715مقرر 4 (معدلة) من القانون التجاري الجزائري، 2007،ص188.

* الحق في انتخاب هيئات التسيير أو عزلها والمصادقة على كل عقود الشركة أو جزء منها وقانونها الأساسي أو تعديله مع حق التصويت الذي بحوزته.

* الحق في تحصيل الأرباح عندما تقرر الجمعية العامة توزيع كل الفوائد الصافية المحققة أو جزء منها.

1-3 الإفصاح والشفافية:

تعمل شركة أليانس على الدوام في تطوير إمكانياتها للتواصل وعرض كل المعلومات المالية وغير المالية، مع زبائنها ومساهميها علي حد سوى من خلال المواقع الإلكترونية التي أصبحت أسرع وسيلة لمحاكة الواقع الذي يتميز بالتغير المستمر، بغية تعزيز الثقة و شفافية سواء إلى المساهمين أو حملة وثائق التأمين، وذلك من خلال توفير معلومات بشكل دوري يتم نشر هذه المعلومات عبر عدة قنوات تتمثل في:

* الموقع الالكتروني للشركة: www.allianceassurances.com .

* الموقع الخاص بالمساهمين: www.allianceactionnaires.com .

* موقع لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها: www.cosob.org .

* موقع بورصة الجزائر: www.sgbv.dz .

* المجلات والمطبوعات التي تصدرها الشركة.

* المجلات المتخصصة التي تصدرها الشركة والمطبوعات.

* البريد الإلكتروني للشركة:dg.alliance@allianceassurances.com.dz .

وأما في ما يخص معلومات مالية: فهي متوفرة على مستوى الموقع الإلكتروني للشركة.

* عرض الميزانية (الملحق رقم:01) .

* عرض جدول حسابات النتائج.

* عرض جدول تدفقات الخزينة.

* الملاحق.

* عرض تقرير محافظ الحسابات(الملاحق رقم:02).

* تقديم قوائم مالية دورية (نصف سنوية).

2- آليات حوكمة الشركات:

سنعرض بعض آليات حوكمة الشركات المطبقة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

1-2 مجلس الإدارة:

يتكون مجلس إدارة شركة أليانس للتأمينات من 07 أعضاء برئاسة الرئيس المدير العام "خليفاتي حسان"، والذين

تتوفر فيهم جميع الشروط والمؤهلات لشغل هذه المناصب، ويتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة للمساهمين،[1] ومن أجل الاستفادة من المزايا التي تحققها حوكمة الشركات من شفافية و مصداقية لمختلف معاملات الشركة، يقوم مجلس الإدارة بإنشاء لجان متخصصة حيث تقدم صورة واضحة حول عمل الشركة ، تحديد نقاط القوة والضعف، وهذا نلتمسه في الخطط الاستراتيجية للشركة المعلن عليها مثل:" **أليانس 2015**"و تطوير وسائل الإتصال ونظم المعلومات والخدمات المبرمجة للزبائن[2].

***لجنة الأجور والمكافئات (comité emuneration)**:

وتتمثل مهمتها في تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة في ما يتعلق بسياسة أجور بعض الإداريين من الهيئة العليا وكبار العاملين في الإدارة بما في ذلك علاوات الأداء والمكافآت الأخرى.

***لجنة الإستراتجية (comité Stratégie)**:

وتتمثل مهمتها في اقتراح المحاور الإستراتيجية المتعلقة بسير عمل الشركة وتطورها، تعقد هذه اللجنة في السنة أربعة اجتماعات ، ومن صلاحيات هذه اللجنة اعتماد التقارير المتعلقة بتسيير الشركة وتعتمد استراتيجية تطوير أليانس للتأمينات على هدف رئيسي هو: بناء شركة جزائرية بمعايير وطنية ودولية ، بالاعتماد على الجوانب التالية[3]:

- التنمية الديناميكية.
- الشفافية.
- التنظيم وجودة الخدمة.
- الاحتراف.

2-2 المراجعة الداخلية:

تولي شركة Alliance Insurance اهتمامًا خاصًا لوظيفة التدقيق، والتي تعد واحدة من العناصر الرئيسية للتدقيق والمسؤولة عن مراجعة وتقييم أنشطة الشركة. يعتبر دور التدقيق الداخلي هو ضمان موثوقية نظام الرقابة الداخلية. وبالتالي، فإن مجال التحقيق وكفاءة يغطي قسم التدقيق المديريات المركزية والمديريات الإقليمية وشبكة التوزيع وهذه للخطط الفنية والمالية والمحاسبة. من أجل تعزيز هذه الوظيفة من ناحية واحترام المبادئ المنصوص

[1] alliance assurances , notice d'information, Op cit, P85.

[2] لعبيدي رابح، رئيس مصلحة المحاسبة والمالية، شركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

[3] Rapport de Gestion Exercise 2014, Assemblée General ,Du 28 Mai 2015, p55.

عليها في إطار ميثاق الحكم الراشد، مما شجع الشركة خلال الربع الرابع من السنة المالية 2010، لإنشاء لجنة تدقيق تتألف من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، وأعضاء مجلس الإدارة والتي سيتم تعيينها من قبل هذا الأخير[1].

ولكن من خلال البحث وتحليل الهيكل التنظيمي يتبين لنا عكس ما يتم التصريح به في ما يتعلق باللجان المنبثقة من مجلس الإدارة ويمكن توضيح ذلك كما يلي[2]:

الشكل رقم(3-2):الهيكل التنظيمي لمديرية المراجعة والرقابة لشركة أليانس

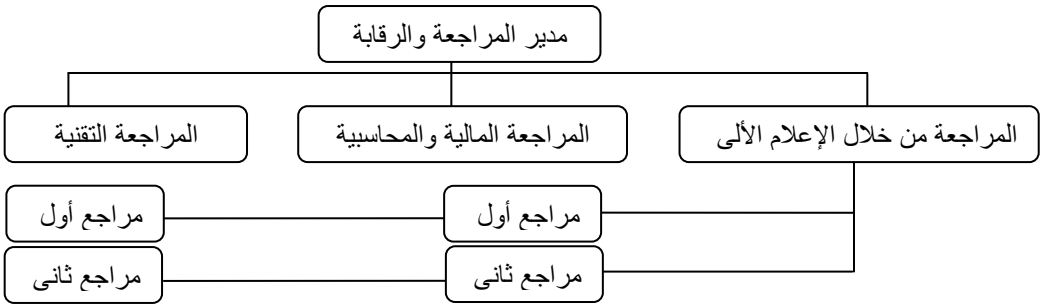

المصدر: شركة أليانس للتأمينات مارس 2014.

ينقسم فريق عمل مديرية المراجعة والرقابة بحسب موضوع عمليات المراجعة إلي مجموعتين، مجموعة متكونة من مراجعين يقومان بمراجعة مختلف العمليات المالية و المحاسبية، ومجموعة أخرى متكونة من مراجعين أيضا يقومان بمراجعة مختلف العمليات التقنية للنشاط والتأمين، وتتم المراجعة بشقيها في كل مرة بالرجوع إلى مراجع مساعد مختص في الإعلام الآلي ليسهل لهم الوصول إلي حقائق أكثر دقة للعمليات محل المراجعة.

الشيء الملاحظ في شركة أليانس أنه لا توجد لجنة مراجعة وبحجة أن حجم الشركة صغير، وكذلك ما تم التعرف عليه هو أن الشركة بادرت وأعطت حسن النية في تطبيق مشروع ميثاق حوكمة الشركات في الجزائر خلال سنة 2009.

3-2 المراجعة الخارجية:

تمارس الرقابة الخارجية على شركة أليانس للتأمينات من قبل مراجع حسابات يتم تعينه عن طريق الجمعية العامة للمساهمين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، و يتعين على المراجع أن يتميز بالإستقلالية كما أن يلتزم بقواعد السلوك الأخلاقي عند قيامه للمهام المنوطة به و المحددة حسب نظام المحاسبة المالية في نص المادة 23 من القانون 10-01 المؤرخ في 07/29 /2010 والمتعلقة بمهام محافظ الحسابات[3].

---

[1] alliance assurances , notice d'information, Op cit, P96.

2 أحمد نقاز، **المراجعة الداخلية مدخال لإدارة رشيدة لشركات التأمين الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية علوم الإقتصادية ،ورقلة،2016،ص224.

[3] الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم10-01 المؤرخ في 29 جويلية2010 **يتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد**، الجريدة الرسمية، العدد42،ص07.

كما نشير بأن الشركة متعاقدة مع مراجع حسابات حسب الوثائق الرسمية وتقارير المحافظ المدعو : مقلاتي إنشاء الله و الخبير المحاسبي شريف كما هي واردة أسمائهم في التقارير لهيئة المراجعة الخارجية ومن خلال الجمعية العامة التي تحرص على الشروط الشكلية والقانونية في طريقة التعاقد معهم بما ينص عليه القانون.

المبحث الثاني: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية

تتمحور الدراسة الميدانية بشكل أساسي على دراسة وتحليل إنعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في الشركات الجزائرية، حيث يشمل هذا المبحث على تحديد الطريقة والأدوات المستعملة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة.

حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب وهي كالتالي:

المطلب الأول: منهجية وعينة الدراسة وطريقة سحب العينة.

المطلب الثاني: أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة.

المطلب الثالث: صحة وثبات أداة الدراسة.

المطلب الأول: منهجية ومجتمع الدراسة وطريقة سحب العينة.

سنتطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من النقاط المهمة في الدراسة الميدانية، حيث سنتناول فيه منهجية ومجتمع الدراسة وطريقة سحب العينة.

1-منهجية الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك لأن المنهج المتبع يهدف إلى دراسة الظاهرة، وجمع الحقائق والمعلومات عنها ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج والتوصيات، كما تم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية ومصادر البيانات الأولية كما يلي:

1-1مصادر البيانات الثانوية: تم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع العربية والأجنبية، والدوريات والمقالات، والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والمهنية المتخصصة، وبعض المواقع ذات الصلة على شبكة الانترنت وتقارير التسيير للشركة محل الدراسة.

1-2مصادر البيانات الأولية: تم الحصول على المصادر الأولية من خلال تصميم استبيان كأداة رئيسية للبحث، وقام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج SPSS الإحصائي نسخة 23.

2- مجتمع الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة بأنه جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء التي تكون موضوع مشكلة البحث، ويتكون مجتمع الدراسة من الأشخاص العاملين في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية من إطارات ومحاسبيها،

مراجعين داخليين وأطراف أخري من مختلف المستويات الوظيفية التي تخدم دراستنا بالشركة، وكانت الفترة في أواخر شهر أفريل 2019.

3-طريقة سحب العينة:

بما أنه تم الإعتماد على أسلوب الإستبيان في جمع المعلومات والبيانات، فقد ارتأينا توزيع وإجراء الإستبيان بالإعتماد على الطريقة العشوائية.

المطلب الثاني: أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة.

لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في التعرف على إنعكاس حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية في الشركات الجزائرية، قام الباحث ببناء وتصميم استبيان الدراسة مستفيدا من الأدبيات السابقة المتشابهة واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال في الحقل الأكاديمي والمهني.

1- إعداد إستمارة الإستبيان:

ولقد تم تقسيم الإستبانة إلي مجموعتين:

✓ تتكون المجموعة الأولى: من جميع البيانات الشخصية لعينة الدراسة والمتمثلة في: المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، المنصب الوظيفي، سنوات الخبرة.

✓ يتناول المجموعة الثانية: إنعكاس حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية في الشركات الجزائرية دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات، وتم تقسيمها إلى ثلاث محاور، حيث يناقش المحور الأول إنعكاس الخصائص النوعية علي جودة التقارير المالية وبدوره ينقسم إلى 08 فقرات، والمحور الثاني يتناول علاقة مبادئ حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية ويعرض مبادئ حوكمة الشركات ويحتوى 06 فقرات، وأخيرًا المحور الثالث دور آليات حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية وينقسم إلى 08 فقرات.

وقد تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي(likert scale) المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الاستبيان، وذلك لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(3-1): درجات مقياس ليكارت الخماسي

الإستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة الإستجابة	5	4	3	2	1
المتوسط الحسابي	4.20 – 5	3.40 –4.19	2.60 –3.39	1.80 – 2.59	1 - 1.79
الدرجة	مرتفعة جدا	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على ماتقدم.

ولتحديد طول الخلايا لمقياس likert scale (الحدود الدنيا والعليا) يتم حساب المدى كما يلي:

المدى = الحد الأعلى – الحد الأدنى : **4=1-5** يقسم المدى على عدد الخلايا **4/5=0.8** ثم إضافة هذه القيمة إلي أقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية، وكما هو موضح في الجدول أعله.

2- تحكيم الإستبيان:

تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من أساتذة متخصصين، وذلك للاسترشاد بآرائهم في مدى مناسبة فقرات الاستبيان للهدف منها، وكذلك للتأكد من إضافة أو حذف أو تعديل لبعض الفقرات، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية، خاصة من حيث:

- ✓ دقة وصياغة الأسئلة صحة العبارات.
- ✓ مدى شمولية الاستمارة.
- ✓ توزيع خيارات الإجابة لضمان ملاءمتها لعملية المعالجة الإحصائية.

3- توزيع الإستبيان:

ولقد تم توزيع استبيانات هذه الدراسة على عينة الدراسة، حيث تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 70 مفردة من مجتمع الدراسة، تم توزيع الاستبيان عليهم واسترجاع 51 استبيان، وقد تم إجراء المعالجة الإحصائية وتحليلها للتحقق من صدق نتائج الاستبيان.

جدول رقم :(3-2):توزيع العدد الإحصائي للاستبيان

مجموع الإستبانات الموزعة	70	%100
مجموع الإستبانات المسترجعة	51	%72
مجموع الإستبانات الملغاة	08	%11
مجموع الإستبانات المقبولة	43	%61

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على الإستبيان.

الشكل رقم(3-3):توزيع العدد الإحصائي للاستبيان

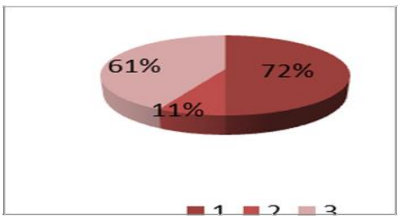

4-الأساليب الإحصائية المستخدمة:

بغرض تسهيل عملية تحليل ومناقشة النتائج تم الإستعانة بكل من برنامج Excel وبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية:SPSS 23 لمعالجة البيانات وتحليلها وإستخراج نتائج الدراسة، وقد تم أيضًا إستخدام عدد من الأساليب الإحصائية والتي تتناسب ومتغيرات الدراسة كما يلي:

- ✓ النسب المئوية والتكرارات لإظهار نسب إجابات مفردات عينة الدراسة.
- ✓ معامل ألفا كرونباخ ،وذلك من أجل معرفة صدق فقرات الإستبيان.
- ✓ اختبار كولوجروف-سمرنوف، لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

- ✓ إستخدام الإنحرافات المعيارية لقياس درجة تشتت قيم إجابات عن وسطها الحسابي.
- ✓ معامل ارتباط بيرسون لقياس درجة الإرتباط والعلاقة بين المتغيرات.
- ✓ المتوسطات الحسابية لمعرفة درجة موافقة المستجوبين عن أسئلة الإستبيان.

المطلب الثالث: صحة وثبات أداة الدراسة.

1-إختبار معامل ألفاكرونباخ Cronbach Alpha:

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاتساق الداخلي للاستبيان كطريقة ثانية لقياس الثبات، ويقصد بالاتساق الداخلي قوة الارتباط بين الدرجات كل فقرة من فقرات الاستبيان، والدرجة الكلية للمحور الرئيسي الذي تنتمي إليه، أي يقيس مدى صدق فقرات المقياس لقياس الأهداف، وتم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة، وذلك بحساب معاملات الإرتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابع له.

- ✓ **ثبات الإتساق الداخلي لفقرات المحاور الثلاث:**

لاختبار مدى توفر الثبات الداخلي بين الإجابات على أسئلة المحاور، تم استخدام معامل المصداقية ألفاكرونباخ، وتعتبر القيمة المقبولة إحصائيا للمعامل 60% فأكثر، وقد تم تطبيقه على كل محور من محاور الاستبيان، ولجميع الأسئلة أيضا.

الجدول رقم(3-3): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور الدراسة.

الرقم	المحاور	عدد العبارات	قيمة ألفا كرومباخ (الثبات)	مربع قيمة ألفا كرومباخ (الصدق)
1	المحاور الثلاثة	22	0.961	0.980

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات نتائج spss.

يلاحظ من الجدول أن قيمة ألفا كرونباخ لكامل الإستمارة عالية حيث بلغ 0.961 وهذا يدل على أن الإستمارة بجميع محاورها تتمتع بدرجة عالية من الثبات والصدق ما قيمته 0.980، مما يشير إلى وجود علاقة ترابط جيدة بين عبارات الإستبيان وبالتالي يمكن تعميم نتائج الإستبيان.

- ✓ **صدق الإتساق الداخلي لفقرات المحاور الثلاث:**

نعتمد حساب صدق محاور الدراسة من أجل معرفة مدى إرتباط كل محور من محاور الإستبيان بالدرجة الكلية لفقراته، والذي يبين أن كل محور من محاور الدراسة له علاقة قوية بهدف الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-4): معامل الإرتباط بيرسون لمحاور الدراسة بالدرجة الكلية للإستبيان.

المحور	عدد الفقرات	معامل الإرتباط	معامل الإرتباط المصحح	مستوى الدلالة Sig
المحور الأول: إنعكاس الخصائص النوعية للمعلومات علي جودة التقارير المالية	8	0.845	0.956	0.00
المحور الثاني: علاقة مبادئ حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية	6	0.866	0.858	0.00
المحور الثالث: دور آليات حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية	8	0.987	0.972	0.00

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات نتائج spss.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيم معامل الإرتباط كل المحاور بالدرجة الكلية للإستبيان موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05، مما يشير إلى أن جميع محاور الإستبيان تتمتع بدرجة صدق مرتفعة جدا، وعليه فهذه النتائج المتحصل عليها من خلال الجدول السابقة تبين صدق وإتساق عبارات ومحاور أداة الدراسة وصلاحيتها للتحليل.

2- إختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف – سميرنوف):

سنعرض اختبار كولمجروف – سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، ويوضح الجدول التالي **رقم (3-5)** نتائج الاختبار حيث تبين أن قيمة الاختبار $D_1=0.273$، $D_2=0.259$، $D_3=0.287$ وأن Sig=0.05 في كل الحالات عند درجة الحرية 43 ومستوى الدلالة 0.05،أي 0.05 > Sig مما يدعونا إلى رفض فرضية العدم القائلة بأن البيانات العينات تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم(3-5): إختبار التوزيع الطبيعي.

الرقم	المحور	معامل كولمجروف – سميرنوف	مستوى الدلالة
1	المحور الأول: إنعكاس الخصائص النوعية للمعلومات على جودة التقارير المالية	0.273	0.00
2	المحور الثاني: علاقة مبادئ حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية	0.259	0.00
3	المحور الثالث: دور آليات حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية	0.287	0.00

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات نتائج spss.

3-اختبار فرضيات الدراسة باستخدام الارتباط (Corrélation de Pearson) :

سنحاول من خلال هذا المطلب استخدام معامل الارتباط بيرسون (Corrélation de Pearson) لتحليل واختبار فقرات وفرضيات الدراسة، في إطار التساؤلات يتم التحقق من صحة فروض الدراسة كما يلي:

✓ **الفرضية الأولى توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة يساوي 0.05= α بين الخصائص النوعية للمعلومة بجودة التقارير المالية .**

تم استخدام اختبار بيرسون بين الخصائص النوعية للمعلومات علي جودة التقارير المالية عند مستوى α=0.05.

الجدول رقم(3-6):يبين معامل الإرتباط بين الخصائص النوعية في تحقيق جودة التقارير المالية.

المحور	الإحصاءات	تحقيق جودة التقارير المالية
الخصائص النوعية للمعلومات	معامل الإرتباط	0.845
	مستوى الدلالة	0.000
	درجة حرية	43

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات نتائج spss

ويتبين لنا من الجدول رقم (3-6)أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.00 وهي اقل من0.05كما أن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0.845 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط r الجدولية والتي تساوي 0.232 مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05=αبين الخصائص النوعية للمعلومات وتحقيق جودة التقارير المالية، أي الشركة تسعي دائما من خلال تبلور الأهمية النسبية للمعلومات في تحقيق جودة التقارير المالية وحرص الشركة على إحترام المعايير الفنية والموضوعية وكذا معايير قياس جودة التقارير لتحقيق الهدف المرجو منها.

✓ **الفرضية الثانية توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة يساوي 0.05= α بين مبادئ حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية.**

تم استخدام اختبار بيرسون بين مبادئ حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية عند مستوى α=0.05.

الجدول رقم(3-7):يبين معامل الإرتباط بين مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية.

المحور	الإحصاءات	تحقيق جودة التقارير المالية
مبادئ حوكمة الشركات	معامل الإرتباط	0.866
	مستوى الدلالة	0.000
	درجة حرية	43

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات نتائج spss.

ويتبين لنا من الجدول رقم(3-7) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.00 وهي اقل من0.05 كما أن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0.866 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط r الجدولية والتي تساوي 0.232 مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05=αبين

مبادئ حوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير المالية، أي أن الشركة تتبنى مبادئ حوكمة الشركات بالشكل الذي يزيد من رفع ثقة المساهمين وأصحاب المصالح، وهذا مما يحفز في تحقيق التقارير المالية ذات جودة عالية عن طريق تفعيل كل الوسائل المادية والبشرية من أجل الإلمام بكامل المبادئ على الوجه الذى يضع الشركة في محل شفافية ومصداقية بحيث يمكنها من التمركز في الصدارة والبقاء حت في الظروف الصعبة.

✓ **الفرضية الثالثة توجد علاقة ارتباطيه عند مستوى دلالة يساوي α =0.05 بين آليات حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية.**

تم استخدام اختبار بيرسون بين آليات حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية عند مستوى α=0.05.

الجدول رقم(3-8):يبين معامل الإرتباط بين آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية.

المحور	الإحصاءات	تحقيق جودة التقارير المالية
آليات حوكمة الشركات	معامل الإرتباط	0.987
	مستوى الدلالة	0.000
	درجة حرية	43

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات نتائج spss

ويتبين لنا من الجدول رقم(3-8) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.00 وهي اقل من0.05كما أن قيمة معامل الارتباط r المحسوبة تساوي 0.987 وهي أكبر من قيمة معامل الارتباط r الجدولية والتي تساوي 0.232 مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه طردية قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0.05 بين آليات حوكمة الشركات وتحقيق جودة التقارير المالية، أي أن الشركة أليانس تسعي إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية من خلال تسخير آليات حوكمة الشركات بالشكل الذي يقلل من حالة عدم التأكد لمواجهة المخاطر ، وهذا مما يجعل مخرجات نظام المعالجة يسعى دائما في تحقيق التقارير المالية ذات جودة عالية.

نلاحظ من خلال تحليل الفرضيات أنه يمكن التوصل إلى تحقيق جودة التقارير المالية، وذلك من خلال تضافر كل جهود الشركة في العلاقة القائمة بين الخصائص النوعية التي تعد روح التقارير ومدى تبنيها للمبادئ وتفعيل الإمكانيات والجهود المادية والبشرية لإنجاح هذه الإستراتيجية من خلال آليات فعّالة لتعزيز تلك المبادئ.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة وتحليلها:

المطلب الأول: التحليل الوصفي للخصائص الديمغرافية لأفراد العينة:

في هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى الدراسة الوصفية للخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة وتحليلها، حيث يتكون مجتمع الدراسة من إطارات لدى الشركة، محاسبين ومراجعين داخليين ووظائف أخرى، وقد تم

اختيار العينة بطريقة عشوائية، حيث تم توزيع 70 استمارة استقصاء ،وتم إسترجاع51 إستمارة منها، وتتمثل الخصائص الديمغرافية في مايلي:

1- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم(3-9) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
ثانوي	9	%20.9
جامعي	20	%46.5
أخري	14	%32.6
المجموع	43	%100

الشكل رقم(3-4):توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

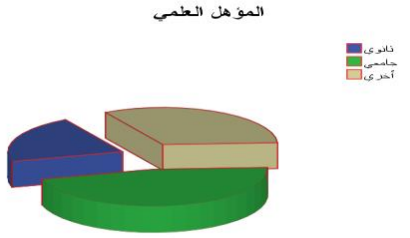

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات نتائج spss.

من خلال الملاحظة والمتابعة للجدول أعلاه يتبين لنا بأن توزيع العينة حسب المؤهل العلمي كانت كالتالي:

حيث أن أغلبة العينة هم من الحاصلين على شهادة الجامعية، حيث بلغ عددهم20 فردا بنسبة 46.5% و 20.9% من أفراد العينة هم من مستوي الثانوي، أما نسبة الأفراد الحاصلين على مستويات أخرى فقد بلغت نسبتهم ب 32.6%.وهو ما يدل علي أن أغلبية الموظفين العاملين لدي الشركة من النخبة الجامعية وهذا تبعً لمتطلبات التوظيف لدي الشركة مما يزيد من الكفاءة والفعّالية على عدة مستويات.

2- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

جدول رقم(3-10) توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص	التكرار	النسبة%
تدقيق	15	%34.9
مالية ومحاسبة	18	%41.9
أخري	10	%23.3
المجموع	43	%100

الشكل رقم(3-5):توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

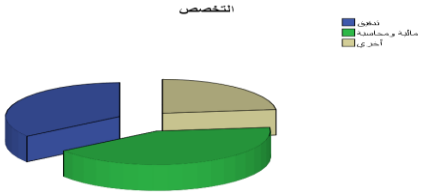

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات نتائج spss.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن 18 فردًا تأهيلهم العلمي مالية ومحاسبة أي قرابة 41.5%،بالإضافة إلي 34.9% تخصص تدقيق أي بمجموع 75% من العينة مؤهلون أي يكتسبون المهارات النظرية و أبجديات المهنة، هذا ناهيك عن النسبة المتبقية والمقدرة ب 25%،هي عبارة عن التسويق و القانون، إدارة أعمال وتسيير

المؤسسة، بالإضافة إلى أنهم يتلقون تكوينات في مجال التأمين وبالتالي يمكن القول على العموم أنه هناك توجه من قبل الشركة لرفع من الكفاءة والفعّالية المطلوبان لزيادة من المصداقية والموثوقية في إعداد القوائم والتقارير المالية ذات جودة عالية.

3- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة:

جدول رقم(3-11) توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة.

الوظيفة	التكرار	النسبة%
إطار	15	34.9%
محاسب	10	23.9%
مراجع داخلي	6	14.0%
أخري	12	27.9%
المجموع	43	%100

الشكل رقم(3-6)توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

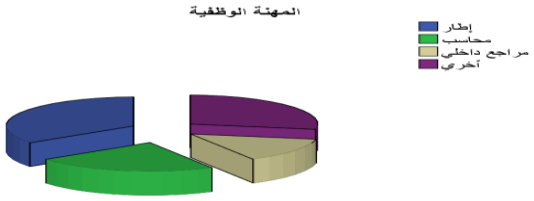

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات نتائج spss.

من خلال الجدول أعلاه تمثل أعلى عينة حسب الوظيفة من الإطارات 15 إطار أي بنسبة تقدر ب34.9%،و تليها وظائف أخرى، مثل خبراء في مجال الإكتواري والموارد البشرية والإحصاء وغيرها وتمثل ما نسبته 27.9% أي إجمالي 60% تشغل وظائف إرتكازية ومهمة في السلم الوظيفي للشركة منها مايتعلق بتسيير الموارد البشرية وكذا الجانب التسويقي و القانوني والإعلامي لديها، وما نسبته 10 % من المحاسبين و 14% من مراجعي الداخليين، وهذه مؤشرات جيدة بالنسبة للشركة.

4- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية:

جدول رقم(3-12) توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة%
أقل من 10 سنوات	14	32.9%
من 10 سنوات إلي 20سنة	18	41.9%
أكثر من 20 سنة	11	25.6%
المجموع	43	100%

الشكل رقم (3-7) توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

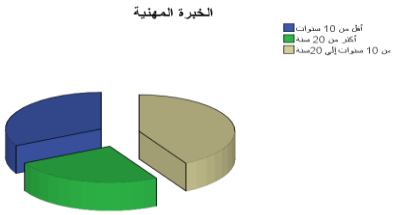

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات نتائج spss.

من خلال الجدول التالي يتضح لنا أنه أعلى نسبة 41.9 % من عينة الدراسة كانت خبرتهم تتراوح مابين 10 سنوات إلي 20 سنة، وتليها ما نسبته 32.9% كانت خبرتيهم أقل من 10 سنوات و تأتي ما نسبته 25.6% لفئة الخبرة المهنية الأكثر من 20سنة، هذا ما يدل على أن النتائج التي سنحصل عليها من إجاباتهم نابعة من تجارب وخبرات طويلة تمكنهم من إبداء آرائيهم بموضوعية ومهنيه.

المطلب الثاني: عرض النتائج المتعلقة بآراء عينة الدراسة.

1-عرض نتائج الوسط الحسابي والإنحراف المعياري لمحاور الدراسة

1-1عرض نتائج الوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الأول

الجدول رقم(3-13): عرض نتائج الوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الأول

الرقم	الفقرات	المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النتيجة
1	يتحدد مستوى جودة المعلومات المحاسبية بمدى توافقها مع الخصائص النوعية المحددة لها(الملائمة والموثوقية).	تكرار	1	0	1	29	12	4.19	0.699	مرتفعة
		النسبة	2.30%	0%	2.30%	67.40%	27.90%			
2	إعداد البيانات المالية وفقا لمعلومات ملائمة (خاصية الملائمة) يعزز من ميزة القدرة التنبؤية للتقارير المالية للشركة	تكرار	0	0	2	28	13	4.09	0.539	مرتفعة
		النسبة	0%	0%	4.70%	65.10%	30.20%			
3	تعرض الشركات التقارير المالية المرحلية كإجراء تحفيزي من أجل خلق عامل الثقة بين الإدارة والمساهمين وعرض المعلومات الملائمة وفي الوقت المناسب.	تكرار	1	0	1	33	8	4.07	0.648	مرتفعة
		النسبة	2.30%	0%	2.30%	76.70%	18.60%			
4	تؤثر جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لإستجابة حملة الأسهم والمستثمرين للإستثمار في أسهم الشركة المعدة لتلك التقارير.	تكرار	1	1	2	26	13	4.28	0.804	مرتفعة جدا
		النسبة	2.30%	2.30%	4.70%	60.50%	30.20%			
5	من خلال جودة الأرقام المحاسبية بأنها دقيقة وموثوقة ،تعكس القيمة الحقيقة لبنود الحسابات الظاهرة في القوائم المالية.	تكرار	0	1	5	27	10	4.19	0.669	مرتفعة
		النسبة	0.00%	2.30%	11.60%	62.30%	23.30%			
6	تساعد المعلومات المالية الملائمة والموثوقة على تغير درجة حالة عدم التأكد المتصلة بالقرارات المراد إتخاذها.	تكرار	0	3	1	23	16	4.14	0.804	مرتفعة
		النسبة	0.00%	7.00%	2.30%	53.50%	37.20%			
7	تسعى الشركة في إعداد تقارير مالية تحتوى على معلومات خالية من الأخطاء والمغالطة بغية تعزيز لمبدأ الثقة بين الإدارة والمساهمين و أصحاب المصالح.	تكرار	0	2	1	23	17	4.05	0.734	مرتفعة
		النسبة	0.00%	4.70%	2.30%	53.50%	39.50%			
8	تعبر التقارير المالية بصدق عن الأحداث التي قامت بها الشركة خلال فترة معينة.	تكرار	0	2	2	20	19	4.09	0.773	مرتفعة
		النسبة	0.00%	4.70%	4.70%	46.50%	44.20%			
نتيجة المحور الأول								4.14	0.71	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات نتائج spss.

من خلال نتائج المحور المتعلقة بإنعكاس الخصائص النوعية للمعلومات على جودة التقارير المالية، نلاحظ بأن أفراد العينة موافقة وبدرجة مرتفعة على جميع العبارات بمتوسط حسابي إجمالي قدره 4.14 و بإنحراف معياري قُدِّرَ بـ0.71 على أهمية مراعاة الشركة للخصائص النوعية في إعداد التقارير المالية الذي زاد من فاعّلية المعلومات والقيمة النفعية و التنبؤية المرجوة منها وكذا تأثيرها على حركة الأسواق والاستقرار النسبي لبعض المستخدمين لها، ونلاحظ إجابات أفراد العينة المستقصاة تتميز بالرضاء على الحرص المقدم من طرف شركة أليانس للتأمينات على مستوى الإجابات في النقاط التالية حيث:

- ✓ تسعى شركة أليانس لرفع من مستوي جودة قوائمها وتقاريرها المالية، من خلال مراعاتها للخصائص النوعية.

✓ تعمل شركة أليانس على إعداد تقاريرها وفقاً لخاصية الملائمة، مما يعطيها تلك التقارير قدرة تنبؤيه.

✓ تعرض شركة أليانس تقارير مالية سنوية وأخرى مرحلية غايتها زيادة الإفصاح والشفافية، وهذا لتعزيز الثقة بينها وبين مساهميها بطريقة مفهومة وفي وقت مناسب لحماية مصالحهم، وحصول فائدة نفعية لكامل مستخدميها ومساواة بينهم في ملكيتها.

✓ تسعى شركة أليانس من خلال تأثير جودة تقاريرها المالية على حملة الأسهم و المستثمرين، كطريقة تمويلية قصيرة الأجل وخالية من المخاطر نسبيًا، وهذا نراه في ارتفاع رأس مال الشركة من 500مليون دج ليصل لـ800 مليون دج، مما يدل على استقطاب الشركة لشريحة كبيرة من المستثمرين.

✓ تعمل شركة أليانس على الحرص المتواصل في إظهار أرقام محاسبية دقيقة وموثوقة وكذا كل المعلومات المالية وغير مالية، لتعكس القيمة الحقيقة لقوائمها وتقاريرها المالية للقضاء على حالات عدم التأكد التي تؤثر على المستثمرين وكذا نشاط الأسواق المالية.

✓ تسعي شركة أليانس للتأمينات على خلو تقاريرها من الأخطاء و التظليل حرصاً منها على الوفاء بغية تعزيز لمبدأ الثقة بينها وبين كافة الأطراف المتعاملين والمهتمين بقوائمها وتقاريرها المالية.

✓ تحرص شركة أليانس على أن تكون تقاريرها المالية تعبر بصدق لكافة الأحداث و المعاملات الداخلية والخارجية للشركة خلال الفترة محل النشر.

2-1 عرض نتائج الوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الثاني

الجدول رقم(3-14): عرض نتائج الوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الثاني

الرقم	الفقرات	المقياس	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النتيجة
9	تسعى مبادئ حوكمة الشركات لتحديد الواجبات والصلاحيات بشكل دقيق لأغراض المساءلة عن طريق وضع إطار تنظيمي فعّال.	تكرار	0	2	20	19	4.19	1.052	مرتفعة
		النسبة	0.00%	4.70%	46.50%	44.20%			
10	تعمل حوكمة الشركات من خلال مبادئها على ضمان حقوق المساهمين وأصحاب المصالح	تكرار	2	2	17	20	4.28	0.734	مرتفعة جد
		النسبة	4.70%	4.70%	39.50%	46.50%			
11	تسعى حوكمة الشركات لضمان حق المساهمين في المشاركة والحصول على معلومات للتغيرات الأساسية في الشركة	تكرار	0	5	21	15	4.14	0.804	مرتفعة
		النسبة	0.00%	11.60%	48.80%	34.90%			
12	لأصحاب المصالح القدرة على الاتصال بمجلس الإدارة لإعلامهم بالممارسات الغير قانوني	تكرار	1	1	18	18	4.09	1.065	مرتفعة
		النسبة	2.30%	2.30%	41.90%	41.90%			
13	يوفر الإفصاح والشفافية في التقارير المالية بتوصيل المعلومات المالية لجميع فئات المستخدمين بكل وضوح ومصداقية لاتخاذ قرارات رشيدة.	تكرار	1	3	19	16	4.05	1.022	مرتفعة
		النسبة	2.30%	7%	44.20%	37.20%			
14	يتم الالتزام بمسؤوليات مجلس الإدارة و المدراء بالأخلاقية والمهنية والقانونية	تكرار	1	1	16	25	4.49	0.768	مرتفعة جد
		النسبة	2.30%	2.30%	37.20%	58.10%			
نتيجة المحور الثاني							4.21	0.907	مرتفعة

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائجspss.

بعدما قمنا بحساب المتوسطات لكل عبارة على حدى نجد أنّ المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور الثاني، والمتعلق بمدى علاقة مبادئ حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية في شركة أليانس للتأمينات، وذلك حسب رأي العينة المستقصاة يُقدّر بـ 4.21 و بإنحراف معياري قُدِرَ بـ 0.907 أي أنّ أفراد العينة موافقة على مختلف العبارات وبالتالي نخلص إلى أنّ تفعيل مبادئ حوكمة الشركات يزيد من جودة التقارير المالية المنشورة على مستوى الشركة، ويرفع من حجم الميزة التنافسية لديها، إذ تعتبر قطب إيجابي ووجهة لكثير من المساهمين والمستثمرين، وكمبادرة جيدة من قبل الشركة كأول شركة خاصة تلتف حول المبادرة التي دعت إليها الدولة الجزائرية من خلال ميثاق الحكم الراشد. ونلاحظ إجابات أفراد العينة المستقصاة تتميز بالرضاء والقبول لتطبيق مبادئ الحوكمة داخل شركة أليانس من مستوى الإجابات في النقاط التالية حيث:

✓ تسعى شركة أليانس بالالتزام بمبادئ حوكمة الشركات من خلال الإطار التنظيمي وتكيفيه مع متطلبات البيئة التشريعية والقانونية للدولة، وزيادة المساءلة المفروضة على مجلس الإدارة من أجل تقليل مخاطر الفساد المالي والإداري.

✓ تعمل الشركة من خلال تفعّيل الدور المهم للمساهمين وأصحاب المصالح، اللذان يعملان كدور رقابي على مجلس الإدارة والشركة في حد ذاتها، إلا أنه في البيئة الجزائرية نرى هناك قصور من قبل الشركات في الالتزام بهذا المبدأ يرجع لعدة اعتبارات فنية وموضوعية.

✓ تعمل شركة أليانس من خلال تجسيد مبدأ حوكمة الشركات القائل بالمعاملة المتساوية لجميع المساهمين، ونجد الشركة حريصة على تطبيق هذا المبدأ.

✓ تحاول الشركة بناء جسر التواصل بين المساهمين ومجلس الإدارة، كإجراء وقائي لإعلامهم بالممارسات غير أخلاقية وغير قانونية مما يزيد من مستوى المساءلة والشفافية في حماية حقوق أصحاب المصالح التي ينص عليها القانون.

✓ بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الشركة في تفعيل لمبدأ الإفصاح والشفافية إلاّ أنّه هناك تحفظ وتكتم على معلومات تعتبر مهمة لمستخدميها، وهذا مع وجود جهود لإظهار الشركة بشكل واضح وشفاف من خلال توفير قنوات نشر المعلومات ذات الصلة والعلاقة لمستخدميها،

✓ تسعى الشركة لتوسيع من مسؤوليات مجلس الإدارة، وعليه نجد بأن هذا الأخير يقوم بالمهام المنوطة به والمتوافقة مع مبادئ الحوكمة إلا أن المجلس لا يفصح عن الجان التي يقوم بتشكيلها وتوضيح مهامهم وتركيبة أعضائها، مما يقلل من قيمة المجلس ويزيد من دائرة الفساد الإداري والمالي الذي كان من أحد الأسباب التي أضعفت مبدأ الثقة بين المساهمين والإدارة على حد سواء.

3-1 عرض نتائج الوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الثالث

الجدول رقم(3-15): عرض نتائج الوسط الحسابي والإنحراف المعياري للمحور الثالث

الرقم	الفقرات	المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النتيجة
15	على مجلس الإدارة معاملة المساهمين بعدالة لكل فئة مع مراعاة مصالح أصحاب المصالح.	تكرار	3	2	5	11	22	4.09	1.211	مرتفعة
		النسبة	7.00%	5%	11.60%	25.60%	51.20%			
16	تعمل لجنة المراجعة بالإشراف والرقابة على جودة المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية	تكرار	1	0	1	18	23	4.44	0.765	مرتفعة جدا
		النسبة	%2.30	0%	2.30%	41.90%	53.50%			
17	تسعي آليات حوكمة الشركات لتقليص من فجوة التوقعات بين الإدارة ومستخدمي المعلومات لتعزيز مبدأ الثقة.	تكرار	0	3	3	11	26	4.40	0.903	مرتفعة جدا
		النسبة	0.00%	7%	7%	25.60%	60.50%			
18	تلعب المراجعة الداخلية دورا هام في حوكمة الشركات من خلال تقدير المخاطر والتحقق من الإجراءات الرقابية و الإلتزام بها.	تكرار	0	4	2	18	19	4.21	0.914	مرتفعة جدا
		النسبة	0.00%	9.30%	4.70%	41.90%	44.20%			
19	يساهم المراجع الداخلي في مراجعة مبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل الشركة بالإضافة حماية أصول الشركة.	تكرار	0	3	1	22	17	4.23	0.812	مرتفعة جدا
		النسبة	0.00%	7.00%	2.30%	51.20%	39.50%			
20	تعد التشريعات والقوانين من الآليات التي تعزز من فعّالية تطبيق الحوكمة في بيئة الأعمال.	تكرار	1	0	2	21	19	4.33	0.778	مرتفعة جدا
		النسبة	2.30%	0.00%	4.70%	48.80%	44.20%			
21	تساهم المراجعة الخارجية في تفعيل الإطار العام لحوكمة الشركات من خلال إضفاء مبدأ المصداقية والموثوقية في التقارير المالية المنشورة للشركة.	تكرار	0	3	3	14	23	4.33	0.892	مرتفعة جدا
		النسبة	0.00%	7.00%	7.00%	32.60%	53.50%			
22	تسعى هيئة الأسواق المالية في جعل تقرير لجنة المراجعة ملزمة على الشركات ومرفقة للقوائم والتقارير المالية مما يرفع هذا من ثقة المساهمين وإعطاء التقارير المالية أكثر إفصاح وشفافية.	تكرار	1	2	3	16	21	4.26	0.954	مرتفعة جدا
		النسبة	2.30%	4.70%	7.00%	37.20%	48.80%			
	نتيجة المحور الثالث							4.28	0.903	مرتفعة جدا

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج spss.

من خلال نتائج المحور الثالث المتعلقة بدور آليات حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية، نلاحظ بأن أفراد العينة موافقة بشدة وبدرجة مرتفعة جدا، على جميع العبارات بمتوسط حسابي إجمالي قدره 4.28 و بإنحراف معياري قُدِّرَ بـ0.903 على دور آليات حوكمة الشركات في إعداد التقارير المالية ذات جودة، الأمر الذي زاد من فاعّلية دور الآليات سواء الداخلية والخارجية للشركة، حيث تولى الشركة إهتمام بالدور الذي يلعبه مجلس الإدارة والجان المنبثقة منه و كذا المراجع الداخلي والخارجي اللذان يشكلنا الحلقة الرئيسية، ويُضِفَانِ على مخرجات الشركة المالية وغير المالية صيفة الموثوقية والمصداقية، ونلاحظ إجابات أفراد العينة المستقصاة تتميز بالرضاء على الحرص المقدم من طرف شركة أليانس للتأمينات على مستوى الإجابات في النقاط التالية حيث:

✓ تسعى شركة أليانس إلى تفعيل آليات حوكمة الشركات من خلال دور مجلس الإدارة، حرصا منها على حماية مصالح أصحاب المصالح مع مراعاتها للعلاقة بينها وبين المساهمين خاصة صغار المساهمين، بغية تجسيد لبعد العدالة.

✓ تعمل الشركة على تفعيل دور الجان المنبثقة من مجلس الإدارة خاصة لجنة المراجعة، والعلاقة القائمة بينها وبين نظامها الرقابي للوقوف على جودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية، وهذا مما يزيد من قيمة الإفصاح والشفافية لدى الشركة وأثره على مساهميها.

✓ تسعى شركة أليانس للتقليص من فجوة التوقعات بينها وبين مستخدمي المعلومات، بغية تعزيز لمبدأ الثقة من خلال تسخير آليات فعّالة تشرف عليها وأهم هذه الآليات، لجنة المراجعة والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي.

✓ تولى شركة أليانس اهتماماً خاصاً لوظيفة المراجعة بإعتبارها أحد أدوات التسيير وهي مسؤولة عن مراجعة وتقييم أنشطة الشركة، حيث تهدف إلى موثوقية نظام الرقابة الداخلي، وحرصاً من الشركة في تحقيق الشفافية ورشادة التسيير، أصدرت ميثاق المراجعة الداخلية للحسابات خلال 2012، بهدف تحديد وظيفة المراجعة داخل الشركة وأساليب التدخل والمبادئ التي تحكم العلاقات بينها وبين مراجعي الحسابات.

✓ تسعى شركة أليانس على تعزيز من فعّالية تطبيق حوكمة الشركات في بيئة أعمالها، من خلال تجسيد التشريعات و القوانين داخل منظومة معاملاتها، ومواكبة التغيرات لخلق بيئة إقتصادية مستقرة نسبياً تنشط فيها الشركة.

✓ تعمل شركة أليانس من خلال تفعيل الإطار العام للحوكمة، بمدى أهمية المراجع الخارجي بالوقوف والشهادة على صحة ومصداقية تقاريرها وقوائمها المالية، بغية إضفاء مبدأ المصداقية والموثوقية التي تعتبر من أولوليات المساهمين وأصحاب المصالح وعلاقتهم بالشركة.

✓ تسعى شركة أليانس لرفع من مستوى الثقة بينها وبين كل المتعاملين وإعطاء تقارير وقوائم مالية أكثر إفصاح وشفافية، بحيث تعمل على مساعدتهم في إتخاذ قرارات رشيدة وتحقيق مكاسب معتبرة، ويندرج أثر هذا الإفصاح في إنعكاسها على الأسواق المالية التي تعتبر بيئة فعّالة في عملية تنشيط الإستثمار، ورفع حجم المحفظة المالية وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية، إلاّ أننا وقفنا على وجود قصور من لجنة التنظيمات بورصة الجزائر في عدم الإلتزام بهذه الآلية التي تلزم الشركات بإرفاق تقاريرها المالية بتقرير لجنة المراجعة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بإنجاز الجزء التطبيقي (الدراسة الميدانية) لهذه الدراسة وهذا من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة والمتمثلة في: إنعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في الشركات الجزائرية، حيث تطرقنا أولاً للمحة عامة حول الشركة الجزائرية للتأمينات أليانس، و واقع تطبيق حوكمة الشركات في الشركة و انعكاسه على جودة التقارير المالية، حيث تعد حوكمة الشركات القناة الكفيلة بتوفير أكبر قدر كبير من المعلومات التي تتميز بالنوعية الجيدة من خلال الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية التي يعتمد عليها في إتخاذ القرارات الإستثمارية، و توفير الإمكانيات المادية والبشرية من خلال تبني لفكرة الحوكمة وتجسيد لكل من مبادئها وتمكين آلياتها للوصل للمثالية النسبية، وتحقيق كفاءة وفعّالية عالية.

ولقد إستهدفة الدراسة الميدانية بشكل أساسي دراسة وتحليل لدور حوكمة الشركات للوصول بتقارير ذات جودة عالية، من وجهة نظر الإدارة العليا ومجلس الإدارة وكافة الإطارات الفاعلين في الشركة، من خلال تحليل المعلومات المتوفرة في الإستبانة لتأكيد بأن الشركة تطبق لمبادئ الحوكمة بالرغم من تبينيها لحوكمة الشركات خلال2009 م، لتكون أول شركة خاصة تدخل واقع تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر، ومراقبة مدى تفعيل آليات الحوكمة في الشركة لتحقيق الجودة المطلوبة، وكذا إستخدامها لمعايير فنية في إعداد تلك التقارير التي اصبحت غاية كل مستثمر وحماية مصالح أصحاب المصالح الداخليون والخارجيون، لزيادة الثقة المتضررة من جراء الفساد المالي الإداري الذي أصبح مشكلة العصر الحديث.

ومن خلال الدراسة الميدانية توصلنا لبعض النتائج الإحصائية نذكر منها، لبلوغ الأهداف المرجوة من حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية على مستوى بيئة الأعمال الجزائرية، لا بد من تظافر الجهود إلى أقصى الحدود في خلق بيئة نشطة تعمل فيها حوكمة الشركات، من خلال إعطاء صورة كاملة لتبني مبادئ حوكمة الشركات، وكذلك التوسع في تفعّيل آلياتها والحرص على إحترام جملة من المعايير الفنية، و مدي قياس جودتها في إعداد التقارير والقوائم المالية لبلوغ الميزة التنافسية في مختلف الأصعدة، وبالرغم من الجهود المبذولة للتعريف بحوكمة الشركات، ووجدنا نسبة قصور في فهم وتطبيق الجيد للحوكمة خاصة على المستويات الدنيا للشركة وهذا يفتح علينا مجال بأن الشركات الجزائرية لا تولى الأهمية الكبيرة في تفعّيل مفهوم وتطبيق الحوكمة على كافة المستويات الإدارية.

الـخـاتـمـة

الخاتمة

1- تمهيد:

إن التعرف على الدور الذى تلعبه حوكمة الشركات في تحقيق تقارير مالية ذات جودة عالية، ما هو إلاّ رهان على إعادة الثقة بتلك التقارير، وعليه تعمل الحوكمة في زيادة مساءلة مجلس الإدارة ومدى فعّالية وظيفة المراجعة و استقلاليتها، بالإضافة إلي تفعيل اللّجان المنبثقة من هذا المجلس منها لجنة المراجعة التي تعد من الأجهزة ذات الأهمية في تقليل فجوة التوقعات، وهي حلقة وصل بين الإدارة والمراجع الداخلي والخارجي لضمان أعلى مصداقية بينهم؛ ويرتكز أثر الحوكمة في جودة التقارير المالية من خلال ضمان إطار فعّال ومعايير قياس لجودة المعلومات والتقارير المالية، مما يزيد من ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة، وبدوره ينعكس إيجابيًا على الشركة بالدرجة الأولى وسوق المال بالدرجة الثانية، بمستوى يمتاز بالكفاءة والفعّالية، والسماح لمستخدمي هذه التقارير بممارسة حقوقهم على أسس مدروسة وموثوقة.

2- نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا التي جمعت بين الشق النظري والتطبيقي لمختلف جوانب حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية، حاولنا اختبار الفرضيات التي تم طرحها في بداية الدراسة وعليه تم التوصل للنتائج التالية:

الفرضية الأولى:" تتمثل حوكمة الشركات في إدارة الشركة ومراقبتها من أجل تحقيق أهداف الأطراف المرتبطة بها، من خلال تعزيز الحرص على تطبيق جملة من المبادئ و الآليات التي من شأنها أن تُفعّل من مصداقيتها "، وقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الجانب النظري الذي تمحورت فيه الدراسة على المجال المفاهيمي والأهمية لحوكمة الشركات بالإضافة لمبادئها التي تتميز بالشفافية والحرص على جميع المصالح الداخلية والخارجية عن طريق تفعيل جملة من الآليات التي تقوم بتجسيد تلك المبادئ في بيئة الأعمال.

الفرضية الثانية:" على الشركة مراعاة في إعداد التقارير المالية لكل من الخصائص النوعية للمعلومات التي تتبلور في جودة تلك التقارير حرصاً علي تقليل الفهم القاصر للمستثمرين و حمايتهم عند إتخاذ القرارات"، من خلال الجانب التطبيقي بينا أنه هناك علاقة طردية بين الخصائص النوعية للمعلومات وجودة التقارير المالية ،كما يمكن تحديد جودة القوائم المالية من خلال التعرف على مدى تحقق الخصائص النوعية الرئيسية والثانوية، أذ تعد ذات أهمية في تحديد استراتيجيات سواء قصيرة أو طويلة الآجل لمتخذي القرارات، فهي نقطة الفصل في تحقيق تقارير مالية تتميز بجودة، ناهيك عن الأثر الذي تتركه في الأسواق المالية بالإضافة لمعايير قياس المصداقية التي تتميز بها تلك التقارير كمحدث يزيد من موثوقية وفعالية جودة التقارير المالية.

الفرضية الثالثة:" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من قبل الشركات الجزائرية وجودة تقاريرها المالية"، من خلال الجانب التطبيقي تبين لنا أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبادئ حوكمة الشركات من قبل الشركات الجزائرية، لقد تم الإجابة عنه، عن طريق تحليل عينة من المجتمع تبين لنا أن الشركة تلتزم بتطبيق لمعظم مبادئ الحوكمة وإبداء نية تطبيقها من خلال تبنيها لميثاق الحكم الراشد 2009م.

الفرضية الرابعة:" يساهم التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات في إعداد تقارير مالية تتميز بجودة عالية"، وقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال التطرق إلى مجموع من آليات الحوكمة التي تلتزم بها الشركة من أجل تحقيق الهدف المرجو منها وهو تقارير مالية ذات جودة عالية، لحماية المصالح الداخلية والخارجية، بالرغم من عدم وجود للجنة المراجعة في الهيكل التنظيمي لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية وهذا ما يزيد من فجوة التوقعات التي من المفترض أن نقلل منها، وأما في شقه الثاني فقد تم تحليل الإستبانة وتبين انه هناك علاقة طردية قوية بين تفعيل لتلك الآليات من أجل الحصول على تقارير مالية تتميز بجودة عالية، في ما يخدم المستثمرين الحاليين والمرتقبين مع مرعاة جميع المصالح .

3-نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بإعدادها توصلنا إلى مجموعة من النتائج، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ ليس هناك إتفاق موحد على مفهوم حوكمة الشركات، وانما هناك إتفاق على كيفية تطبيقها الذي يعزز من كفاءة وفعّالية الشركة ويدعم مقدرتها على مواجهة التعثرات المالية في حياتها.
- ✓ إن تطبيق لمبادئ وآليات حوكمة الشركات يؤثر إيجابيا في مستوى الشفافية وفي تحديد المسؤولية والمساءلة وفي تحقيق العدالة والاستقلالية وفي تقليل من الفساد المالي والإداري
- ✓ تساهم حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية من خلال تفعيل آلياتها وأهمها، المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة والمراجعة الخارجية ومجلس الإدارة.
- ✓ الإعتماد على آليات حوكمة الشركات من شأنه زيادة جودة وشفافية الإفصاح.
- ✓ هناك تأثير مباشر لحوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وعلى مستخدميها، وانعكاسها على أسواق المال.
- ✓ إن منفعة التقارير المالية تتوقف على مصداقية وموثوقية المعلومات.

✓ يلتزم مجلس الإدارة عن طريق العمل المشترك بينه وبين لجانه وخاصة لجنة المراجعة على الحرص في الإشراف على إعداد التقارير المالية وحماية مستخدميها مما يؤثر إيجابيا على جودة تلك التقارير.

✓ تسعي شركة أليانس إلى الالتزام بتطبيق بمبادئ حوكمة الشركات لتحقيق مبدأ المصداقية والموثوقية بين جميع المتعاملين لديها والمرتقبين.

✓ تقوم شركة أليانس بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية عن طريق عدة قنوات يجدها المهتمين مريحة، فهي تقوم بنشرها عبر مواقها الإلكترونية، وتلتزم بنشر تقاريرها السنوية والنصف سنوية وتقرير محافظ الحسابات وتقرير الجمعية العامة كإجراء للوصول المعلومات في وقتها المناسب حرصا على مستخدميها لاتخاذ القرارات المدروسة والموثوقة، وتحرص على ضمان جودة المعلومات المحتوات في القوائم المالية والتقارير المختلفة.

✓ تسعي شركة أليانس جاهدة في إعداد التقارير المالية مراعاة للخصائص النوعية للمعلومات الرئيسية (الملائمة و الموثوقية) وكذا الفرعية لبلوغ الهدف المرجو منها وهو تميز بتقارير مالية ذات جودة عالية.

التوصيات:

من خلال نتائج الدراسة تم التوصل إلى بعض التوصيات نذكر منها ما يلي:

✓ تعميم ثقافة الحوكمة على مستويات عالية، لتمس أكبر شريحة من المثقفين والمسيرين وكذا المالكين لشركات المتوسطة والصغيرة.

✓ تجدر الإشارة إلى إمكانية الدولة الجزائرية بتغير التوجه بانتهاج نمط الشركات بدل المؤسسات لخلق بيئة مرنة تفعّل فيها مبادئ وآليات الحوكمة بشكل إيجابياً.

✓ مواكبة التغير الحاصل في تطبيق حوكمة الشركات وتفعيله بما يتوافق مع التشريعات والقوانين الجزائرية المعمول بها في مجال الأعمال.

✓ إنشاء شركات استشارية مستقلة، مما يزيد من الشفافية والمصداقية لدي الشركات ورفع من مستوى الفهم القاصر لديهم.

✓ إنشاء لجان مراجعة مستقلة داخل الشركات لتحقيق الهدف المرجو منها، وكذا خلق أسواق نشطة وفعّالة لتسهل عملية قياس جودة المعلومات ومعرفة مدى انعكاسها على التقارير والقوائم المالية.

آفاق الدراسة:

تطرقنا في هذه الدراسة لانعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في الشركات الجزائرية، وبالرغم من حداثة موضوع حوكمة الشركات مازال حديثا بالنسبة للجزائر، إلا أننا حاولنا القيام بدراسة تطبيقية على إحدى الشركات الجزائرية ذات طابع خاص، وفي هذا الصدد يمكننا اقتراح مواضيع ذات صلة بحكومة الشركات كما يلي:

الخاتمة

1- حوكمة الشركات بين إدارة وجودة الأرباح.

2- واقع الأسواق المالية الجزائرية في ضل حوكمة الشركات.

3- حوكمة الشركات بين المراجعة والمحاسبة.

4- أهمية التوسع في الإفصاح المحاسبي لتنشيط بورصة الجزائر.

5- دور حوكمة الشركات في تفعيل الإفصاح الإلكتروني.

قائمة المراجع

قائمةالمراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1-أحمد حلمي جمعة، معايير التقارير المالية لدولية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

2- أحمد على جعفر، حوكمة الشركات ، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2014.

3-أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة و حوكمة الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010.

4-جمعة حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ينشر عن طريق المجمع الدولي العربي للمحاسبين، عمان، 2014.

5-طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، ج1، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 2016.

6-عبد الصبور عبد القوي على المصري، التنظيم القانوني لحوكمة الشركات، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض،2012.

7-عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، إتحاد المصارف العربية، لبنان،2007.

8-علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء، عمان،2011.

9-غسلان فلاح المطارنة، مؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم المالية، ط1، دار المسيرة، عمان،2006.

10-محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، ط2،دار وائل للنشر، الأردن، 2009.

11-محمد سامي راضى، تحليل التقارير المالية، ط1،دار الكتب المصرية، الإسكندرية،2015.

12-محمد مصطفي سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الدار الجامعية، الإسكندرية،2008.

13-محمد مصطفي سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، ط1،دار نشر الثقافة، الإسكندرية، 2006.

14-هوام جمعة، تقنيات المحاسبة المعمقة وفقا لدليل المحاسبي الوطني،ج1، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007.

الملتقيات:

15-أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات و اطرافه في اطار منظومة حوكمة الشركات، مداخلة في المؤتمر العربي الأول حول: التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات، فندق شيراتون القاهرة، 24- 26 سبتمبر2005.

16-بن الشيخ سارة، بن عبدالرحمان نريمان، واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية، مداخلة في الملتقي الدولي ، آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،25-26 نوفمبر 2013.

17-بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة في الملتقي الوطني حول: دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 06-07 ماي 2012.

18-بوقرة رابح، غانم هاجرة، الحوكمة المفهوم الأهمية، الملتقى الوطنى الأول حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 07- 06 فيفرى 2012.

19-خالد الخطيب، عصام قريط، مفاهيم الحوكمة وتطبيقاتها "حالة الاردن ومصر"، ورقة بحث، المؤتمر الثالث للحوكمة، القاهرة، 2009.

20-هوام جمعة، لعشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، ملتقى وطني حول الحوكمة المحاسبية واقع، رهانات، وأفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي،07-08 ديسمبر2010.

التقارير والنشريات:

21-كاترين ل، وآخرون، غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقالية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ط3،الفصل1،ترجمة سمير كريم، واشنطن، 2003.

22-منشورات لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، إصدار 2009.

المجلات:

23-آمنه خميس حمد، محمد أبو نصار، أثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 40 ،العدد2،عمان، 2013.

24-بولرباح غريب وخيرة الداوي، علاقة كفاءة سوق الأوراق المالية بالمعلومات المحاسبية في ظل حوكمة الشركات، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد07، 31ديسمبر2017.

25- زيتو عولا أبوبكر، وأخرون، أثر الافصاح عن المعلومات القطاعية في التقارير المالية المرحلية على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد، 37، جامعة تكريت، العراق، 2017.

26-على عبد الصمد عمر، إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر –دراسة مقارنة مع مصر، مجلة الباحث، العدد12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية. وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2013.

27-علي خلف كاطع الجبوري، موثوقية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية إتخاذ القرارات الاستثمارية، مجلة جامعة ذى فار، المجلد12، العدد3، الناصرية،2017.

28-علي عبد الغني اللايذ، يونس عليان الشوبكي وأخرون، اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، مجلة التقني، المجلد26، العدد04، جامعة الشرق الاوسط، الأردن، 2013.

29-عمر اقبال توفيق المشهداني، تدقيق التحكم المؤسسي في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، كلية العلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة جرش، الأردن ، 2012.

30-لؤي على زين العابدين على، الحوكمة وأثرها في تنشيط حركة الاستثمار في السوق المصرية، مجلة المحاسب، العدد240، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، أكتوبر 2004.

31-م.م. زهراء ناجي عبيد، دور المحاسبة القضائية في تحسين جود التقارير المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد107، المجلد24، بغداد، 2018.

القوانين والمراسيم:

32-الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد74، المادة 25.

33- الأمانة العامة للحكومة، قانون رقم10-01 المؤرخ في 29 جويلية2010 يتعلق بمهن الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد42.

الرسائل والأطروحات:

34-أحمد نقاز، المراجعة الداخلية مدخال لإدارة رشيدة لشركات التأمين الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية علوم الإقتصادية ،ورقلة،2016.

35-بشرى نجم عبد الله المشهداني، دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية،العدد26، العراق،2009.

36-راشدي أمين، أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتورة، جامعة سطيف، تخصص مالية،2017.

37-زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، أطروحة م قدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة مسيلة،2016.

38-زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة تدخل ضمن شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة جباية، جامعة ورقلة، 2012

39-سليماني رشيدة دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين، مذكرة ماستر تخصص مالية وحوكمة الشركات،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013.

40-عبد الرزاق حسن الشيخ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة،2012.

41-عمر على عبد الصمد، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات، رسالة ماجستير في المالية والمحاسبة،كلية العلوم الإقتصادية ،جامعة المدية 2009.

42-عمر يوسف عبدالله الحياري، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط،2017.

43-فاتح غلاّب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2011.

44-قسوم حنان، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، 2015.

45-كنزة عبابسة، متطلبات إرساء الحوكمة في القطاع البنكي الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة أم البواقي،2017.

46-ليندة صولي، أثر جودة المراجعة في تضييق فجوة التوقعات بين المراجع الخارجي ومستخدمي القوائم المالية، مذكرة مقدم يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي،2013

47-ماجد إسماعيل أبو حمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.

48-محمد الهادي ضيف الله، جودة المعلومات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، رسالة ماجستير، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2010.

49-محمد جلّاب،دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة بومرداس،2014.

50-ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخذ القرارات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة باتنة، 2009.

51- نجم الدين إبراهيم حسن محمد، آثر الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على قرار منح التمويل المصرفي في المصارف، مذكرة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية الدارسات العليا، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا،2014.

53-هلالي فوزية وعمران خديجة، جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2016.

قائمة المواقع الإلكترونية:

54- http://www.allianceassurances.com.dz.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

55-Ahmad Naciri ،" Corporate governance Around the world" ،London and New york: Routledge ،2008.

56-Alicia Ramírez - Orellana & al ،Measuring fraud and earnings management by a case of study ،European Journal of Family Business ،RESEARCH PAPER ،2017.

57-Statement of Financial Accounting Concepts No. 2 ،Qualitative Characteristics of Accounting Information ،May 1980.

58-Statement of Financial Accounting Concepts No. 5 ،Recognition and Mea surement in Financial Statements of Business Enterprises ،December 1984.

59-Stefano Azali et autre ،The value relevance of earning management industries before and during the financial crisis ،European journal accounting: finance & business ،ISSN 2324-102X ،2013.

60-The Institute of Internal Auditors Standards and Guidance ,International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing, translated by Naji Fayyad, Lebanon, 2017.

61-Vera Palea ،IAS/IFRS and financial reporting quality ،Lessons from the European experience ،China Journal of Accounting Research ،Production and hosting by Elsevier ،2013.

الملاحـق

ملحق رقم01: قوائم مالية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

ALLIANCE ASSURANCES

BILAN (ACTIF) 2018 VS 2017

LIBELLE	2018			2017		
	BRUT 2018	AMO/PROV	NET 2018	BRUT 2017	AMO/PROV	NET 2017
ACTIFS NON COURANTS						
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif	0	0	0	0	0	0
Immobilisations incorporelles	212 202 852	152 417 853	59 785 000	178 956 264	120 433 652	58 522 612
Immobilisations corporelles						
Terrains	595 161 100	0	595 161 100	497 943 100	0	497 943 100
Bâtiments	695 955 709	116 801 532	579 154 177	695 955 709	102 882 417	593 073 292
Immeubles de Placement	0	0	0	0	0	0
Autres immobilisations corporelles	877 295 764	506 511 511	370 784 253	814 833 131	422 533 677	392 299 454
Immobilisations en concession	153 993 600	0	153 993 600	55 958 400	0	55 958 400
Immobilisations encours	215 167 741	0	215 167 741	90 479 821	0	90 479 821
Immobilisations financières						
Titres mis en équivalence	0	0	0	0	0	0
Autres participations et créances rattachées	420 172 423	0	420 172 423	394 097 583	0	394 097 583
Autres titres immobilisés	1 730 000 000	0	1 730 000 000	1 230 000 000	0	1 230 000 000
Prêts et autres actifs financiers non courants	9 660 283	0	9 660 283	10 827 542	0	10 827 542
Impôts différés actif	0		0	0		0
Fonds ou valeurs déposés auprès des cédants	0		0	0		0
TOTAL ACTIF NON COURANT	**4 909 609 472**	**775 730 895**	**4 133 878 576**	**3 969 051 550**	**645 849 747**	**3 323 201 803**
ACTIF COURANT						
Provisions techniques d'assurance:						
Part de la coassurance cédée	0		0	0		0
Part de réassurance cédée	383 921 182		383 921 182	441 848 625		441 848 625
Créances et emplois assimilés:						
Cessionnaires et cédants débiteurs	11 598 860	0	11 598 860	16 859 992	0	16 859 992
Assurés et intermédiaires d'assurance débiteurs	2 642 267 237	98 731 643	2 543 535 594	2 575 811 562	92 290 734	2 483 520 828
Autres débiteurs	196 021 019	0	196 021 019	188 826 918	0	188 826 918
Impôts et assimilés	9 116 328		9 116 328	250 679 117		250 679 117
Autres créances et emplois assimilés	5 289 978		5 289 978	734 420		734 420
Disponibilités et assimilés:						
Placements et autres actifs financiers courants	350 000 000	0	350 000 000	850 000 000	0	850 000 000
Trésorerie	817 055 982	0	817 055 982	647 622 934	0	647 622 934
TOTAL ACTIF COURANT	**4 415 270 586**	**98 731 643**	**4 316 538 943**	**4 972 383 568**	**92 290 734**	**4 880 092 834**
TOTAL GENERAL ACTIF	**9 324 880 058**	**874 462 538**	**8 450 417 520**	**8 941 435 118**	**738 140 481**	**8 203 294 637**

ALLIANCE ASSURANCES + Finances & Comptabilité +
Direction Générale
Tél : 021 34 46 46
Fax : 021 34 12 22

ALLIANCE ASSURANCES

BILAN (PASSIF) 2018 VS 2017

LIBELLE	2018	2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 205 714 180	2 205 714 180
Capital non appelé	0	0
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)	262 924 304	219 710 205
Ecart de réévaluation	0	0
Ecart d'équivalence (1)	0	0
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	462 355 811	432 140 992
Autres capitaux propres:	**496 576 138**	**383 852 240**
* Report à nouveau (résultat des exercices antérieurs)	496 576 138	383 852 240
* Régularisations sur exercices antérieurs	0	0
Part de la société consolidante (1)	0	0
Part des minoritaires (1)	0	0
TOTAL I	**3 427 570 433**	**3 241 417 617**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	0	0
Impôts (différés et provisionnés)	0	0
Autres dettes non courantes	0	0
Provisions réglementées	385 075 836	319 860 719
Provisions et produits constatés d'avance	0	0
TOTAL II	**385 075 836**	**319 860 719**
PASSIFS COURANTS:		
Fonds ou valeurs reçus des réassureurs	332 017 388	347 443 550
Provisions techniques d'assurance		
- Opérations directes	2 281 985 167	2 341 004 462
- Acceptations	0	0
Dettes et comptes rattachés		
- Cessionnaires et Cédants créditeurs	375 662 276	417 398 226
- Assurés et intermédiaires d'assurance créditeurs	468 919 449	354 459 332
Impôts Crédit	621 032 552	811 244 300
Autres dettes	558 154 418	370 466 431
Trésorerie passif	0	0
TOTAL III	**4 637 771 252**	**4 642 016 301**

ALLIANCE ASSURANCES ★ Direction Générale ★ Finances & Comptabilité ★ Tél : 021 34 46 46 Fax : 021 34 12 22

ALLIANCE ASSURANCES

COMPTE DE RESULTAT /NATURE (2018 VS 2017)

LIBELLE	2018			2 017		
	Opérations Brutes 2018	Cessions et Retrocessions 2018	Operations Nettes 2018	Opérations Brutes 2017	Cessions et Retrocessions 2017	Operations Nettes 2017
Primes émises sur opérations directes	5 002 372 639	-983 449 301	4 018 923 338	4 802 292 227	-935 690 863	3 866 601 363
Primes Acceptées	0	0	0	0	0	0
Primes émises reportées	-20 580 180	37 236 893	16 656 713	-68 164 609	-39 143 618	-107 308 227
Primes acceptées reportées	0	0	0	0	0	0
I-Primes acquises à l'exercice	**4 981 792 459**	**-946 212 408**	**4 035 580 052**	**4 734 127 618**	**-974 834 481**	**3 759 293 136**
Prestations sur opérations directes	-2 205 331 132	280 663 010	-1 924 668 122	-2 135 239 352	199 955 419	-1 935 283 933
Prestations sur acceptations	0	0	0	0	0	0
II-Prestations de l'exercice	**-2 205 331 132**	**280 663 010**	**-1 924 668 122**	**-2 135 239 352**	**199 955 419**	**-1 935 283 933**
Commissions reçues en réassurance	0	240 678 884	240 678 884	0	214 716 221	214 716 221
Commissions versées en réassurance	0	0	0	0	0	0
III-Commissions de réassurance	**0**	**240 678 884**	**240 678 884**	**0**	**214 716 221**	**214 716 221**
IV-Subventions d'exploitation d'assurance	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
V-MARGE D'ASSURANCE NETTE	**2 776 461 328**	**-424 870 514**	**2 351 590 814**	**2 598 888 265**	**-560 162 841**	**2 038 725 424**
Services extérieurs et autres consommations	-1 098 053 370	0	-1 098 053 370	-803 074 475	0	-803 074 475
Charges de personnel	-677 864 260	0	-677 864 260	-659 591 922	0	-659 591 922
Impôts, taxes et versements assimilés	-118 554 658	0	-118 554 658	-105 298 637	0	-105 298 637
Production immobilisée	0	0	0	0	0	0
Autres produits opérationnels	8 682 716	0	8 682 716	33 643 410	0	33 643 410
Autres charges opérationnelles	-25 770 015	0	-25 770 015	-108 006 520	0	-108 006 520
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-229 863 052	0	-229 863 052	-210 271 911	0	-210 271 911
Prov d'assurance (Prov Réglementées) & CATNAT	-73 759 874	0	-73 759 874	-96 390 815	0	-96 390 815
Reprise sur pertes de valeur et provisions	186 544 928	0	186 544 928	212 557 260	0	212 557 260
V- RESULTAT TECHNIQUE OPERATIONNEL	**747 823 742**	**-424 870 514**	**322 953 228**	**862 454 655**	**-560 162 841**	**302 291 814**
Produits financiers	234 986 745	0	234 986 745	225 693 009	0	225 693 009
Charges financières	-4 185 158	0	-4 185 158	-5 915 079	0	-5 915 079
VI-RESULTAT FINANCIER	**230 801 587**	**0**	**230 801 587**	**219 777 929**	**0**	**219 777 929**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	**978 625 329**	**-424 870 514**	**553 754 815**	**1 082 232 585**	**-560 162 841**	**522 069 743**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-91 516 760	0	-91 516 760	-90 072 813	0	-90 072 813
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	0	0	0	0	0	0
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	**5 412 006 848**	**-705 533 524**	**4 706 473 325**	**5 206 021 297**	**-760 118 260**	**4 445 903 036**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	**-4 524 898 279**	**280 663 010**	**-4 244 235 270**	**-4 213 861 525**	**199 955 419**	**-4 013 906 106**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**887 108 569**	**-424 870 514**	**462 238 055**	**992 159 772**	**-560 162 841**	**431 996 930**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	142 781		142 781	273 892		273 892
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	-25 026		-25 026	-129 831		-129 831
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE	**117 756**	**0**	**117 756**	**144 061**	**0**	**144 061**
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE (comptable)	**887 226 325**	**-424 870 514**	**462 355 811**	**992 303 833**	**-560 162 841**	**432 140 992**

ملحق رقم 02: تقرير محافظ الحسابات

Alger le : 13 Septembre 2018

Messieurs les actionnaires de la compagnie Spa
Alliance Assurances

Objet : Mandat de l'exercice 2018 – Opinion sur les comptes intermédiaires au 30/06/2018
Réf : *Article 715 bis-4 du code de commerce*
Loi 10-01 du 29 Juin 2010 relative à la profession d'expert-comptable, de commissaire aux comptes et de comptable agrée.

Dans le cadre de notre mission de commissariat aux comptes de la Spa Alliance Assurances, et en application des dispositions du règlement n°2000-02 du 20 Janvier 2000 relatif à l'information à publier par les sociétés dont les valeurs sont cotées en bourse, de la commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse. Nous avons procédé à un examen limité des états financiers intermédiaire de la Spa Alliance Assurances arrêtés au 30 Juin 2018 qui font apparaître un résultat bénéficiaire de 178 627 656 Dzd, avec un total net actif et passif de 9 072 023 419 Dzd.

La Direction de la Compagnie est responsable de l'établissement et de la présentation sincère des états financiers, conformément à l'avis 89 du 10 Mars 2011 du Conseil National de la Comptabilité. Cette responsabilité comprend : la conception, la mise en place et le suivi d'un contrôle interne relatif à l'établissement et la présentation sincère d'états financiers ne comportant pas d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs ; le choix et l'application de méthodes comptables appropriées, ainsi que la détermination d'estimations comptables raisonnables au regard des circonstances.

Notre responsabilité consiste à émettre un avis sur ces états sur la base de notre examen limité. Notre mission a été effectuée conformément aux normes d'audit généralement admises et a comporté toutes les autres procédures de vérifications que nous avons jugées nécessaires compte tenu des recommandations de la profession.

Ainsi et En vertu de l'article 715bis du code de commerce et de l'article 15 du règlement COSOB n° 2000-02 du 20 Janvier 2000 relatif à l'information à publier par les sociétés dont les valeurs sont cotées en bourse, l'examen des informations contenues dans le rapport de gestion semestriel au 30/06/2018, nous a permis de constater leur conformité avec les états financiers qui vous sont présentés.

Sur la base de l'examen limité, et sous réserve de la prise en charge des remarques et observations figurant dans notre rapport, nous n'avons pas relevé de faits significatifs qui nous laissent à penser que les états financiers intermédiaires ci-joints, ne donnent pas une image fidèle de la situation financière de la **Spa Alliance Assurances** au 30 Juin 2018, ainsi que du résultat de ses opérations pour la période close à cette date, conformément aux principes comptables en vigueur.

Les Commissaires Aux Comptes

M. MEGUELLATI

M. CHARIF

ملحق رقم 03: استبانة الدراسة خاصة بشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

جـامعة الشهيد حمه لخضر بالــوادي

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص محاسبة وتدقيق

السلام عليكم ورحمة الله تعالي وبركاته

أخي الفاضل /أختي الفاضلة تحية طيبة وبعد...

يشرفني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان كأداة لجمع البيانات المتعلقة بالجزء الميداني لدراستي استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وتدقيق تحت عنوان:

"انعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية"

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى ارتباط حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية من خلال إبداء آرائكم كأكاديميين ومهنيين في الموضوع.

لذا نرجو من سيادتكم التكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة وإعطائها الأهمية المناسبة لما له من تأثير على نتيجة الدراسة، وان حرصكم على تقديم المعلومات الكافية والمطلوبة بدقة وموضوعية سيؤدي إلى إثراء موضوع الدراسة وبالتالي الحصول على نتائج وتوصيات أكثر دقة للدراسة، مع التأكيد على سرية المعلومات التي ستقدمونها وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

الطلبة :

مكاوي فريد

قريشه عثمان

ليله ياسين

الأستاذ المشرف:

د/ زين يونس

الملاحق

نرجو من سيادتكم وضع علامة (X) في الخانة المناسبة وشكرًا علي مشاركتنا هذا الطرح العلمي.

القسم الأول: معلومات عامة.

1-المؤهل العلمي:

ثانوي ☐ جامعي ☐ أخري ☐

2-التخصص:

تدقيق ☐ مالية ومحاسبة ☐ أخري ☐

3-الوظيفة:

إطار ☐ محاسب ☐ مراجع داخلي ☐ أخري ☐

4-الخبرة المهنية:

أقل من 10 سنوات ☐ من 10 سنوات إلى 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

القسم الثاني: في هذا القسم عبارات تخص كل من إنعكاس الخصائص النوعية للمعلومة ومبادئ وآليات الحوكمة على جودة التقارير المالية

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	المحور الأول: إنعكاس الخصائص النوعية للمعلومات على جودة التقارير المالية					
01	يتحدد مستوى جودة المعلومات المحاسبية بمدى توافقها مع الخصائص النوعية المحددة لها(الملائمة والموثوقية).					
02	إعداد البيانات المالية وفقا لمعلومات ملائمة (خاصية الملائمة) يعزز من ميزة القدرة التنبؤية للتقارير المالية للشركة.					
03	تعرض الشركات التقارير المالية المرحلية كإجراء تحفيزي من أجل خلق عامل الثقة بين الإدارة والمساهمين وعرض المعلومات الملائمة وفي الوقت المناسب.					
04	تؤثر جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لإستجابة حملة الأسهم والمستثمرين للإستثمار في أسهم الشركة المعدة لتلك التقارير.					
05	من خلال جودة الأرقام المحاسبية بأنها دقيقة وموثوقة ،تعكس القيمة الحقيقة لبنود الحسابات الظاهرة في القوائم المالية.					
06	تساعد المعلومات المالية الملائمة والموثوقة على تغير درجة حالة عدم التأكد المتصلة بالقرارات المراد إتخاذها.					

07	تسعى الشركة في إعداد تقارير مالية تحتوى على معلومات خالية من الأخطاء والمغالطة بغية تعزيز لمبدأ الثقة بين الإدارة والمساهمين و أصحاب المصالح.					
08	تعبر التقارير المالية بصدق عن الأحداث التي قامت بها الشركة خلال فترة معينة.					
	المحور الثاني: علاقة مبادئ حوكمة الشركات بجودة التقارير المالية					
09	تسعى مبادئ حوكمة الشركات لتحديد الواجبات والصلاحيات بشكل دقيق لأغراض المساءلة عن طريق وضع إطار تنظيمي فعّال.					
10	تعمل حوكمة الشركات من خلال مبادئها على ضمان حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.					
11	تسعى حوكمة الشركات لضمان حق المساهمين في المشاركة والحصول على معلومات للتغيرات الأساسية في الشركة					
12	لأصحاب المصالح القدرة على الاتصال بمجلس الإدارة لإعلامهم بالممارسات الغير قانونية					
13	يوفر الإفصاح والشفافية في التقارير المالية بتوصيل المعلومات المالية لجميع فئات المستخدمين بكل وضوح ومصداقية لاتخاذ قرارات رشيدة.					
14	يتم الالتزام بمسؤوليات مجلس الإدارة و المدراء بالأخلاقية والمهنية والقانونية					
	المحور الثالث: دور آليات حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية					
15	على مجلس الإدارة معاملة المساهمين بعدالة لكل فئة مع مراعاة مصالح أصحاب المصالح.					
16	تعمل لجنة المراجعة بالإشراف والرقابة على جودة المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية					
17	تسعي آليات حوكمة الشركات لتقليص من فجوة التوقعات بين الإدارة ومستخدمي المعلومات لتعزيز مبدأ الثقة.					
18	تلعب المراجعة الداخلية دورا هام في حوكمة الشركات من خلال تقدير المخاطر والتحقق من الإجراءات الرقابية و الإلتزام بها.					
19	يساهم المراجع الداخلي في مراجعة مبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل الشركة بالإضافة حماية أصول الشركة.					
20	تعد التشريعات والقوانين من الآليات التي تعزز من فعّالية تطبيق الحوكمة في بيئة الأعمال.					
21	تساهم المراجعة الخارجية في تفعيل الإطار العام لحوكمة الشركات من خلال إضفاء مبدأ المصداقية والموثوقية في التقارير المالية المنشورة للشركة.					
22	تسعى هيئة الأسواق المالية في جعل تقرير لجنة المراجعة ملزمة على الشركات ومرفقة للقوائم والتقارير المالية مما يرفع هذا من ثقة المساهمين وإعطاء التقارير المالية أكثر إفصاح وشفافية.					